

من آثار
فقهائ الأندلس

فتاوى الإمام الشَّاطِبي

أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي

صاحب الموافقات والاعتصام
المتوفى سنة 790 هـ - 1388 م

حققها وقدم لها

محمد أبو الأُجفان

أستاذ مساعد بالطبقة الزيتونية للشرقية وأصول الدين
- تونس -

طبعة ثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فناوى الإمام الشَّاطِبي

أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي

الطبعة الأولى 1405 هـ / 1984 م

الطبعة الثانية 1406 / 1985

جميع الحقوق محفوظة للحقّق

15، نهج لوازي. الوردية. 1009. تونس

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي تكفل بحفظ الذكر الحكيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

وبعد، فبفضله تعالى لقيت فتاوى الامام أبي إسحاق الشاطبي قبولاً حسناً فلم يمض عام على ظهور طبعتها الأولى حتى نفذت نسخها، وتوالى طلبها، وذلك ما شجعني على إنجاز طبعة ثانية لهذا الأثر الفقهي الأندلسي النفيس .
تمتاز هذه الطبعة على سالفاتها بـ :

- تلافي أخطاء مطبعية .
- تدارك الخلل الفني الذي جعل بعض الصفحات باهتة قليلة الوضوح .
- تعديل عنوان الكتاب بما يبرز — أكثر — اسم مؤلفه الشاطبي .
- إضافة ملحق يعرض نصاً للشاطبي، في مسألة مجاهدة النفس لتحقيق الخشوع في الصلاة .

وإني لن أنسى فضل من قدّر قيمة هذه الفتاوى الشاطبية، والجهد المبذول في تحقيقها، وعُضِلَ من أعان على نشرها بتونس وبيع بعض البلدان الإسلامية الأخرى، آملاً أن يكون توزيع هذه الطبعة على نطاق أوسع، وأن تحظى بما حظيت به سابقتها من حسن القبول .

كما أعترف باستفادتي مما أبداه بعض الإخوان الكرام — مشكورين — من ملاحظات هامة، راجياً أن تتواصل استفادتي بملاحظات أخرى .
والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصالح .

تونس، الوردية 29 صفر 1406 = 12 نوفمبر 1985

محمد أبو الاجفان التميمي القيرواني

تقديم

بقلم مصطفى أحمد الزرقاء

إن الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم الشاطبي قمة علمية متميزة بخصائصها في علوم الشريعة الإسلامية ، قامت في القرن الثامن الهجري في غرناطة من بلاد الأندلس ، تلك المملكة التي أصبحت في ذلك التاريخ ، في عهد بني الأحمر ، مثابة لكثير من المسلمين وعلماء العصر الذين كانوا ينزحون عن مواطنهم كلما استولى النصارى الأسبانيون على شيء منها ، واحدا بعد الآخر ، حين تمزقت وحدة الأندلس العربية الإسلامية ، وتفرق الحكام والأمراء من عشاق السلطة والحكم شيئا وأحزابا وعصبيات ، كلهم يريد السلطان ، بأي ثمن كان ، ولو بأن يستعين بعدوه على أخيه ، فيعينه العدو مكرًا وخدعة ، حتى إذا قضى على أخيه ، وانفرد به عدوهما الأسباني انقض عليه بعد أخيه ، واستولى على بلده !! وهكذا تتكرر المأساة دون عظة واعتبار .

نبغ الإمام الشاطبي في ذلك الجو والمحيط والعهد الذي كان من الناحية السياسية بيئة موبوءة بعوامل التفسخ والانحلال ، ولكنه من الناحية العلمية أخذت تتجمع فيه وتتركز حصيلة المواهب والتفوق والنبوغ في عهود الازدهار .

ومما يثير العجب والانتباه أنه في ذلك العهد الذي بلغ فيه التمزق والانحلال السياسي بين المسلمين في المشرق وفي الأندلس مبلغا قضى على الأمل قد نبغ في الجهتين ، المشرق والمغرب ، أعلام من علماء الإسلام ، سطعت منهم أنوار ، وبرزت من نسج أيديهم وعبقرياتهم آثار من التراث كانت مداد القرون اللاحقة ، وستبقى خالدة على الدهر .

فمن هؤلاء الأعلام : الإمام الشاطبي وابن خلدون في المغرب ، والإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والعز بن عبد السلام في المشرق .

هذا ، وما يلحظ ويسترعي النظر أنه من قبل أن يُنبش ويُنشر كتاب الموافقات في أصول الشريعة ، وكتاب الاعتصام للشاطبي ، قبل نحو ستين عاما ، كان أبو إسحاق الشاطبي غائبا عن الميدان في زوايا النسيان ، لا يكاد يأتي ذكره على لسان في تدريس الشريعة وأصولها في مراكز العلم والتعليم في المشرق .

ومنذ أن نُشر كتابه «الاعتصام في البدع» ، وكتابه الآخر «الموافقات في أصول الشريعة» ، وكانا من الكنوز الثمينة الدفينة ، أخذ اسم الشاطبي يدور على ألسنة العلماء والفقهاء ، وأصبح الكتابان — ولا سيما الموافقات — من ركائز التراث الأساسية التي يلجأ إليها أساتذة الشريعة وطلابها المتقدمون ، تفهما في دراساتهم ، وعزوا وتوثيقا لأفهامهم فيما يكتبون ، ولمع نجم الشاطبي منذئذ بالمشرق في هذا الأفق العلمي ، ثم أخذ يزداد سطوعا حتى أصبح يُستضاء به في بحوث أصول الشريعة ومقاصدها ، وتوضح به المحجة ، وتقام بما فيه الحجة .

فقد ألقى كتاب «الموافقات» نورا كاشفا في طريق دراسة الفقه وأصوله . أضاء لسالكيه المعالم الصحيحة ، التي إذا تتبعوها في سلوكهم وتكوين آرائهم وفتاواهم حققوا مقاصد الشريعة الإسلامية . وطبقوها في فهم أحكامها ، ووصلوا إلى أهدافها في صلاح الحياة البشرية بالنظر الإسلامي ، وتمييز المصلحة من المفسدة .

هكذا كان أثر ظهور كتاب «الموافقات» من كنوز التراث في الدراسات الشرعية ، وتأثير نشره في الأوساط العلمية ، التي تُعنى بالفقه وأصوله . فقد أضاف إلى علم أصول الفقه ومؤلفاته بيانا إبداعيا في مقاصد الشريعة ، وهو الجانب الذي كان حظه من العناية في مؤلفات أصول الفقه قليلا وضيلا لا يتناسب مع عظيم أهميته في طريق استنباط الأحكام . فقد ألقى الإمام أبو حامد الغزالي قبل ذلك نواة هذا الموضوع في «مستصفاه» ، ثم قام الشاطبي باستنبات هذه النواة في «موافقاته» خير الاستنبات ، حتى أصبحت على يديه حديقة وارفة الظلال .

واليوم يطلع علينا أخونا الأستاذ محمد أبو الأجفان من الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بالجامعة التونسية في سلسلة تحقيقاته لآثار ثمينة نيرة من التراث —

بفتاوي الإمام الشاطبي ، ظفر بها الأستاذ أبو الأحناف في جملة أناييشه التراثية القيمة التي ينبشها بعد أن دفنت وهي حية نابضة ، ثم ينفخ فيها روح الحياة من جديد ، بتحقيقه إياها ونشرها ، لينتفع بها عشاق التراث من الباحثين عنه الولوعين به ، لتبقى بعد هذا النشر حية بإذن الله إلى يوم النشور .

وكان الأستاذ أبو الأحناف حقق من آثار الشاطبي البديعة كتاب «الإفادات والانشادات» ونشر في السنة الماضية .

وهذه الفتاوي التي يحققها ، ويُنشر بعضها اليوم لأول مرة سجل ناطق بآراء الشاطبي التطبيقية ، فيما واجهه في عصره ومن أهل عصره ، أو استُفتي فيه ، يبرز فيها منهجه الفقهي في تطبيق المبادئ والمقاصد الشرعية التي استخلصها من شواهد نصوص الكتاب والسنة وما توحى به من دلالات على مقاصد الشريعة العامة ، وقررها في كتابه «الموافقات»

ومن ثم تتجلى القيمة العلمية لهذه الفتاوي ، وأهميتها من الوجهتين :

— الوجهة التاريخية ، إذ تعرفنا بالوقائع الحادثة في عصره ، وهل غابت بعد ذلك عن المسرح ، أو إنها ما تزال قائمة إلى عصرنا اليوم .

— والوجهة المنهجية التطبيقية في تقرير حكم الشريعة فيها ، وما كان بينه وبين بعض أهل عصره في هذا المجال من اختلاف الأنظار ، وما كان بينهم في بعض تلك الوقائع من حوار علمي .

فنشر هذه الفتاوي وأمثالها مما صدر عن أمثال الشاطبي في وقائع عصرهم ، وموقفهم منها ، وطريقتهم في علاجها ، له أهميته ، ولا سيما في عصرنا هذا الذي يتجه فيه النابهون من فقهاء العصر إلى اكتشاف مواقف السلف من القضايا ، وأسلوب تفكيرهم الشرعي ، ونهجهم في تقرير الأحكام ، والرجوع إلى طريقتهم المثلى في التفكير الفقهي .

هذه الفتاوي ، وإن لم تتميز بضخامتها وكثرة مسائلها ، قد تميزت بمنهجيتها في تحليل الوقائع والمشكلات ، وطريقة الإمام الشاطبي — رحمه الله — في نفاذ بصيرته إلى جوهر الأمور ونتائجها وعواقبها ، دون الوقوف عند الحواجز الشكلية التي تحجب الحقائق وراءها .

ومن الأثلة الكثيرة لذلك في هذه الفتاوي ما يراه القارئ الكريم في قضية من أعظم القضايا خطراً ، وهي قضية الملاحدة الإباحيين والزنادقة من الباطنية الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (الفقراء) ، وراحوا يفتنون الناس ويضللونهم في معاني النصوص القطعية من القرآن ، بحملها على معان قبيحة يزعمون أنها هي الحقيقة التي يفهمونها هم ، لا من مصدر علمي ، بل بما يحصل لهم في صدورهم !! وأما معانيها الظاهرة بطريق اللغة فهي مجازات لا عبرة لها . وبذلك يستبيحون المحرمات ، ويتحللون من الواجبات ، ويعاقرون الفسق والفجور ، بغية التضليل السري لتهديم الإسلام من الداخل !!

فقد وقف الشاطبي رحمه الله بفتواه في هؤلاء ، وفي الشهادة التي قامت عليهم — رغم اختلاف الشهود في بعض جزئياتها — موقف الفقيه النافذ البصر ، البعيد النظر ، الدقيق التحليل ، كما يراه القارئ في الفتوى [46] من هذه الفتاوي .

هذا ، ومن المعلوم لأهل الفكر والبصيرة من العلماء أن قضية الباطنية بمختلف فروعها وصورها وامتداداتها ونشاطاتها التهديمية من أخطر ما واجهه الإسلام من بعض العناصر المغلوطة التي لجأت إلى تهديمه من الداخل .

فعلى علماء الإسلام المستبصرين وحكامه أن يكونوا أيقاظاً لرصد حركاتها والمبادرة إلى حصرها والقضاء عليها حيثما تظهر بوادرها ، فإن كثيراً من مآسي المسلمين التاريخية كانت أصابع الباطنية فيها متذرعة بمبدأ التقية (الحراوية) لإخفاء حقيقتها الخبيثة ، واستمرارها في صيد المغفلين ، وتمزيق الصف الإسلامي .

وفي ختام هذا التقديم أجد من واجبي أن أشيد بالجهد المشكور الذي بذله أخونا الأستاذ محمد أبو الأجناف — جزاه الله خيراً — في تحقيق هذه الفتاوي الشاطبية ونشرها ، وفيما قدمه بين يديها من تعريف صاف واف بها وبصاحبها الإمام الشاطبي وبعضه الأندلسي وبخاصة في غرناطة التي عاش فيها ، والعزيزة الذكرى لدى كل مسلم . وأرجو أن يكون في نشر هذه الفتاوي تبصرة لأولى النهى من علماء الإسلام .

عمان
مصطفى أحمد الزرقاء
كلية الشريعة بالجامعة الأردنية

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي خلقنا في أحسن تقويم ، وتفضل علينا بإرسال رسول كريم ، جاء بشريعة سمحة تهدي إلى الطريق المستقيم .

والصلاة التامة على نبينا المصطفى رحمة للعالمين ، الذي أرشد الناس إلى المنهج الرباني المفضي إلى سعادة الدارين ، وأفتاهم فيما نزل بهم موضحا أحكام الله ، فكان أول الموقعين عن رب العالمين ، وأورث العلماء وظيفة شريفة عظيمة القدر ، هي وظيفة الاجتهاد الفقهي ، وإفتاء المستفتين في كل ما يعرض في حياتهم ، ليكونوا على بينة من أمرهم ، ويعملوا ما يرضي ربهم ، ويحقق فوزهم .

وبعد ، فعندما اشتغلت بتحقيق كتاب « الإفاذات والإنشادات » لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي الأندلسي ت 790 ، وبالترجمة له تقدما للكتاب ، لفت انتباهي جانب هام من جوانب نبوغ هذا العالم الجليل الذي كان له أثر في الحياة الفكرية بالأندلس في عهد ظهرت فيه بوادر الانحدار والاستسلام للمصير المحتوم الذي يفقد معه الفردوس . أعني بهذا الجانب الإفتاء في المسائل الفقهية والاجابة عن أسئلة السائلين المستوضحين لأحكام فرعية أو مبادئ كلية للشريعة الإسلامية . فقد صدرت عنه رسائل — متفاوتة في حجمها — تضمنت تعريفا بأحكام فقهية ، وتوجيها علميا في مجال الاجتهاد والتقليد ، وإرشادا دينيا في ميدان الاصلاح والتجديد ، وشرحا لبعض الأحاديث النبوية . وكانت هذه الرسائل أداة من أدوات التبليغ ، وطريقة ناجعة من طرق الاتصال بالجمهور ، وهي تمتاز عن سائر الطرق بأن إثارة الموضوع فيها كانت من سائل مستفت منشغل بالأمر ،

حريص على الاستفادة . والصفة الطاغية على هذه الرسائل صفة الإفتاء بمفهومه الأصولي. وذلك ما جعل المترجمين للشاطبي ينسبون إليه فتاوى فقهية ، دون أن يفيد أحد منهم أنها دونت في كتاب مستقل .

وكانت ظاهرة الاهتمام بالنوازل الفقهية وجمع الفتاوى وتدوينها قديمة لدى الأندلسيين ، تشهد عليها مصنفات تحتفظ بها بعض الخزائن المغربية والتونسية ، وتلقى اليوم عناية بعض الباحثين . ومن حسن حظ الثقافة الأندلسية أن هذه الظاهرة تواصلت في القرن الأخير من حياة الأندلس الإسلامية ، وتجلت في تضمين بعض المؤلفين من الفقهاء مصنفاتهم بعض فتاوى مَنْ عاصروهم أو سبقهم ، وفي جمع فتاوى أندلسية ضمن كتاب خاص ، يكون تارة مقتصرًا على ما صدر عن عالم واحد ، وتارة أخرى جامعا لما صدر عن فئة من العلماء .

وعندما محص الله مسلمي الأندلس بسقوط آخر معاقلهم ، وانطواء بساط علومهم بمملكتهم الغرناطية ، تجلّى الاستعداد التام لدى أعلام المغرب الذين تربطهم بإخوانهم الأندلسيين أقوى روابط الدين والعلم ووحدة الهدف والاشتراك في المسؤولية لمواصلة السند العلمي الأندلسي ، وتلقف معارفهم والعناية بها ، كما أووا مهاجرينهم وأكرموا علماءهم .

وأثمر الاهتمام الأندلسي بالنوازل خلال القرنين الثامن والتاسع ، والاهتمام المغربي بها خلال القرون الموالية ، الاحتفاظ بالكثير من فتاوى الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، حيث وجدناها موزعة بين كتب مخطوطة وكتب مطبوعة .

ولئن كانت هذه الفتاوى — كسائر ما صدر عن الفقهاء — تعرّف بالأحكام الشرعية للوقائع الطارئة ، فإنها تلقى بعض الأضواء على شخصية صاحبها ، وتدل على اتجاهه وموقفه من البدع التي عاصرها ، وتشير إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية بالمملكة الغرناطية النصرية في النصف الثاني من القرن الثامن .

وهذا ما حدا بي إلى الإقبال على فتاوى عالم غرناطة ومجدها ، جمعاً وترتيباً وتحقيقاً وتعليقاً ، لأتحف بها القراء الذين يتطلعون إلى أحكام فقهاء الإسلام ، ويهفون إلى المظاهر الاجتماعية والأوضاع الثقافية للصفحات الأخيرة من سجل الحضارة الأندلسية التي مازال تيار تأثيرها سارياً في حياتنا إلى اليوم .

انصرفت إلى البحث عن نصوص فتاوى الشاطبي في الكتب التي توقعت اشتغالها عليها ، فوجدت أن أكثرها يتكرر فيها مما يدعوني إلى المقارنة . واستطعت أن أجمع ستين فتوى دون اعتبار المكرر ، كان أكثر من ثلثها موزعا على أجزاء موسوعة « المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب » لأبي العباس أحمد الونشريسي ت 914 هـ التي يسر الله طبعها ، وكانت البقية من التراث النفيس الذي لم يكتب له النشر ، وإنما تضمنتها كتب أندلسية تحفظ بآثار فقهية هامة لأعلام فردوسنا المفقود ، منها مجموعة فتاوى بمكتبة الاسكوريال الاسبانية لا يعرف جامعها كما لا تعرف نسخة ثانية منها — فيما نعلم — ومجموعة أخرى للقاضي الأندلسي أبي الفضل بن طركاظ ، الذي أورد نصوصها المشابهة لنصوص مجموعة الاسكوريال مع نوع من الاختصار يؤدي إلى حذف عبارات من أول الفتوى ومن آخرها ، دون أن يؤثر على معنى الحكم الشرعي المشتملة عليه .

وقد وزعت الفتاوى على محاور تفاوتت حظ كل منها فيما انتمى إليه من الفتاوى ، وكان النصيب الأوفر لمحور البدع والعادات حيث نال ربعها ، والسر في ذلك أن صاحبنا كان منصرفا إلى أداء واجب مقاومة ما يراه من المنكرات والبدع ، إلى بيان مقاصد الشريعة ، وإلى حمل المنحرفين من الأندلسيين على الرجوع إلى جادة الصواب والمنهج الإسلامي الرشيد ، ويتجلى ذلك حتى في بعض فتاوى الأرباع الثلاثة الأخرى .

هذا وقد قسمت عملي إلى قسمين أساسيين ، خصصت أولهما للتعريف بالفتي أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، وبالفتاوى عامة ، وفتاوى الشاطبي خاصة ، وخصصت ثانيهما لنصوص فتاويه ، فقدمتها بالترتيب الجديد محققة ، مع التعليقات التي رأيتها مناسبة .

جاء القسم الأول في ثلاثة فصول :

أولها : ترجمة الشاطبي . ثانيها : الإفتاء والمفتون . ثالثها : فتاوى الشاطبي .

وذيلت القسم الثاني بالفهارس التي تمد القارئ بمفاتيح الكتاب .

وعسى أن يكون هذا الأثر الفقهي النفيس فاتحة سلسلة للآثار الفقهية الأندلسية نثري حلقاتها بما تنتخب مما أنتج أعلام الأندلس ، وخاصة من أحكام النوازل الواقعة .

وإني أتقدم بجزيل شكري ووافر ثنائي إلى الأصدقاء الأعزاء الكرام : الشيخ محمد أبي خبزة التطواني ، والدكتور سعد غراب الأستاذ بالجامعة التونسية (كلية الآداب) والدكتور صلاح جرار الأستاذ بالجامعة الأردنية (كلية الآداب) والأستاذ عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة المغربية ، فقد أهداني الأول نسخة بخطه من نوازل أبي الفضل بن طركاظ الأندلسي ، اعتمدها عند جمع فتاوى الشاطبي وتحقيقها ، وأعارني الثاني نسخته المرقونة من كتاب « روضة الأعلام » لابن الأزرق الأندلسي ، فوجدت به جوابين للشاطبي ، وأعارني الثالث مصورته من كتاب « جنة الرضى » لابن عاصم الأندلسي ، وفيه بعض الإقادات النادرة عن الشاطبي ، وأهداني الرابع الأجزاء الصادرة من تأليفه : « أعلام المغرب العربي » ، وقد تضمن أولا ترجمة للشاطبي .

وأمل أن يكون إعداد هذه الفتاوى وإخراجها قد تما على الصورة المناسبة التي تصورها المشجعون على إبراز المشروع عندما كان في طور التخطيط ، المقدرين للمكانة العلمية للشاطبي صاحب كتابي « الموافقات » و « الاعتصام » ، المهتمون بفن الفتاوى الفقهية وما يستمد منها من إفادات اجتماعية وتاريخية .

ولقد كان لهؤلاء المشجعين — من أساتذتي وإخواني — أثر في نفسي حفزني إلى المسارعة بالإنجاز والمبادرة بتقديم هذا الأثر من تراثنا الأندلسي القيم .

وقد اجتهدت ما وسعني الجهد في هذا العمل الذي لا أدعي كماله ؛ ولذا فإني منتظر ملاحظات القراء الكرام لتدارك ما حصل من نقص أو خلل لا يخلو منهما عمل بشري .

والى الله العلي الكريم أتبتل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يتفضل بالجزاء الذي يكون ذخرا ليوم الدين ، وأن ينفع به قارئه ، وأن يلهمنا جميعا الرشد والسداد ، إنه سميع مجيب الدعاء .

تونس ، الوردية : 20 ذي القعدة 1404 : 17 أوت 1984

محمد أبو الأجناف التميمي القيرواني
أستاذ مساعد بالكلية الزيتونية للشرعية وأصول
الدين (قسم الفقه والسياسة الشرعية) — تونس

رموز

- أ : مخطوطة «الحديقة المستقلة النظرة في الفتاوي الصادرة عن علماء الحضرة، غرناطة «بالاسكوريال»
- ب : إذا سبق هذا الحرف باسم كتاب مخطوط ورقه فهو يشير إلى وجه هذه الورقة : ظهر ورقة مخطوط .
- ط : نوازل أبي الفضل بن طركاظ الأندلسي ، مخطوطة خاصة بخط الشيخ محمد أبي خبزة التطواني .
- م : المعيار المعرب للونشريسي ، طبعة بيروت ، وأحيانا يرمز إليها بكلمة (المعيار).
- المعيار الجديد : وإذا قصدنا الطبعة الفاسية من هذا الكتاب ، قلنا : طبعة فاس .
- .../... : نوازل المهدي الوزاني ، المطبوعة على الحجر بفاس .
- [.....] : الرقم قبل الخط يشير الى جزء من كتاب ، وبعده يشير الى صفحته .
- لحصر ما أضيف لنصوص الفتاوي من عناوين ، ومن زيادات مقترحة ، أو إصلاح لما في الأصول المعتمدة .
- م ، ن : المصدر نفسه
- ت : توفي أو متوفى
- ر : انظر
- ﴿...﴾ : لحصر الآيات القرآنية
- «....» : لحصر الأحاديث النبوية .

القسم الأول

التعريف بالسَّاطِبي وِبالفتاوى

الفصل الأول : ترجمة السَّاطِبي

الفصل الثاني : الإفتاء والمفتون

الفصل الثالث : فتاوى السَّاطِبي

الفصل الأول

ترجمة الإمام الشاطبي

- . مصادر ترجمة الشاطبي
- . غرناطة في عصر الشاطبي
- . ولادة الشاطبي ونشأته
- . دراسته وشيوخه
- . تلاميذه
- . أسانيده
- . مؤلفاته وشعره
- . صفاته
- . خطط تولاه
- . محنته
- . من آرائه
- . وفاته
- . شهادات العلماء
- . مكانته السامية بين بعض معاصريه
- . أبحاثه مع العلماء ونقد بعض آرائه
- . خاتمة

مصادر ترجمة الشاطبي

إن الشهرة التي انتشرت للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي يرجع الجانب الأوفر منها إلى كتابيه المنشورين « الموافقات » و « الاعتصام » اللذين عرفا بقيمته العلمية ومكانته السامية ، ومدى إدراكه لأسرار الشريعة ومقاصدها ...

ولم يهتم المؤرخون بالترجمة له ترجمة ضافية ، تعرف بأطوار حياته ، وبالروافد التي كونت شخصيته ، وبالعوامل المؤثرة فيه ، وبعلاقته بالسلطة وبالجمهور ...

فقد عُرفت له ترجمة موجزة أشارت خاصة إلى صفاته ورتبته العلمية وبعض آرائه ، وعددت مؤلفاته ، وسمت قليلا من شيوخه ومن تلاميذه ، وعينت تاريخ وفاته ، وسكتت عن تاريخ ميلاده .

ولعل أقدم ترجمة له هي التي تضمنها برنامج تلميذه أبي عبد الله محمد المجاري الفرناطي ت 862 .

وهو عندي أهم من ترجمه لأنه أقدمهم — فيما نعلم — وقد انفرد بذكر بعض أسانيده العلمية ، وحصل منه على الإجازة العامة .

وتليها ترجمة أحمد بابا التنبكتي السوداني في كتابيه « نيل الابتهاج » و « كفاية المحتاج » وما امتازت به نقل آراء بعض الأعلام في الشاطبي .

وهذه الترجمة كانت عمدة المترجمين له والمتحدثين عنه بعد ذلك ، عبر العصور إلى يومنا هذا ، إذ لم تعرف ترجمة المجاري له ، لأن «برنامج» لم ينشر إلا منذ سنتين .

وقبل المعاصرين ترجم له أبو العباس أحمد بن القاضي في « درة الحجال في أسماء الرجال » بإيجاز ، ومؤلف مجهول في كتابه « طبقات المالكية » بأوجز مما عند ابن القاضي .

وهناك إشارة لتاريخ وفاته في « وفيات » النشريسي ، وفي « لقط الفرائد » . وبعد هذا نجد ثلة من المعاصرين اهتمت بالترجمة للشاطبي ، فيما ألفت من كتب التراجم ، ومنهم شيخنا محمد الفاضل بن عاشور الذي امتاز بتحليل بعض آثاره .

وقد اعتمدت في التعريف بأبي إسحاق الشاطبي على مصادر جعلتها على ثلاث مراتب حسب أهميتها ، وكانت متفاوتة في عطائها ، وفي بعضها نجد لمحات خاطفة عن الشاطبي ، لم أستغن عنها في رسم ملامح شخصيته وتصوير مواقف العلماء المتباينة من المنهج الذي اتخذه إزاء المحدثات والبدع .

تأتي في المرتبة الأولى مؤلفات الشاطبي نفسه : الموافقات ، والاعتصام ، والإفادات والإنشادات ، والفتاوى .

وتأتي في المرتبة الثانية تراجم القدامى وفي مقدمتهم تلميذه المجاري ، وحديث بعض الأندلسيين عنه مثل أبي يحيى بن عاصم في « جنة الرضى في التسليم بما قدر الله وقضى » وأبي عبد الله المواق في كتابه « سنن المهتدين » .

وفي المرتبة الثالثة ما كتبه المعاصرون عنه مما أتيح لي الاطلاع عليه .

وهذه لائحة المصادر والمراجع التي ترجم أصحابها للشاطبي أو تحدثوا عنه أو عن آرائه ، أو أشاروا إليه بصفة عابرة ، أقدمها بالترتيب المعجمي لأسماء أصحابها :

- أبو الأصفان : مقدمة تحقيق « الإفادات والإنشادات » .

- بروكلمان : الملحق : 374/2 - 375 .

- البغدادى : إيضاح المكنون : 127/2 - هدية العارفين : 18 .

- البلوى : ثبت أبي جعفر : 157 ، 199 .

- التنبكتي : كفاية المحتاج 18 أ - 18 ب - نيل الابتهاج : 46 .

- التونكي : معجم المصنفين : 448/4 .
- الحجوي : الفكر السامي : 82/4 .
- الزركلي : الأعلام : 71/1 .
- سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة : 1090 .
- الصعيدي : المجددون في الإسلام : 307 .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر : أليس الصبح بقريب : 79 .
- ابن عاشور ، محمد الفاضل : أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي : 70 .
- ابن عاصم ، أبو يحيى : جنة الرضى : 31 .
- ابن القاضي : درة الحجال : 182/1 رقم 239 - لقط الفرائد ، ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات : 225 .
- الكتاني : فهرس الفهارس والأثبات : 191/1 رقم 55 ، طبعة بيروت .
- مؤلف مجهول : طبقات المالكية : 428 رقم : 628 .
- المجاري : برنامج المجاري : 116 - 122 - رقم : 4 .
- كحالة : معجم المؤلفين : 118/1 .
- مخلوف : شجرة النور الزكية : 231 رقم : 828 .
- المقرئ : نفح الطيب ، في عدة مواطن من الجزء السابع .
- ابن منصور : أعلام المغرب العربي : 132/1 - 134 - رقم : 132 .
- المواق : سنن المهتدين : في عدة مواطن .
- الونشريسي : الوفيات ، ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات : 131 .

غرناطة في عصر الشاطبي

في القرن الثامن الذي عاش فيه الإمام أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي ، كان النفوذ الإسلامي ينحصر في مملكة غرناطة الممتدة في الجزء الجنوبي من الأندلس إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق ، والمشملة على ثلاث ولايات كبرى ، تضم كل منها مدنا وقرى وقلاعا ، وهي : المرية⁽¹⁾ ومالقة⁽²⁾ وغرناطة⁽³⁾ التي تتوسط المملكة ، وتنحدر إلى البحر ، وفيها عاصمة المملكة ، وتحترقها عدة أنهار منها نهر المنصورة ، وتمتد بها هضاب خضراء وجبال ثرية بالمعادن النفيسة .

كانت هذه المملكة في ظل دولة بني نصر — المعروفين كذلك ببني الأحمر — وكان مؤسس هذه الدولة الغالب بأمر الله أبا عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الخزرجي الأنصاري الذي يرجع نسبة إلى الصحابي الجليل سعد ابن عباد⁽⁴⁾ سيد الخرج بالمدينة المنورة، وهو نسب عريق يستمد منه بنو نصر مجدهم .

-
- (1) مدينة أندلسية من بناء الأمير الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة 344 (صفة جزيرة الأندلس : 183) .
 - (2) مدينة قديمة على شاطئ البحر عليها سور صخر . (صفة جزيرة الأندلس : 177)
 - (3) يقال لها إغرناطة من مدن إلبيرة . (صفة جزيرة الأندلس : 23)
 - (4) اللمحة البدرية ، لابن الخطيب : 33 .

اتخذ الغالب بأمر الله غرناطة عاصمة ملكه سنة 635 ، بعد أن خاض معارك لفرض سيطرته على جيان⁽⁵⁾ ومالقة وشريش⁽⁶⁾ وبعض الحصون ، ثم امتدّ سلطانه إلى المريّة وما حوّلها بالشواطىء الجنوبيّة . وتوفي سنة 671 .

وحدثنا لسان الدين بن الخطيب تـ 776 عن ولي بعده من أبنائه وأحفاده ، فقال :

(ولي بعده ولده وسمّيه السلطان — ثاني ملوكهم وعظيمها — أبو عبد الله) وطالت مدته إلى أن تُوفي عام أحد وسبعمئة ، وولي بعده ولده وسمّيه أبو عبد الله محمد ، وخلع يوم الفطر من عام ثمانية وسبعمئة ، وتوفي في شوال عام أحد عشر وسبعمئة ، وولي بعده خالعه أخوه نصر أبو الجيوش ، وارتبك أمره ، وطلب الأمر ابنُ ابن عمّ أبيه السلطان أبو الوليد إسماعيل بن فرج بن إسماعيل صينو الأمير الغالب بالله أول ملوكهم، فتغلّب على دار الإمارة في ثاني ذي القعدة من عام ثلاثة عشر وسبعمئة ، وانتقل نصر مخلوعا إلى مدينة وادي آش⁽⁷⁾ ، وتوفي عام اثنين وعشرين وسبعمئة ، وتماذى ملك السلطان أبي الوليد إلى الثالث والعشرين من رجب عام خمسة وعشرين وسبعمئة ، ووثب عليه ابن عمه في طائفة من قرابته فقتلوه ببابه ، وخاب فيما أمّلوه سعيهم ، فقتلوا كلّهم يومئذ ، وتولى أمره ولده محمد ، واستمر إلى ذي الحجة من عام أربعة وثلاثين وسبعمئة ، وقتل بظاهر جبل الفتح بأيدي جنده من المغاربة . وتولى الأمر بعده أخوه أبو الحجاج يوسف ، ودام ملكه إلى يوم عيد الفطر من عام خمسة وخمسين وسبعمئة ، وترامى عليه في صلاته مرور بمديّة في يده فقتله⁽⁸⁾ .

وكان ثامن ملوك بني نصر محمد الغني بالله ابن يوسف أبي الحجاج المذكور ، وقد امتدت مدة ملكه من سنة 755 إلى سنة 793 ، واستطاع أن ينتهز فرصة

(5) مدينة في سفح جبل لها قصبة حصينة وبها عيون ، كثيرة الخصب . (صفة جزيرة الأندلس : 70)

(6) من كور شدونه بالأندلس قريبة من البحر . (صفة جزيرة الأندلس : 102)

(7) مدينة أندلسية قريبة من غرناطة . ر. (صفة جزيرة الأندلس : 192) .

(8) اللوحة البدرية : 33 — 34 .

نشوب أحداث بين أعدائه من النصارى ليستعيد من أيديهم بعض المواقع والمراكز التي كانوا استولوا عليها بدافع حقد صليبي مقيت . استعاد ثغر بطرنة سنة 767 ، والجزيرة الخضراء بعد معركة طاحنة سنة 770 ، وإشبيلية⁽⁹⁾ سنة 771 ، بعد أن اتخذها القشتاليون عاصمة ملكهم . وهاجم جيان واستولى منها على بعض الغنائم . وتمكن من محاصرة قرطبة⁽¹⁰⁾ إظهارا لقوته⁽¹¹⁾ .

وَنَقْدُرُ أَنَّ الإِمَامَ الشَّاطِبِيَّ عَاصَرَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُلُوكِ أَرْبَعَةً⁽¹²⁾ : إِسْمَاعِيلَ الْأَوَّلَ بْنِ فَرَجٍ الَّذِي تَوَلَّى سَنَةَ 713 ، ثُمَّ ابْنَهُ مُحَمَّدَ الَّذِي تَوَلَّى سَنَةَ 725 ثُمَّ ابْنَهُ الثَّانِي أَبُو الْحَجَّاجِ يَوْسُفَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ⁽¹³⁾ (أَخُو مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورِ) الَّذِي تَوَلَّى سَنَةَ 734 ، ثُمَّ مُحَمَّدَ الْغَنِيَّ بِاللَّهِ ابْنَ أَبِي الْحَجَّاجِ يَوْسُفَ ، الَّذِي تَوَلَّى سَنَةَ 755 .

وَكَمَا رَأَيْنَا مِنْ إِيْشَارَاتٍ لِسَانَ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ فِي النَّصْرِ السَّالِفِ فَإِنْ فَتْنَا دَاخِلِيَّةً كَانَتْ تَقْضِي مَضَاجِعَ الْمُلُوكِ وَتُؤَدِّي بِحَيَاةِ بَعْضِهِمْ ، وَصِرَاعًا عَلَى السُّلْطَةِ يَعْكُرُ الْحَيَاةَ السِّيَاسِيَّةَ ، وَقَدْ تَوَاصَلَتْ مَظَاهِرُ الْانْقِسَامِ وَالتَّشْتُّتِ فِي الدَّوْلَةِ النَّصْرِيَّةِ إِلَى أَنْ انْتَرَعَ الْإِسْبَانُ آخِرَ مَعَاقِلِهَا سَنَةَ 897 .

وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَمْلَكَةُ — فِي عَصْرِ الشَّاطِبِيِّ — تَسْتَقْطِبُ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ سَقَطَتْ مَدَنُهُمْ بِأَيْدِي النَّصَارَى ، حَيْثُ يَدْفَعُهُمُ الْوِزَارُ الْدِّيْنِيَّ أَنْ يَحَافِظُوا

(9) مدينة أندلسية قديمة جليلة ، بينها وبين قرطبة ثمانون ميلا ، تغلب العدو عليها في شعبان سنة 646 بعد حصار دام أشهرًا ساءت فيه أحوال أهلها . (صفة جزيرة الأندلس : 18 — 22)

(10) قاعدة الأندلس وعاصمة الخلافة الأموية ذات الجامع المشهور . تغلب عليها النصارى سنة 633 . (صفة جزيرة الأندلس : 153 — 158)

(11) نهاية الأندلس ، لعنان : 112 — 113 .

(12) سياقي الكلام على ما بنينا عليه تقديرنا ، عند الحديث عن ولادته .

(13) ر. عن مملكة غرناطة في عهد يوسف بن إسماعيل بن فرج بن نصر ، (وصف إفريقيا والأندلس أواسط القرن الثامن للهجرة مقتطف من كتاب مسالك الأبحار لابن فضل الله العمري : 33 وما بعدها — نشر وتعليق حسن حسني عبد الوهاب . مطبعة النهضة ، تونس .)

على العقيدة الإسلامية ، ويحدوهم التمسك بالشرعة والحرص على تنفيذ أحكامها إلى الهجرة إلى بلاد الإسلام⁽¹⁴⁾ .

وهذه الهجرة وفرت في غرناطة الخبرة في الصناعة والفلاحة حتى توطدت صلات اقتصادية وتجارية مع دول أخرى⁽¹⁵⁾ ، وكان الانتاج الفلاحي مُتيحاً لادخار الطعام لوقت الحاجة ، وكانت مظاهر التحضر بارزة في بعض عوائد الأندلسيين وتصرفاتهم ، مثل العناية بفاخر اللباس وأخذ الزينة وأناقة المظهر ، (تبصرهم في المساجد أيام الجمع كأنهم الأزهار المفتحة في البطاح الكريمة تحت الأهوية المعتدلة) كما يعبر ابن الخطيب .

وقد غالى بعضهم في الترف ، وانحرف عن منهج الاعتدال المشروع، يدلنا على ذلك ما لاحظته ابن الخطيب من فُسُوْ الغناء (حتى بالدكاكين التي تجمع كثيراً من الأحداث) ومن التفتن في الزينة عند النساء (والتنافس في الذهبيات والدياجيات والتماجن في أشكال الحلبي إلى غاية بعيدة)⁽¹⁶⁾ .

على أن حبل الأمن كان في اضطراب ، والثورات لا يخفت سعيها إلا ليتأجج من جديد ، والملوك يواجهون عدوان الاسبان ، ويكررون محاولاتهم لاسترجاع البلدان النسيية ، مع الحرص على المحافظة على ما بقي بمملكته من القواعد والحصون .

وتدلنا بعض القرائن على ما أخذ يتسرب إلى المجتمع الأندلسي من ضعف ، وما

(14) شدد الفقهاء في منع أن يستوطن المسلم بلداً سيطر عليه الكفار، وألف في ذلك أبو العباس أحمد النونريسي ت 914 رسالة موسومة بـ(أسنى المتاجر)، في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر) أدرجها ضمن (المعيار : 119/2 وما بعدها) .

ر. بحثنا في المؤتمر الثاني للجنة العالمية للدراسات الموريسكية (1983) بعنوان (عدالة الموريسكيين في نظر الفقهاء) قدم للطبع ضمن أبحاث الملتقى .

(15) نهاية الأندلس : 326 .

(16) اللوحة البدرية : 39 — 40 .

أصاب الطاقة المالية من عجز عن مواجهة ما تقتضيه المواجهة للعدو من استعداد واحتياط .

فقد دُعي الأهالي لتجديد بناء أسوار الحصون ، وهو أمر راجع في الأصل إلى بيت المال ، فاختلف الفقهاء في توظيف ذلك عليهم ، وأفتى أبو إسحاق الشاطبي بجواز ذلك اعتماداً على مبدأ المصلحة المرسله⁽¹⁷⁾ ، مخالفاً في ذلك أبا سعيد فرج بن لب ت 782 .

وتناقض العبيد والإماء عند الأندلسيين⁽¹⁸⁾ .

وعمد بعضهم إلى تدليس العملة ومزج ذهبها بالنحاس⁽¹⁹⁾ .

واتجه كثير منهم إلى النشاط البحري ، وإجارة السفن ، مستفتين الفقهاء في إجارتها بأجر غير معلوم عند العقد ، وجاء في نص الاستفتاء هذه العبارة الدالة على ما تعرضت إليه الحياة الاقتصادية من الضيق : (كيف والقطر الأندلسي لا يخفى حاله والحاجة فيه إلى الطعام ، وجل طعامه الآن من البحر ؟)⁽²⁰⁾ .

ولعلّ هذا الضيق هو الذي حدا ببعضهم إلى التفكير في تبادل تجاري مع العدو الإسباني ، واستفتاء الإمام أبي إسحاق الشاطبي في ذلك حيث وُجّه إليه السؤال التالي : (هل يُباح لأهل الأندلس بيع الأشياء التي منع العلماء بيعها من أهل الحرب كالسلاح وغيره لكونهم محتاجين إلى الضرورة في أشياء أخرى من المأكول والملبوس وغير ذلك ، أم لا فرق بين أهل الأندلس وغيرهم من أرض الإسلام ؟ وهل يتنزل الشمع منزلة ما ذكر ، إن قلتم بالمنع من بيعه منهم ، أم لا ؟ وهل يصنع الشمع ويبيعه من عطار يعلم أنه يبيعه من كافر ؟)⁽²¹⁾ .

(17) نيل الانتهاج ، للتبكي : 49 .

(18) شرح تحفة أبي بكر بن عاصم ، لابن ناظمها : 90/2 ب — 92 أ .

(19) م ، ن : 3/2 أ .

(20) م ، ن : 60/2 أ .

وقد أفتى الفقيه أبو القاسم بن سراج بجواز ذلك مراعاة للضرورة .

(21) الفتوى : 21 فيما يأتي .

أما المناخ الثقافي الذي تحتضنه مملكة غرناطة — في عصر الشاطبي — فتواصل فيه سنة الاهتمام العلمي المجهود منذ عهد ازدهار الحضارة الأندلسية ، وقد قامت في الحضرة الغرناطية مؤسستان علميتان تحافظان على رصيد المعرفة الإسلامية، وتبثان إشعاعا فكريا رغم العواصف السياسية الهوجاء والاضطرابات المهددة للأمن والاستقرار .

أولاهما : الجامع الأعظم الذي تنتظم فيه حلقات الدروس ، ويُقصد للتعليم كما يُقصد للتعبّد ، ومن أشهر مدرّسيه أبو سعيد فرج بن لب ، وأبو بكر أحمد بن جُزَي (22) ت حوالي 785 .⁽²⁾

وثانيتهما : المدرسة النصرية التي أنشأها السلطان أبو الحجاج يوسف الأول في منتصف القرن الثامن على يد حاجبه أبي النعيم رضوان ، وأوقف أموالا للإنفاق عليها ، وقد قال عنها لسان الدين بن الخطيب : (جاءت نسيجة وحدها بهجة وصدرا وظرفا وفخامة)⁽²³⁾ ونقشت على أحد جدرانها قصيدته التي مطلعها (طويل) :

أَلَا هَكَذَا تُبْنَى الْمَدَارِسُ لِلْعِلْمِ وَبَقِيَ عُهْدُ الْمَجْدِ ثَابِتَةً الرَّسْمِ⁽²⁴⁾

وأوقف عليها المؤلفون نسخا من كتبهم ، مثل ابن الخطيب الذي أوقف عليها نسخة من كتابه « الإحاطة » ، وتولّى التدريس بها نخبة من علماء الأندلس مثل أبي جعفر أحمد بن خاتمة⁽²⁵⁾ ت سنة 770 هـ على الأرجح ، وأبي إسحاق إبراهيم بن فتوح⁽²⁶⁾ ت سنة 867 هـ . وقد واصلت أداء مهمتها العلمية إلى

(22) ترجمته في (الإحاطة : 157/1 ، أزهار الرياض : 187/3 ، الكتيبة الكامنة : 138 ، نفح الطيب : 517/5)

(23) الإحاطة : 509/1 .

(24) كناسة الدكان : 155 ، الأصل والهامش 3 .

(25) ترجمته في (الإحاطة : 239/1) .

(26) إبراهيم بن فتوح العقيلي مفتي غرناطة وعالمها . ترجمته في (رحلة القلصادي :

166 ، الضوء اللامع : 157/1 ، النيل : 53 — 54 ، شجرة النور : 260 ،

درة الحجال : 196/1)

آخر عهد المسلمين بالأندلس ، كما أفادنا أبو الحسن القلصادي ت سنة 891 هـ الذي قال عنها : (هي أنوه مواضع التدريس بغرناطة)⁽²⁷⁾

وقد كان لعلماء غرناطة جهودهم في دعم الحياة الفكرية ، وتنقية الأجواء الاجتماعية من الرواسب ، ومحاولة إصلاح بعض الأوضاع المنحرفة عن الرشاد . وهذا ما خفف من وطأة الانحطاط الذي يداهم البلاد ، يقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور : (الانحطاط الذي أصيب به جسم الأندلس لم يؤثر تأخرا سريعا ، بل كانت القوة السالفة شديدة المقاومة له ، وكان العلماء — من سائر الفنون — متوافرين في بلاد الأندلس . وهذه طائفة كانت في عصر واحد ما منها إلا إمام يُعنى إليه ، ويُعتمد في علمه عليه مثل ابن جُزَي وابن بُب وابن الفخار وابن الجياب وابن عاصم في الفقهاء ، وأبي حيان وابن الصائغ في النحاة ، والشاطبي في الأصول وفلسفة الشريعة ، وابن الخطيب وابن زمرك والوزير ابن عاصم في رجال القلم والسياسة ، وابن هذيل الحكيم في الفلسفة . إنما كان القضاء الأخير على العلم بالأندلس في القرن التاسع حين استحوذ الجلائقة على غالب الجزيرة)⁽²⁸⁾

وكان الشعور الديني — لدى هؤلاء العلماء — عميقا يدفع بهم إلى ساحات الجهاد لإعلاء كلمة الله ورد كيد أعداء الإسلام ، ومن نال منهم شرف الجهاد ونعمة الشهادة الشيخ أبو يحيى محمد بن محمد بن عاصم⁽²⁹⁾ سنة 813 هـ .

كما يدفع بهم هذا الشعور إلى استنهاض الهمم وبث روح الشجاعة في مواجهة النصارى دفاعا عن الحوزة ، وما زال الأدب الأندلسي يحتفظ بنماذج مما كتبه .

قال المقرئ : (لما تقلص الإسلام بالجزيرة واسترد الكفار أكثر أمصارها وقراها على وجه العنوة والصلح والاستسلام ، لم يزل العلماء والكتّاب والوزراء يحركون حميات ذوي البصائر والأبصار ، ويستنهضون عزماتهم في كل الأمصار)⁽³⁰⁾ .

(27) رحلة القلصادي : 167 .

(28) أليس الصبح يقرب : 79 .

(29) ترجمته في (أزهار الرياض : 195/3 ، نفح الطيب : 526/5)

(30) أزهار الرياض : 63/1 .

ولجهد العلماء لَوْنٌ آخر يستهدف ما يظهر من بدع في المجتمع الأندلسي ، ومن القائمين بهذا الجهاد الإمام أبو إسحاق الشاطبي ت سنة 790 هـ فقد قال : (تُسبِتُ إلى معاداة أولياء الله ، وسبب ذلك أني عادت بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة المنتصيين — بزعمهم — هداية الخلق ، وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين تُسبوا إلى الصوفية، ولم يتشبهوا بهم.)⁽³¹⁾ .

وقد تجلّى النضال العلمي في التدريس والمحافظة على سنته في المؤسستين السالفتين وفي غيرهما من المساجد ، فقام بأعبائه العلماء الذين كان لبعضهم إشعاع خارج الأندلس ، ومنهم من تولى وظائف في البلاد التي حل بها مثل أبي عبد الله محمد بن مجزي مدون رحلة ابن بطوطة ؛ فقد (كتب بالحضرة المرينية لأمر المؤمنين المتوكل على الله أبي عنان إلى أن توفي بها)⁽³²⁾ .

كما تجلّى النشاط العلمي بالأندلس في تأليف مصنفات في مختلف الفنون ، وفي إفتاء المكلفين الذين كانوا يستفتون فيما ينزل بهم ، وفي التباحث في المسائل الخلافية، وفي المناظرات والمراجعات التي تهيج احتكاكا فكريا ، وقد ينتج عنها تأليف رسائل تُبحث فيها موضوعات علمية⁽³³⁾؛ وسنرى أن أبا إسحاق الشاطبي كان من فرسان مجال البحث والحوار الفقهي .

أما المذهب السائد فهو مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس⁽³⁴⁾ رضي الله عنه ، فقد امتدت جذوره في ربوع الأندلس ، وانتشرت مدونات الكبري ، فكانت المرجع في أحكام القضاة وفتاوي الفقهاء الأندلسيين الذين كان لهم وثيق

(31) الاعتصام : 12/1 .

(32) نثير الجمان : 284 .

(33) ر. بحثنا (العلاقات بين فقهاء المغرب العربي خلال القرون الثامن والتاسع والعاشر) : 115 وما بعدها ضمن كتاب (بناء المغرب العربي) الذي يضم أشغال ملتقى بناء المغرب العربي المنعقد بتونس سنة 1981 — نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سلسلة الدراسات الاجتماعية : 9 — سنة 1983 .

(34) اللوحة البدرية : 38 .

الصلة بفقهاء المغرب والمشرق كما تشهد كتب الفهارس وبرايج الشيوخ التي ألفها بعض أعلام الأندلس، وضمّنها إجازاتهم وأسانيد مروياتهم وتراجم أساتذتهم وطرق تلقيهم مختلف الفنون العلميّة⁽³⁵⁾.

ولادة الشاطبي ونشأته

لم يعين المترجمون لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي سنة ولادته . ويمكننا أن نقدر الفترة التي ولد فيها ، استنتاجا من تاريخ وفاة شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان أسبق شيوخه وفاة ، فقد كانت سنة وفاته 728 ، وهي السنة التي يكون فيها مترجمنا يافعا ، وذلك ما يجعلنا نرجح أن ولادته كانت قبيل سنة 720 .

وبغرناطة نشأ الشاطبي وترعرع ، فقد تحدث مترجموه عن شيوخه الغرناطين والوافدين عليها ، وعن نشاطه العلمي بها ، ولم يسيروا إلى مكان آخر عاش به أو رحلة قام بها ، وهذا ما استفدنا منه ملازمته غرناطة إلى أن توفي بها .

دراسته وشيوخه

أقبل أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي على الدراسة منذ صباه ، وتعاطى علوم الوسائل وعلوم المقاصد ، دون أن يحصر اهتمامه في نطاق علم معين لا يتجاوزه ، وقد أهلته دراسته للقرآن الكريم والسنة النبوية أن يكتنه مقاصد الشريعة ويدرك أسرارها ، ثم أن يحسن التعبير عنها وبيانها والتأليف فيها .

حدثنا الشاطبي عن شغفه المبكر بأصناف العلوم ، وتدرجه في تلقيه ، وحرصه على فهم مقاصد الإسلام التي أدرك كمالها وتحقيقها للسعادة الكبرى ، فقال :

(لم أزل منذ فُتق للفهم عقلي ، ووجه شطر العلم طلبي ، أنظر في عقلياته وشرعياته وأصوله وفروعه ، لم أقتصر منه على علم دون علم ، ولا أفردت عن أنواعه

(35) ر. عن كتب البراج واهتمام الأندلسيين بها تقديمنا لبرنامج المجاري : 58 — 69 .

نوعاً دون آخر ، حسباً اقتضاه الزمان والإمكان وأعطته المنة المخلوقة في أصل فطرتي ، بل خضعت في لوجه خوض المحسن للسياحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء حتى كدت أتلّف في بعض أعماقه ، أو انقطع في رفقتي التي بالأنس بها تجاسرت على ما قدر لي ، غائبا عن مقال القائل وعذل العاذل ، ومعرضاً عن صد الصاد ولوم اللائم؛ إلى أن منّ عليّ الرب الكريم الرؤوف الرحيم ، فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي ، وألقى في نفسي القاصرة أن كتاب الله وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقائل ما يقول، ولا أبقيا لغيرهما مجالا يعتدّ به فيه، وأن الدين قد كمل، والسعادة الكبرى فيما وضع، والطلبة فيما شرع، وما سوى ذلك فضلال وبهتان ، وإفك وخسران ، وأن العاقد عليه بكلتا يديه مستمسك بالعروة الوثقى محصل لكلمتي الخير دنيا وأخرى ، وما سواهما فأحلام ، وخيالات وأوهام ، وقام لي على صحة ذلك البرهان الذي لا شبهة تطرق حول حماء ، ولا ترغمي نحو مرماه ﴿ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾⁽³⁶⁾ — والحمد لله والشكر كثيرا كما هو أهله ، فمن هناك قويت نفسي على المشي في طريقه بمقدار ما يسّر الله فيه ، فابتدأت بأصول الدين عملا واعتقادا ، ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول⁽³⁷⁾

وقد تحققت لأني إسحاق الشاطبي استفادة كبيرة من أعلام كانوا من خيرة المراكز العلمية ببلاد المغرب العربي في عصره ، وكان لهم شهرة ذائعة ودور هام في خدمة الثقافة الإسلامية وتركيزها في هذه الربوع ، وكان لهم بالغ الأثر في تكوين شخصيته وتزويده بفيض من المعارف العقلية والنقلية .

وكان من هؤلاء الأعلام : المستقرون بغرناطة باعتبارهم من أهلها ، ومنهم من وفد عليها من عدوة المغرب ليستوطنها أو ليؤدي بها بعض المهمات .

فأما شيوخه الغرناطيون ، فالمعروف منهم :

— أبو عبد الله محمد بن الفخار النيري ت 754 هـ

(36) يوسف : 38 .

(37) الاعتصام : 8/1 — 9 .

يقول عنه تلميذه ابن الخطيب : (الإمام المجمع على إمامته في فنّ العربية المفتوح عليه من الله تعالى فيها حفظا واطلاعا واضطلاعا ونقلًا وتوجيها ، بما لا مطمع فيه لسواه)⁽³⁸⁾ .

وكان من أحسن قراء الأندلس تلاوة وأداءً .

قرأ عليه الشاطبي بالقراءات السبع في سبع ختمات ، وأكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها⁽³⁹⁾ ولازمه إلى أن مات⁽⁴⁰⁾ .

وبعد موته سأل الشاطبي ربه تعالى أن يريه إياه في المنام ليوصيه بوصية ينتفع بها ، فاستجاب الله دعاءه وكانت الوصية : (لا تعترض على أحد)⁽⁴¹⁾ .

— أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري⁽⁴²⁾ الفقيه النحوي الفرضي الذي كان يدرس بغرناطة « كتاب سيبويه » و« قوانين ابن أبي الربيع » و« تلخيص ابن البناء » و« ألفية ابن مالك » و« فرائض التلقين » و« المدونة الكبرى »⁽⁴³⁾ .

— أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي ت سنة 782 هـ مفتي غرناطة وخطيب جامعها والمدرس بمدرستها النصيرية⁽⁴⁴⁾ . وقد كثر تلاميذه

(38) نفح الطيب : 355/5 .

(39) برنامج المجاري : 119 .

(40) النيل : 47 .

(41) الإفادات والإنشادات : 98 .

(42) ذكره أحمد بابا ضمن شيوخه في (النيل : 47) .

(43) ترجمته في (برنامج المجاري : 125 رقم 9) .

(44) ترجمته في (الأعلام : 341/5 ، أوصاف الناس : 32 ، بغية الوعاة : 372 ، درة

الحجال : 453/2 ، الفكر السامي : 82/2 ، فهرس السراج : 120 ب . فهرس

المتنوري : 225 ، الكتبية الكامنة : 67 ، نثر الجمان : 186 ، نفح الطيب :

509/5 — 514) .

وقد حقق الصديق الدكتور عياد الشيتي من آثاره « شرح القصيدة اللغزية في

المسائل النحوية » مقدما له بترجمة هامة ألقت الأضواء على شخصية ابن لب (مجلة

البحث العلمي والتراث الاسلامي ، العدد السادس عام 1403 — 1404

ص 369 — 417) .

حتى قيل : (قَلَّ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ فِي الْأَنْدَلُسِ فِي وَقْتِهِ) .⁽⁴⁵⁾

وقد نقل عنه الشاطبي بعض الفوائد النحوية وغيرها⁽⁴⁶⁾ ، ونعته (بالأستاذ الكبير الشهير)⁽⁴⁷⁾ .

— أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البنسي الأوسي ، ت سنة 782 وهو مؤلف تفسير وكتاب في مبهات القرآن⁽⁴⁸⁾ ، حلاه تلميذه المتوري بـ (الأستاذ النحوي الأعرف المتخلق)⁽⁴⁹⁾ .

أما شيوخه الوافدون على غرناطة فمنهم من استقر بها ، ومنهم من تردّد عليها لغرض السفارة أو غيرها . وكلّهم يُسبّغ في إثراء الحركة الفكرية بها ، والمعروفون منهم :

— أبو عبد الله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن محمد اليحصي المعروف باللّوشي ، نشأ بلوشة⁽⁵⁰⁾ وقرأ بها واشتهر بالأدب الجيد ، وأخذ عن أبي جعفر أحمد بن الزبير وأبي عبد الله محمد بن رشيد الفهري وأبي الحسن القيحاوي وأبي عبد الله محمد بن سلّمون الكِنّاني ، ومن تلاميذه يحيى السراج الذي ترجمه في فهرسته وذكر أن ولادته سنة 692 وأنه توفي بغرناطة⁽⁵¹⁾ . وقد استجاز الشاطبي شيخه اللّوشي ، فأجازته إجازة عامة بشرطها⁽⁵²⁾ .

(45) نفح الطيب : 513/5 .

(46) ر . الافادات والانشادات ، أرقام الافادات : 11 ، 41 ، 75 ، 77 ، 93 .

(47) الافادات والانشادات : 93 .

(48) درة المجال : 276/2 .

(49) فهرس المتوري : 226 .

(50) لوشة مدينة أندلسية تقع غربي غرناطة على بعد 55 كلم سقطت بيد الاسبان سنة

891 — وكانت مقر أسرة لسان الدين بن الخطيب الذي وصفها في كتابه (معيان

الاختيار : 125 — 126) وتعرف اليوم باسم . لوجه Loja

(51) الإحاطة : 269/2 — أوصاف الناس : 59 — فهرس السراج : 199

— 120 ب .

(52) برنامج المجاري : 119 .

— أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقْرِي (الجد) المعروف بالمَقْرِي⁽⁵³⁾ الكبير ت 759 . وكان الشاطبي يحضر بالجامع الأعظم دروسه التي كان يلقيها بمحضر وجوه طلبة غرناطة وعلمائها ابتداءً من ربيع الأنور⁽⁵⁴⁾ سنة 757 ، وهو تاريخ قدومه الأندلس سفيراً للسلطان أبي عنان المريني .

تفقه الشاطبي عليه ، وسمع عليه جملة من كتابه « تكميل التعقيب على صاحب التهذيب » ، وبعض نظمه « لمحة العارض تكملة ألفية ابن الفارض » ، وبعض « اختصاره لجمال الخونجي » ، وكتاب « القواعد الفقهية »⁽⁵⁵⁾ له أيضاً ، وجميع كتابه « الحقائق والرقائق » ، وأجازه به وبجميع « ثلاثيات البخاري » ويكتب أخرى في الحديث والفقه والقراءات والعربية ، وحدثه بأسانيده إلى مؤلفها⁽⁵⁶⁾ .

— أبو القاسم محمد بن أحمد الشَّريف الحَسَنِي السَّبْتي قاضي الجماعة المتوفى بقرطاجنة سنة 760 ، رئيس العلوم اللسانية وشارح مقصورة حازم القرطاجني⁽⁵⁷⁾ .

— أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني أعلم أهل وقته⁽⁵⁸⁾ وإمام المالكية في زمانه . ت 771 هـ .

(53) شخصية المقرئ وتحقيق كلياته الفقهية موضوع رسالة نلنا بها الماجستير في الفقه من كلية الشريعة بالرياض .

(54) الإفادات والانشادات : 126 .

(55) كان تحقيق قسم العبادات من هذه القواعد موضوع رسالة دكتورا قدمها الصديق الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(56) برنامج المجاري : 119 — 121 .

(57) النيل : 47 .

وترجمة أبي القاسم الشريف الحسني في : (الأعلام : 224/6 أوصاف الناس :

93 ، برنامج المجاري : 90 ، بغية الوعاة : 39/2 ، التعريف بابن خلدون : 61 ،

جذوة الاقتباس : 193 ، درة الحجال : 268/2 ، الدرر الكامنة : 352/3 ،

الديباج : 267/2 ، المرقبة العليا : 171 ، النبوغ المغربي : 143/1 ، نثير

الجمان : 145 ، نفع الطيب : 189/5 ، وفيات ابن قنفذ : 362 .

(58) البستان : 164 — كفاية المحتاج : 75 ب .

— أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي ، وهو فقيه نظار . (قرأ عليه « مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل » للإمام أبي عمرو ابن الحاجب من أول مبادئ اللغة إلى آخره بلفظه إلا يسيرا منه سمعه بقراءة غيره ، وكل ذلك قراءة تفقه ونظر ، وأجازه إجازة عامة بشرطها) ⁽⁵⁹⁾ .

وكان أبو علي الزواوي أخذ عن شيوخ بجاية وتلمسان، وحل بالأندلس سنة 753 فأخذ عن ابن الفخار الذي أذن له في التحليق بموضع تدريسه ، وأقام بها إلى سنة 765 ، وكان حيًا في حدود ⁽⁶⁰⁾ سنة 770 .

— شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني ⁽⁶¹⁾ المتوفى بالقاهرة سنة 781 .

وقد سمع عليه الشاطبي في مجالس بالمدرسة النصرية وبالجامع الأعظم كتابي : « الجامع الصحيح » للإمام البخاري و« موطأ الإمام مالك بن أنس » برواية يحيى بن يحيى ، وذلك بقراءة الخطيب أبي عبد الله الحفار ⁽⁶²⁾ ت 811 .

وأجاز شمس الدين بن مرزوق بهذين الكتاتين وبجميع ما يحمل تلميذه الشاطبي إجازة عامة بشرطها ⁽⁶³⁾ .

— أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي من أهل بلش مالقة ، ولد بها في حدود سنة 649 . ت بها سنة 728 ، ودخل غرناطة مرارا عدة تارة لطلب العلم وتارة لإجابة السلطان الذي كان يستدعيه ، وكان الطلبة يقصدون منزله للاستفادة منه .

يصفه ابن الخطيب بقوله : (كان جليل القدر كثير العبادة عظيم الوقار حسن

(59) برنامج المجاري : 119 .

(60) البستان : 292 وما بعدها .

(61) الأعلام : 6/226 — البستان : 184 .

(62) ترجمته في (برنامج المجاري : 104 ، درة الحجال : 284/2 ، النفع : 694/2

— 413/5 ، 429 ، النيل : 282) .

(63) برنامج المجاري : 119 .

الخلق مخفوض الجناح ... يُدكر بالسلف الصالح في حسن شيمته وإعراب لفظه ،
مزدحم المجلس ، كثير الإفادة ، صبورا على العاشية ، واضح البيان فارس المناظر
غير مدافع .⁽⁶⁴⁾

وقد نقل الشاطبي عن هذا الشيخ قوله : (لو كان لي بيت مال لأنفقته على
طلاب العلم ، لأنهم قُدُونُنا وسادَتُنَا وبركَتُنَا وأدلتُنَا)⁽⁶⁵⁾ .

هذا وقد أشار أحمد بابا التنبكتي إلى استفادة الشاطبي من بعض العلماء
الذين اجتمع معهم⁽⁶⁶⁾ ، وذكر منهم الحافظ الفقيه أبا العباس أحمد القباب⁽⁶⁷⁾
ت 779 والمفتي المحدث أبا عبد الله الحفار .

ويمدنا كتابه « الإفاذات والإنشادات » بأسماء أعلام آخرين من الذين استفاد
منهم مترجمنا وروى عنهم ، غير شيوخه سالفى الذكر .
كما يدل على تنوع الفنون التي تلقاها⁽⁶⁸⁾ ، ومنها الفلك والحساب والمنطق
والجدل .

وهؤلاء الأعلام من فقهاء الأندلس وأدبائها استمد منهم إفاذات مختلفة ، وروى
عنهم شعرا مما نظموه أو روه عن غيرهم ، وهم يضافون إلى الشيوخ السالفين .
وهذه لائحة أسمائهم :

— أبو بكر محمد بن عمر القرشي الهاشمي من أدباء الأندلس⁽⁶⁹⁾ ، وقد أنشد
الشاطبي عدة إنشادات .

— أبو القاسم بن البناء الفقيه الراوية الرحلة ، وقد سلسل عليه الشاطبي
بعض الأحاديث .

(64) الإحاطة : 287/1 .

(65) روضة الأعلام لابن الأزرق : 43 أ .

(66) النيل : 48 .

(67) كان القباب دخل غرناطة سفيرا سنة 762 — ترجمته في (النيل : 82) .

(68) ر. الإفاذات والإنشادات : 65 وما بعدها .

(69) أوصاف الناس لابن الخطيب : 65 .

- أبو محمد بن الناظر الفقيه الصوفي .
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الحولاني الشريشي الفقيه الكاتب معلم ولد السلطان النصري⁽⁷⁰⁾ .
- أبو جعفر أحمد بن رضوان بن عبد العظيم الفقيه الأديب الوزير⁽⁷¹⁾ .
- أبو عبد الله محمد بن البكاء الفقيه الأستاذ الفاضل
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن بقي الفقيه الأستاذ⁽⁷²⁾ .
- أبو جعفر أحمد بن الراوية الفقيه الأستاذ⁽⁷³⁾ ت 763 هـ .
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن بيش العبدري النحوي⁽⁷⁴⁾ ت 756 هـ .
- أبو الحجاج يوسف بن علي السدوري المكناسي الفقيه الموقت⁽⁷⁵⁾ ت 781 هـ
- أبو عبد الله الشقوري الفقيه الطبيب .
- أبو البقاء خالد بن عيسى بن أحمد البلوي الفقيه القاضي الرحلة⁽⁷⁶⁾ صاحب كتاب « تاج المفرق في تحلية علماء المشرق » .
- أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج العمري الغرناطي⁽⁷⁷⁾ ت حوالي سنة 770 هـ .
-
- (70) فقيه كاتب شاعر ، ترجمته في (أوصاف الناس : 136 ، الكتبية الكامنة : 214 ، نفح الطيب : 108/7 ، 282 .)
- (71) من شعراء الأندلس — وصفه ابن الخطيب في كتابه : (أوصاف الناس : 139)
- (72) ر. الافادات والانشادات : 113 ، والهامش 1 .
- (73) ترجمته في : (أوصاف الناس : 62 ، النيل : 72) .
- (74) ترجمته في (الكتبية الكامنة : 90 ، نفح الطيب : 384/5) .
- (75) ترجمته في (درة الحجال : 352/3 ، الدرر الكامنة : 241/5 ، فهرس المتتوري : 228) .
- (76) ترجمته في : (الاحاطة : 500/1 ، درة الحجال : 262/1 ، الكتبية الكامنة : 134 ، كفاية المحتاج : 26 أ ، نفح الطيب : 532/2 ، النيل : 115)
- (77) ترجمته في (الأعلام : 42/1 ، الاحاطة : 193/1 ، جذوة الاقتباس : 387 ط فاس ، فهرس الفهارس : 29/1 ، نثر فرائد الجمال : 313 ، النفح : 315/9 ، النيل : 44)

— أبو الحسن علي الكحيلي الفقيه المتفنن الذي درس عليه الشاطبي أرجوزة ابن الياستين في الجبر والمقابلة⁽⁷⁸⁾ .

وكان أبو إسحاق الشاطبي يكتب إلى بعض أعلام عصره المشاهير مستفسرا عن مسائل علمية وقواعد أصولية فاتحا بذلك باب الحوار والتباحث والاستفادة . ومن ذلك أنه كتب إلى الشيخ المحقق العالم أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عباد النفري⁽⁷⁹⁾ الرندي ت 792 سائلا عن مسائل تتصل بالتصوف والسلوك ، وقد جاء جوابه في رسالة مستفيضة أوردها الونشريسي في « المعيار »⁽⁸⁰⁾ .

تلاميذه

أخذ عن أبي إسحاق الشاطبي جماعة من أعلام غرناطة ذكر أحمد بابا التنبكتي منهم ثلاثة : أبا يحيى بن محمد بن عاصم، وأخاه أبا بكر القاضي، وأبا عبد الله محمد البياني⁽⁸¹⁾ .

والأخوان المذكوران من أسرة علمية شهيرة بغرناطة ، وقد كان أبو يحيى عالما خطيبا كاتباً أديبا وارثا لخطه شيخه الشاطبي⁽⁸²⁾ وكان من أبطال الجهاد ، وفي ساحته الشريفة استشهد سنة 813 ، وكان القاضي أبو بكر فقيها أصوليا محدثا يُرجع إليه في الفتوى ، ومن تأليفه « تحفة الحكام » التي وقع الإقبال عليها شرحا وتعليقا ودراسة ، وله أراجيز في أصول الفقه والنحو والفرائض والقراءات⁽⁸³⁾ ت 829 هـ .

(78) الإفادات والإنشادات : 160 .

(79) أصله من رُنْدَة بالأندلس ، رحل إلى فاس وتلمسان ومراكش وسلا وطنجة ، وتولى الخطابة بجامع القرويين بفاس، ومها توفي . له مؤلفات في التصوف وغيره .

ترجمته في (الأعلام : 190/6 ، النيل 279) .

(80) 293/12 وما بعدها .

(81) النيل . 49 .

(82) شجرة النور : 247 .

(83) م ، ن : 247 .

والبياني فقيه غرناطي نقل عنه تلميذه القاضي الوزير أبو يحيى بن أبي بكر بن عاصم في شرحه⁽⁸⁴⁾.

ومن تلاميذ الشاطبي أيضاً أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي وقد أفادنا أبو عبد الله بن الأزرق عن شيخه أبي إسحاق بن فتوح أن الشاطبي كان يطالع هذا التلميذ النبیه ببعض المسائل عند تصنيفه لكتاب «الموافقات» ويبحثه فيها ثم يدونها في كتابه شأن الفضلاء من ذوي الإنصاف⁽⁸⁵⁾.

ومن تلاميذه أيضاً أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجطري الأندلسي المتوفى سنة 862 ، الذي ذكره في «برنامج» مع الذين أخذ عنهم بقرطبة قبل رحلته المشرقية ، وقال : (عرضت عليه «ألفية ابن مالك» عن ظهر قلب ، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيري ، عن الإمام النحوي أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي ، عن الشيخ إمام النحاة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس ، عن مؤلفها أبي عبد الله مالك ، وأجاز لي عامة ، قال رحمه الله : وأبهرت له روايتها عني وجميع ما رويته أو قيده وعلى شرطه المعروف عند أهل الحديث ، وبرئت إليه من الخطأ والتصحيح والوهم والتحريف ، ولم يجز أحداً غيري ممن قرأ عليه إجازة عامة — فيما أعلم — وكتبها بخطه ، رحمه الله وجزاه أفضل الجزاء)⁽⁸⁶⁾.

وذكر أنه أخذ عنه «كتاب سيبويه» و«مختصر ابن الحاجب الأصلي» و«موطأ الإمام مالك» ، مع سرد أسانيده إلى مؤلفيها⁽⁸⁷⁾.

ونستفيد من سند أورده الكتاني أن أبا الحسن علي بن سمعت⁽⁸⁸⁾ يروي عن الشاطبي الذي أجازة عامة⁽⁸⁹⁾.

(84) النيل : 308 . (85) م ، ن : 76 .

(86) برنامج المجاري : 116 .

(87) م ، ن : 116 — 117 .

(88) علامة محقق فقيه نحوي ، ترجمته في (النيل : 207) .

(89) فهرس الفهارس : 92/2 ، ط 1 .

أسانيدہ

إن الأسانيد من خصائص أمتنا الإسلامية التي شُرِّفت بها⁽⁹⁰⁾ ، وكان لأسلافنا كبير عناية بها ، وحث على الاهتمام بها . وكان التحاق العالم بسند في رواية حديث أو دُعاء أو كتاب أو غيرها معتبراً من المفاخر ، خاصة إذا كان السند عالياً . والأسانيد بالنسبة إلى الكتب العلمية هي أنساب لها ، كما نقل شيخ الإسلام ابن حجر عن بعض الفضلاء⁽⁹¹⁾ .

ولأي إسحاق الشاطبي عناية بالأسانيد والإجازة ، فقد حدثنا أنه سلسل على الشيخ الفقيه الراوية أبي القاسم بن البنا بعض أحاديث كتاب « المسلسلات » لابن الطليسان ، وكان منها حديث المشابكة⁽⁹²⁾ .

كما أخذ سندا آخر بالمشافهة عن الفقيه القاضي أبي بكر بن عمر القرشي سنة 757 ، وهو سند ينتهي إلى الخطيب أبي الحسن علي الباغوزاري ، الذي رأى الرسول ﷺ في المنام ، وشبك أصابعه بأصابعه⁽⁹³⁾ .

وفي نفس السنة صافح الشيخ الفقيه القاضي أبا عبد الله المقرئ ، بمصافحة ينتهي سندُها إلى الرسول ﷺ⁽⁹⁴⁾ .

وعن طريق المقرئ أيضا أخذ الشاطبي سند تلقيم يصل إلى الرسول ﷺ⁽⁹⁵⁾ .

كما حمل عنه بالإجازة العامة دعاء مأثورا عن النبي ﷺ ، سنده مرفوع إلى الرسول ﷺ ، وواظب الشاطبي على الدعاء به منذ سمعه من المقرئ بالجامع الأعظم من غرناطة⁽⁹⁶⁾ سنة 757 .

(90) شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي : 40 .

(91) فتح الباري : 5/1 .

(92) الإفادات والانشادات : 92 .

(93) م ، ن : 90 — 91 .

(94) نفع الطيب : 230/5 . الإفادات والانشادات : 99 .

(95) الإفادات وانشادات : 140 .

(96) م ، ن : 111 — 113 .

أما أسانيده إلى مؤلفي الكتب العلمية فقد أشرنا إلى بعضها عند الحديث عن شيوخه وعن تلاميذه ، ورأينا أنه كان يَسْرُدُ أسانيده إلى سيبويه صاحب « الكتاب » ، وإلى ابن الحاجب صاحب « المختصر » ، وإلى الامام مالك صاحب « الموطأ »⁽⁹⁷⁾ .

وهذا ينخرط الشاطبي في سلك سلاسل إسناد حافظ عليها العلماء ، وأثبتوها فيما ألفوا من كتب البرامج والفهارس ، ومن ذلك أننا نراه يُمثّل حلقة في سلسلة سند كتاب « الجمل » للزجاجي⁽⁹⁸⁾ الذي أثبت أبو جعفر البلوي في ثبته ، عندما ترجم لشيخه العلامة أبي القاسم الفهري⁽⁹⁹⁾ .

مؤلفاته وشعره

للإمام أبي إسحاق الشاطبي تأليف وصفها أحمد بابا بأنها (نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد وتحقيقات لمهمات الفوائد)⁽¹⁰⁰⁾ .

ومن هذه المؤلفات ما لم يطبع ولم يتوفر لعامة القراء ، ومنها ما اتجهت إليه عناية المحققين والناشرين فتوفر بين أيدي المطالعين .

فالنوع الأول يشمل ما يلي :

— شرح جليل على الخلاصة في النحو ، يقع في أربعة أسفار كبار ، يقول أحمد بابا : (لم يؤلف على مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم)⁽¹⁰¹⁾ .

— كتاب المجالس ، شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري ، فيه كثير من الفوائد والتحقيقات⁽¹⁰²⁾ .

(97) برنامج المجاري : 117

(98) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النحوي ، أصله من نهاوند وبها ولد ، ونشأ ببغداد . ت بطرية سنة 339 هـ . وقيل سنة 340 .

(99) ثبت البلوي : 156 — 157 .

(100) النيل : 48 .

(102) م ، ن 48 — الأعلام : 71/1 .

— شرح رجز ابن مالك في النحو (الألفية) ⁽¹⁰³⁾ .

وقد اعتمد أبو عبد الله بن غازي المكناسي المتوفى سنة 919 هذا الشرح عندما ألف كتابا لحل مشكلات كلام أبي علي المرادي وطرزه بما يستملح من نكت الشاطبي ، وسمى تأليفه : « إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق » ⁽¹⁰⁴⁾ .

وقد ذكر في هذا الشرح كتابين آخرين له في النحو ، سماهما :

— عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق .

— وأصول النحو .

ويذكر أحمد بابا أنه رأى في بعض المواضع أنه أتلف الأول في حياته وأن الثاني أتلف أيضا ⁽¹⁰⁵⁾ .

وأما النوع الثاني فيشمل ثلاثة كتب : الموافقات ، والاعتصام ، والإفادات والإنشادات .

فأما « الموافقات في أصول الشريعة » فقد أودع فيه ما اهتدى إليه من أسرار التكليف المتعلقة بالشريعة الحنيفية ، وسماه أولا (ب)عنوان التعريف بأسرار التكليف ثم حدثت حادثة أعطي بسببها اسم « الموافقات » ، وقد أوردتها في مقدمته ، فقال : (لقيت يوما بعض الشيوخ الذين أحللتهم مني محل الإفادة وجعلت مجالسهم العلمية محطا للرحل ، ومناخا للوفادة ، وقد شرعت في ترتيب الكتاب وتصنيفه ، وناذت الشواغل دون تهذيبه وتأليفه ، فقال لي : رأيتك البارحة في النوم ، وفي يدك كتاب ألفته ، فسألتك عنه ، فأخبرتني أنه « كتاب

(103) الأعلام : 71/1 .

وتوجد من هذا الشرح نسخة خطية بالخزانة الملكية بالرباط ، رقمها 276 ، ويوجد منه جزء بمكتبة شيخنا محمد الشاذلي النيفر .

ويذكر المجاري أنه سمع بعضه عليه (البرنامج : 118) .

ويقوم مركز البحوث بجامعة أم القرى بتحقيق هذا الشرح ونشره .

(104) توجد منه نسخة خطية بدار الكتب الوطنية بتونس ، رقمها 8902 .

(105) النيل : 48 — 49 .

الموافقات » ، قال : فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظرفية ، فتخبرني أنك وقّعت به بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة ، فقلت له : لقد أصبتم الغرض بسهم من الرُّثْيا الصالحة مصيب ، وأخذتم من المِشْرُات النبوية بجزء صالح ونصيب ، فأبني شرعت في تأليف هذه المعاني ، عازما على تأسيس تلك المباني ، فإنها الأصول المعتمدة عند العلماء ، والقواعد المبني عليها عند القدماء ، فعجب الشيخ من غرابة هذا الاتفاق ، كما عجبت أنا من ركوب هذه المفازة وصحبة هذه الرفاق⁽¹⁰⁶⁾ .

وأخطأ كحالة فاعتبر « عنوان التعريف بأسرار التكليف » كتابا مستقلا عن « الموافقات »⁽¹⁰⁷⁾ .

طبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء بتونس سنة 1302 — 1884 (مطبعة الدولة التونسية) بتصحيح صالح قايجي وعلي الشنوفي وأحمد الورتاني .

وطبع الجزء الأول منه في قاران (189 صفحة)⁽¹⁰⁸⁾ .

وطبع على نفقة عبد الهادي بن محمد منير الدمشقي بالمطبعة السلفية بمصر سنة 1341 في أربعة أجزاء ، وقد علّق على الجزء الأول والثاني الشيخ محمد الخضر حسين التونسي ، وعلّق على الجزئين الثالث والرابع الشيخ محمد حسنين مخلوف . وفي آخر الجزء الرابع تقرّظ نظمته الحسين البوزيدي الحسني الجزائري .

ونشرته مكتبة صبيح بالقاهرة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد سنة 1969 .

كما نشرته المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد بمصر بتحقيق الشيخ عبد الله دراز وتعليقه .

وقد أوضح الشيخ دراز أن الشاطبي — في هذا الكتاب — يؤصل القواعد

(106) الموافقات : 24/1 ط المكتبة التجارية .

(107) معجم المؤلفين : 118/1 .

(108) معجم المطبوعات العربية والمعربة : 1091

ويؤسس الكليات المتضمنة لمقاصد الشارع في وضع الشريعة ، ويفصل مباحث الكتاب مستخرجاً درراً متصلة بروح الشريعة ويعلم أصول الفقه⁽¹⁰⁹⁾ .

وينحصر الكتاب في خمسة أقسام ، قال المؤلف عنها :

(الأول : في المقدمات العلمية المحتاج إليها في تمهيد المقصود .

والثاني : في الأحكام وما يتعلق بها من حيث تصوّرها والحكم بها أو عليها كانت من خطاب الوضع أو من خطاب التكليف .

والثالث : في المقاصد الشرعية في الشريعة وما يتعلق بها من الأحكام .

والرابع : في خصر الأدلة الشرعية وبيان ما ينضاف إلى ذلك فيها على الجملة وعلى التفصيل ، وذكر مأخذها وعلى أي وجه يحكم بها على أفعال المكلفين .

والخامس : في أحكام الاجتهاد والتقليد والمتصفين بكل واحد منهما ، وما يتعلق بذلك من التعارض والترجيح والسؤال والجواب .

وفي كل قسم من هذه الأقسام مسائل وتمهيدات وأطراف وتفصيلات ، يتقرر بها الغرض المطلوب ويقرب بسببها تحصيله للقلوب⁽¹¹⁰⁾ .

ويقول أحمد بابا عن هذا الكتاب :

(كتاب الموافقات في أصول الفقه كتاب جليل القدر جدا لا نظير له ، يدل على إمامته وبعد شأوه في العلوم سيما علم الأصول ، قال الإمام الحفيد ابن مرزوق : كتاب الموافقات المذكور من أقبل الكتب)⁽¹¹¹⁾ .

ويقول شيخنا محمد الفاضل بن عاشور عن هذا الكتاب وأثره في التفكير الإسلامي بعد عصره : (لقد بنى الإمام الشاطبي — حقا — بهذا التأليف هرما شامخا للثقافة الإسلامية استطاع أن يشرف منه على مسالك وطرق ، لتحقيق خلود الدين وعصمته ، قلّ من اهتدى إليها قبله ، فأصبح الخائفون في معاني الشريعة

(109) الموافقات : 7/1 (مقدمة المحقق) .

(110) الموافقات : 23/1 — 24 .

(111) النيل : 48 .

وأسرارها عالية عليه ، وظهرت مزية كتابه ظهوراً عجيباً في قرننا الحاضر والقرن قبله ، لما أشكلت على العالم الإسلامي عند نهضته من كبوته أوجه الجمع بين أحكام الدين ومستجدات الحياة العصرية ، فكان كتاب الموافقات للشاطبي هو المفزع وإليه المرجع ، لتصوير ما يقتضيه الدين من استجلاب المصالح وتفصيل طرق الملاءمة بين حقيقة الدين الخالدة وصور الحياة المختلفة المتعاقبة⁽¹¹²⁾ .

هذا وقد انصب اهتمام بعض تلاميذ الشاطبي على كتاب « الموافقات » فهذا تلميذه أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي ت 829 سالف الذكر يعمد إلى تلخيص الكتاب ، ويسمى تلخيصه « نيل المنى في اختصار الموافقات⁽¹¹³⁾ » ، وهذا تلميذ آخر من بلدة وادي آش يعمد إلى نظمه ، ويسمى النظم بـ (نيل المنى من الموافقات)⁽¹¹⁴⁾ ، قال في أوله : (رجز)

الحمدُ لله الذي ومن نعمته	أن بثَّ في المشروع سِرَّ حِكْمَتِهِ
وهيأ العقول للتصريف	بمقتضى الخطاب بالتكليف
وأرسل السُّرُسل مُبَشِّرِينَا	بما أعَدَّه ، ومُنْذِرِينَا
وخصَّنا بِمِسْكِهِ الخِتَامِ	والرَّحْمَةِ المُهِدَاةِ لِلْأَنَامِ
وَمَنْ يُنَوِّرِ الوَحْيِ والرسالة	أنقذنا من ظلمة الجهالة
محمد صفوة الأنبياء	المجتبى بالملء السمحاء
وبعدُ فالعلمُ حياةٌ ثانية	لها دوامٌ والجسودُ فانية
وقد غدا ظلُّ الشبابِ زائلا	ولم أنل من الزمانِ طائلا

(112) أعلام الفكر الاسلامي : 76 .

(113) نفع الطيب : 21/5 .

(114) توجد منه نسخة خطية بمكتبة دير الاسكوريال بإسبانيا رقمها: 1164 ، وصفها السيد محمد محمود الشنقيطي المكي ، ت 1323 ، في ما أملى من وصف لأشهر الكتب بإسبانيا سنة 1305 .

وقال معبرا عن أهمية هذا النظم : (حق هذا الكتاب أن يُستنسخ ويطبع في بلاد المسلمين لاحتياجهم إليه عموما ، خصوصا المالكين والحنفيين)

ر . (أشهر الكتب العربية بخزائن مكاتب دولة اسبانيا : 21 أ ، مخطوط دار الكتب بتونس : 186 75) .

جعلت في كتب العلوم أنسي
 بالعلم أول ما اقتضى به الزمن
 والمورد المستعذب الفرات
 لشيخنا العلامة المراقب
 فهو كتاب حسن المقاصد
 وكان قد سماه بالعنوان
 وقد سمعت بعضه لذنيه
 لكن لم يكن له اختلافي
 لأن ثنى التقصير من عنائي
 حتى غدت حياته منقضية
 والآن وقد نبذت عيني شغلي
 جددت عهدي باجتناء زهره

وعن سوى العلم صرفت نفسي
 وكتبه هي الجليس المؤمن
 ومن أجلها (الموافقات)
 ذاك أبو إسحاق نجل الشاطبي
 ما بعده من غاية لقاصد
 واختار من رؤيا ، ذا الاسم الثاني
 ومنه في ترددي عليه
 إلا يسير القدر غير شافي
 وصدني عن قرينه زماني
 في عام تسعين إلى سبعمائه
 وصار نيل العلم أقصى أمني
 وردت فكري في اقتفاء أثره

إلى أن قال :

وجاعلا له من السمات
 فعده لم يعد في المسطور
 وها أنا بما قصدت آتي
 وأسأل التوفيق والإعانة

(نيل المنى من الموافقات)
 ستة آلاف من المشطور
 مقمدا حكم المقدمات
 في شأنه من رينا سبحانه

وقد ختم النظم بما يلي : (تم والحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ،
 وذلك بمديحة وادي آش — كلاًها الله — في أواخر ربيع الثاني عام
 820 هـ) (115) .

— وأما « الاعتصام » فهو من أجل الكتب التي تناولت موضوع البدع ،
 وحررت الكلام في مسائلها ، فقد بحثها بحثاً علمياً وسبّرها بمعيار الأصول
 الشرعية .

(115) نقلا عن الشنقيطي : أشهر الكتب العربية بخزان مكاتب دولة إسبانيا 21 أ .
 21 ب .

ولكنه لم يتم هذا الكتاب الهام ، وما أنجزه منه جاء ممتعا مفيدا منحصرا في عشرة أبواب ، هي التالية :

(الباب الأول : في تعريف البدع ومعناها .

الثاني : في ذم البدع وسوء منقلب أهلها .

الثالث : في أن ذم البدع والمحدثات عام وفيه الكلام على شبه المبتدعة ، ومن

جعل البدع حسنة وسيئة .

الرابع : في مأخذ أهل البدع في الاستدلال .

الخامس : في البدع الحقيقية والإضافية والفرق بينهما .

السادس : في أحكام البدع وأنها ليست على رتبة واحدة .

السابع : في الابتداع : يختص بالعبادات أم تدخل فيه العادات ؟

الثامن : في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان .

التاسع : في السبب الذي لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين

العاشر : في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة⁽¹¹⁶⁾ .

وقد طبعت دار المنار هذا الكتاب بعناية دار الكتب المصرية سنة 1913

وبتقديم محمد رشيد رضا منشئ المنار⁽¹¹⁷⁾ .

وهناك طبعة بدون تاريخ مصدرة بالتقديم المذكور أصدرتها المكتبة التجارية

الكبرى لمصطفى محمد بمصر بتصحيح محمد سليمان .

وأما « الإفادات والإنشادات » فهو من صنف كتب المحاضرات والمذاكرات

المشتملة على فوائد علمية ، وطرف متنوعة من فنون مختلفة لا يربطها سلك

جامع ، وقد ضرب الأندلسيون والمغاربة بسهم في إثرائها بما صنفوه منها .

وكانت إفادات الشاطبي مروية عن شيوخه وأقرانه من علماء الأندلس

(116) الاعتصام : ج ، د . مقدمة رشيد رضا — ط المكتبة التجارية . ر . ما كتب

الصعيدى عن الاعتصام في (المجددون في الاسلام : 309)

(117) معجم المطبوعات العربية : 1091 .

والمغرب ، وكانت إنشاداته أبياتا شعرية مختلفة الأغراض ، أنشده إياها أدباء الأندلس وغيرهم مما نظموا بأنفسهم أو تلقوه عن غيرهم .

وقد جعل بإثر كل إفادة إنشادة إلى أن بلغت جملة الإفادات والإنشادات واحدا ومائة .

وتوزعت موضوعات الإفادات على علوم العربية واللغة وعلوم الشريعة والعلوم العقلية من منطق وفلك وحساب وتغذية ، بالإضافة إلى أسانيد وأخبار وطرف .

وقد يسر الله تعالى لي تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه والتقديم له بدراسة في التعريف بمؤلفه ، وتحليل منهجه فيه وإبراز مسأله . ونشرت مؤسسة الرسالة طبعته الأولى سنة 1403 - 1983 .

هذا وقد كان الشاطبي ينظم الشعر ، ولكن المصادر لم تمدنا بالكثير من أشعاره التي يقول عنها الباحث الأستاذ عبد الوهاب بن منصور : (إنها متوسطة مثل أشعار الفقهاء التي هي أنظام في الحقيقة)⁽¹¹⁸⁾ .

ومن شعره لما ابتلي بالبدع ما أنشده مشافهةً تلميذه أبا يحيى محمد بن عاصم : (بسيط)

بليت يا قوم ، والبلى متنوعة بمن أداريه حتى كاد يُرديني
دفع المضرة لا جلبا لمصلحة فحسبي الله في عقلي وفي ديني⁽¹¹⁹⁾

وكان الشيخ المحدث أبو عبد الله بن مرزوق بعث من فاس إلى الأندلس ، يطلب من شعرائها أمداحا لكتاب « الشفا » للقاضي عياض كي يودعها دياجاة شرحه لهذا الكتاب ، ومن هؤلاء الشعراء المدعوين لمدح « الشفا » أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي الذي قال (119 مكرر) : (ندبني إلى امتحان الفكر

(118) أعلام المغرب العربي : 133/1 .

(119) النيل : 49 .

(119 مكرر) الإفادات والإنشادات : 151

لهذا المقصد صاحبنا الفقيه الكاتب أبو عبد الله بن زمرک⁽¹²⁰⁾ ، إلى أن سمح
الخاطر بهذه الأبيات : (بسيط)

يَا مَنْ سَمَا لِمَرَاقِي المَجْدِ مَقْصَدُهُ فَنَفْسُهُ بِنَفِيسِ العِلْمِ قَدْ كَلِيفَتْ
هَذِي رِيَاضُ يَرْوُقُ العَقْلَ مَخْبِرُهَا هِيَ الشِّفَا لِنَفُوسِ الحَلْقِ إِنْ دَنِفَتْ
يُجْنِي بِهَا زَهْرُ التَّكْرِيمِ أَوْ ثَمَرُ التَّـ عَظِيمِ ، وَالْفُورُ لِلْأَيْدِي الَّتِي قَطَفَتْ
أَبَدَتْ لَنَا مِنْ سَنَاهَا كُلِّ وَاضِحَةٍ حِسَانُهُ دُونَهَا الْأَطْمَاعُ قَدْ وَقَفَتْ
وَشَيْدَ العَقْلِ أَرْكَائًا مَوْطِدَةً بِهَا عَلَى مَتْنِ أَصْلِ الشَّرْعِ قَدْ رُصِفَتْ
قُوْتُ القُلُوبِ وَمِيزَانُ العُقُولِ مَتَى حَادَتْ عَنْ الحِجَّةِ الكَبِيرِ أَوْ انْحَرَفَتْ
فِيَا أَبَا الفضلِ حَزَتْ الفضلُ فِي غَرَضٍ بِهِ أَقَرَّتْ لَكَ الْأَعْلَامُ وَاعْتَرَفَتْ
وَكُنْتَ بَحْرَ عِلْمٍ ظَلَّ سَاحِلُهُ مِنْهُ اسْتَمَدَّتْ عَيُونُ العِلْمِ وَاعْتَرَفَتْ
زَارَتْهُ مِنْ جَنَابَاتِ القُدْسِ بِاسْمَةٍ فَحَرَكَتْ مِنْهُ مَوْجَ الفِكْرِ حِينَ وَفَتْ
حَتَّى إِذَا مَا طُمْتُ أَمَواجُهُ قَذَفَتْ لَنَا بِدُرَرِهَا الحُسْنَاءِ وَانْصَرَفَتْ
إِنَّ العِنَايَةَ لَا يُحْظَى بِنَائِلِهَا حَرِيصُهَا بَلْ عَلَى التَّخْصِصِ قَدْ وَقَفَتْ

قال المقرئ : أشار بهذا البيت الأخير إلى قول الأول : إن السعادة أصلها
التخصيص⁽¹²¹⁾ .

وقال محمد بن العباس التلمساني عن أبيات الشاطبي التي نظمها في التنويه
بـ(الشفاء) : (من أحسن ما قيل فيه)⁽¹²²⁾ .

(120) محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الصريح المعروف بابن زمرک الغرناطي وزير
شاعر كاتب أخذ عن لسان الدين بن الخطيب ثم ساءت العلاقة بينهما، ولد سنة
733 وتوفي قتيلا من قبل السلطان حوالي سنة 793 (الاحاطة : 300/2 أزهار
الرياض : 63/1 — 7/2 ، 206 ، الأعلام : 29/8 ، التعريف بابن خلدون في
عدة مواطن ، الجذوة : 8 ، 184 ، الشجرة : 231 ، الكتبية الكامنة : 282 ،
كفاية المحتاج : 87 أ ، نثر فرائد الجمان : 327 ، النفع : 7 / 145 ، النيل :
282)

(121) أزهار الرياض : 302/4 .

(122) النيل : 49 .

وكان ممن نظم في هذا الغرض أبو القاسم بن رضوان النجاري ت سنة 733 ، ولسان الدين بن الخطيب السلماني⁽¹²³⁾ ت سنة 776 .

صفاته

حدّثنا أبو يحيى محمد بن أبي بكر بن عاصم عن رؤيا منامية ، رأى فيها أبا إسحاق الشاطبي الذي لم يكن أدركه بسنه ، وذكر أنه أخبر بصفته وملبسه تلميذه الأستاذ أبا عبد الله محمد المُجاري ت سنة 862 ، فأعلمه بأنها صفته وأن اللباس لباسه .

فالصفة هي أنه (أميل اللون للصفرة خفيف العارضين) واللباس (جبة مختصرة)⁽¹²⁴⁾ .

وأخلاقه التي ذكرها مترجموه هي :

— قوة العارضة التي تتجلّى في أبحاثه ومراجعاته⁽¹²⁵⁾ .

— التحرّي والتحقيق .

— الصلاح والعفة والورع .

— الحرص على اتباع السنة ومجانبة البدع والشبهة⁽¹²⁶⁾ .

ويضاف إلى ذلك ما سنراه عند دراسة فتاويه من تمسك بما يراه حقا وصوابا ، وشعور بالمسؤولية ، وتبرؤ من كل ما يظهر من الباطل والمنكر .

خطط تولاها

تولّى الإمام الشاطبي خطة التدريس بغرناطة ، وقد تخرجت على يديه ثلّة من العلماء ذكرنا أسماء بعضهم .

(123) أزهار الرياض : 296/4

(124) جنة الرضى : 31-32 مخطوط الخزنة الملكية بالرباط .

(125) النيل : 48 .

(126) م ، ن : 47 .

وأُسندت إليه خطة الخطابة والإمامة ، فتولّاها دون أن يوافق على ما ارتبط بها من عادات كان يراها من الشوائب الزائدة . قال : (دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة والإمامة ونحوها ، فلما أردت الاستقامة على الطريق وجدت نفسي غريبا في جمهور أهل الوقت ، لكون خططهم قد غلبت عليها العوائد ، ودخلت في سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد ، ولم يكن ذلك بدعا في الأزمنة المتقدمة فكيف في زماننا هذا ؟!)⁽¹²⁷⁾

محنه

اشتهر الإمام الشاطبي بالشدة في مقاومة ما يراه من البدع ؛ ومن ذلك أنه لم ير التزام ذكر الخلفاء الراشدين في خطبة الجمعة ، ولم يوافق على الدعاء للسلطين فيها .

وقد أدّى هذا الموقف إلى نسبته إلى الرفض ، وإلى اتهامه بأنه يُجَوِّز القيام على السلطين ، والتخلّي عن طاعتهم .

كما كان يستنكر بدعا أخرى مما سنراه ضمن محور « العادات والبدع » من فتاويه .

وكانت النتيجة محنة أصابه لهيئها ، حتى قال : (قامت عليّ القيامة ، وتواترت عليّ الملامة ، وفوق إليّ العتارُ سهامُهُ ، ونُسِبتُ إلى البدعة والضلالة ، وأنزلتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة)⁽¹²⁸⁾ .

وكان يتألّم لما انتشر في عصره من البدع التي تشبّث بها بعض الناس ، ويشير إلى غربة⁽¹²⁹⁾ المتمسكين بالسنة الدّابين عنها ، ويعتبر أنه منهم كما يدلّنا قوله

(127) الاعتصام : 9/1 .

(128) الاعتصام : 11/1 .

(129) يعني الغربة الواردة في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (بدأ الاسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا ، فطوبى للغرباء) (صحيح مسلم كتاب الإيمان) .

السالف : (لما أردت الاستقامة على الطريق وجدت نفسي غريبا في جمهور أهل الوقت).⁽¹³⁰⁾

على أنّ هذه المحنة أثمرت توجيه الشاطبي إلى عمل علمي جاد ، حيث انصرف إلى التمييز بين السنن والبدع على ضوء نصوص الوحي ومقاصد الشريعة التي كان يتتبعها بفهمه الثاقب السديد ، وقد قال في هذا الصدد : (لما وقع عليّ من الإنكار ما وقع مع ما هدى الله إليه — والحمد لله — لم أزل أتتبع البدع التي نبتة عليها رسول الله ﷺ وحذر منها ، وبين أنها ضلالة وخروج عن الجادة ، وأشار العلماء إلى تمييزها والتعريف بخملة منها ، لعلّي أجتنبها فيما استطعت وأبحث عن السنن التي كادت تطفئ نورها تلك المحدثات لعلّي أجلو بالعمل ستارها ، وأعدّ يوم القيامة فيمن أحيّاها ، إذ ما من بدعة تحدث إلا ويموت من السنن ما هو في مقابلتها ، حسبما جاء عن السلف في ذلك)⁽¹³¹⁾ .

من آرائه

إن جمع آراء الشاطبي يقتضي استنطاق جميع مؤلفاته المخطوط منها والمطبوع . وسنقتصر على تقديم رأيه في مسألتين . أولاها : حكم تفرغ السر في الصلاة بالتخلي عن الملك . وثانيتهما : حكم تبليغ العلم إلى غير أهله .

فالمسألة الأولى عرّض فيها رأيه مذاكرابه أحد شيوخ المغرب الذي يرى أنّ ما يشغل المصلي لحظة في صلاته من المال يجب أن يتخلى صاحبه عن ملكه ولو كان كثيرا ، وقد عارضه بأدلة عقلية مقنعة ذاكرا أنّ ذلك يؤدي إلى وجوب خروج جميع الناس عما يملكون مع أنّ هذا الخروج نفسه يُفضي إلى شغل الذهن في الصلاة ، وقال : (الجارى على الفقه والاجتهاد في العبادة طلب مجاهدة الخواطر الشاغلة خاصة ، وقد يُندب إلى الخروج عما شأنه أن يشغله من مالٍ أو غيره ،

(130) الاعتصام : 9/1 .

(131) م ، ن : 13/1 .

إن أمكنه الخروج عنه شرعا ، وكان مما لا يؤثر فيه فقدّه تأثيرا يؤدي إلى مثل ما قرئ منه أو أعظم .⁽¹³²⁾

والمسألة الثانية يذهب فيها إلى أن تبليغ العلم إلى غير أهله ، ممن لا يؤهلهم مستواهم الذهني لفهمه ، إضاعة له ؛ ويضع للخطباء والمدرسين ضابطا لذلك ، فيقول :

(وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة فإن صححت في ميزانها فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله ، فإن لم يؤدّ ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول ، فإن قبلتها فلك أن تكلم فيها إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم ، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم ، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية)⁽¹³³⁾ .

وفاته

أجمع مرتجموه على أن وفاته كانت سنة 790 هـ — 1388 م وعين المجاري الشهر ، وهو شعبان ، وعين أحمد بابا اليوم وهو الثلاثاء الثامن منه⁽¹³⁴⁾ .

وباعتبار تقديرنا السالف لفترة ولادته ، فإنه يكون عاش نحو من سبعين سنة ، أدركه في وقت منها ضعف الجسم واعتلاله كما أشار في آخر إحدى فتاويه⁽¹³⁵⁾ .

(132) الموافقات : 102/1 — 103 .

(133) روضة الأعلام ، عند الكلام على (المنهج الرابع في صون العربية من الاهانة لها باستعمالها مع غير أهلها ومن لا يحسن أن يخاطب بمقتضاها) .

(134) برناج المجاري : 122 ، النيل : 49 ، كفاية المحتاج : 18 ب .

وما جاء في (الفكر السامي : 82/4) من أن وفاته سنة 890 ، لا يعدو أن يكون خطأ مطبعيا .

(135) الفتوى رقم 41 فيما يأتي .

شهادات العلماء

شهد بعض العلماء بفضل الشاطبي ونوّهوا بجهوده ، وحلّوه بما يستحق من الصفات المصوّرة لمكانته .

قال عنه تلميذه أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي المَجاري الأندلسي :
(الشيخ الإمام العلامة الشهير نسيح وحده وفريد عصره)⁽¹³⁶⁾ .

وقال في حقه الإمام ابن مرزوق الحفيد : (الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح)⁽¹³⁷⁾ .

ووصفه أبو عبد الله الجعدالة السلني ت سنة 897 بر(الإمام الأصولي العالم النظار)⁽¹³⁸⁾ .

وقال أحمد بابا السوداني في ترجمته : (الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظُ الجليلُ المجتهد ، كان أصوليًا مفسرًا فقيها محدثًا لغويًا بيانًا نظارًا ورعا صالحًا زاهدًا سنّيًا إمامًا مطلقًا بحاثًا مدققًا جدليًا بارعا في العلوم ، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنين الثقات ، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربيةً وغيرها مع التحري والتحقيق ... على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع)⁽¹³⁹⁾ .

ووصفه صاحب « طبقات المالكية » بر(الإمام العلامة المحقق النظار المجتهد .)⁽¹⁴⁰⁾ .

(136) - البرنامج : 116 .

(137) - النيل : 47 .

(138) - ثبت البلوي : 199 .

(139) - النيل : 46 — 47 .

والملاحظ أن الذين ترجموا للشاطبي بعد أحمد بابا تابعوه في تحلية الشاطبي بهذه الصفات مثل مخلوف في (الشجرة : 231) وعبد الوهاب بن منصور في (أعلام المغرب العربي : 1/132) .

(140) - طبقات المالكية : 428 رقم الترجمة 628 .

ونعته الحجوي بـ(الإمام الحافظ الجليل المجتهد من أفراد المحققين الأثبات وأكابر المتفنين فقها وأصولا وعربية وغيرها)⁽¹⁴¹⁾ .

ويدل على استحقاقه لهذه التحلية مؤلفاته ، وما ذاع له من صيت طيب .

مكانته السامية بين بعض معاصريه

هذا الصيت الطيب لأبي إسحاق الشاطبي ذاع بين طلبته وكثير من معاصريه الذين أعجبوا باتجاهه وتأثروا بآرائه ، ثم ذاع بين العلماء عبر العصور الموالية لوفاته ، وإن كان هناك من خالفه في بعض الأمور التي اختارها بجتهاده وهي من مسائل الخلاف بين العلماء ، مما أدى إلى انتقاد مواقفه فيها كما سنرى .

وما يدلنا على ما كان من إعجاب بشخصيته ومسايرة لاتجاهه وثقة بعلمه الأمور التالية :

— إن تلميذه أبا عبد الله المُجَارِي قصده إلى داره طالبا الوصاة منه ، فقال له : (قد وصاك الله تعالى قبلي)⁽¹⁴²⁾، ثم تلا قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽¹⁴³⁾ .

— إن من المستفتين من يعترف له بالفضل ، وقد خاطبه أحدهم بقوله : (لكم الفضل فيما أعول عليه في العمل والفتيا) .⁽¹⁴⁴⁾

— إن من الذين استفتوه في بعض المسائل علماء ، فقد سألهم الشيخ الشهير الفقيه المحدث أبو عبد الله الحفارت 811 عن حكم الزيادة في المرتب من بيت المال⁽¹⁴⁵⁾ .

— إن طائفة من أصحابه كانت تهتدي بآرائه وتوجيهاته ، وكانت تقوم بتغيير

(141) الفكر السامي : 82/4 .

(142) جنة الرضى ، لابن عاصم : 32 .

(143) النساء : 131 .

(144) الفتوى : 32 .

(145) الفتوى : 36 .

المنكر وتواجه ضروبا من المعارضة والخرج فكان يكتب إليهم محرضا على التمسك بالحق ، والشعور بأمانة نشره ، والصبر على المحن والبلايا⁽¹⁴⁶⁾ قائلا : (إن الله معكم ما قصدتم وجه الله بأعمالكم ، وثابتم على اتباع الحق والمشى على طريق الصواب ، ورضى المخلوق لا يغني من الله شيئا .)⁽¹⁴⁷⁾

أبحاثه مع العلماء ونقد بعض آرائه

كانت للشاطبي أبحاث ومراجعات في مشكلات علمية مع بعض أعلام عصره ، لاحظ أحمد بابا أنها (أجلت عن ظهوره فيها وقوة عارضته وإمامته)⁽¹⁴⁸⁾ .

فمن الذين تباحث معهم أبو العباس أحمد القباب الفاسي ت 779 وقاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الملك الفشتالي ت 777 ، والإمام أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي التونسي ت 803 .

ومن المسائل التي شملها البحث مسألة أصولية وهي مراعاة الخلاف⁽¹⁴⁹⁾ .

ومنها مسألة فقهية ، وهي حكم دعاء الإمام للجماعة في أذبار الصلوات ،

(146) الفتوى : 43 .

(147) الفتوى : 44 .

(148) النيل : 48 .

ويلاحظ أن الإمام الشاطبي كان يجادل أهل الكتاب من معاصريه بغرناطة في شؤون العقيدة بالتي هي أحسن ، ويدحض مزاعمهم بالحجة المفحمة والأدلة القاطعة . وقد حدثنا عن حوار وقع بينه وبين أحد اليهود بالأندلس في قضية خلق عيسى عليه السلام ، فقال : (وقع يوما بيني وبين بعض من يتعاطى النظر في العلم من اليهود كلام في بعض المسائل ، إلى أن انجر الكلام إلى عيسى عليه السلام ، فأخذ ينكر خلقه من غير أب ويقول : وهل يكون شيء من غير مادة ؟! فقلت له بديهة : فيلزمك إذا أن يكون العالم مخلوقا من مادة ، وأنتم — معشر اليهود — لا تقولون بذلك ، فأحد الأمرين لازم : إما صحة خلق عيسى من غير أب وإما بطلان خلق العالم من غير مادة ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة : 258) .

(الإفادات والإنشادات : 156)

(149) الموافقات : 103/1 — 106

وقد كان الشاطبي يميل إلى المنع ، وخالفه معاصراه أبو الحسن علي بن محمد الجذامي المالقي النباهي⁽¹⁵⁰⁾ ، وأبو سعيد فرج بن لب الغرناطي ، وناصره تلميذه أبو يحيى محمد بن عاصم (فقيه الجهاد سنة 813) ، وألف تأليفا في ذلك وُصِفَ بأنه (في غاية النبل)⁽¹⁵¹⁾ .

وقد واصل بعض علماء الأندلس مناقشة جانب من آراء الشاطبي بعد وفاته خلال القرن التاسع ، يتجلى ذلك فيما أورده أبو عبد الله محمد المواق العبدري⁽¹⁵²⁾ الغرناطي ت 897 في كتابه « سنن المهتدين » ، وفي عرضه لما خالف فيه شيخه أبو القاسم بن سراج ت 848 أبا إسحاق الشاطبي .

فمن ذلك أن الأخير كان يرى (في كل نازلة يكون لعلماء المذهب فيها قولان ، فيعمل الناس على موافقة أحدهما — وإن كان مرجوحا في النظر — أن لا يُعرض لهم ، وأن يجروا على أنهم قدّوه في الزمن الأول وجرى به العمل ، فإنهم إن حُمِلوا على غير ذلك ، كان في ذلك تشويش للعامة وفتح لأبواب الخصام)

بينما كان ابن سراج (لا يرضى هذا المأخذ في الحلال والحرام ويأخذ به في فضائل الشريعة عكس الشاطبي) وكان يقول : (مازلت يصعب عليّ الفتيا فيما يكون النظر بحكم والعمل بخلافه)⁽¹⁵³⁾ .

وقد انتقد المواق الإمام الشاطبي ، وآخذه بتناقض آرائه في بعض المسائل ، من ذلك أنه يستحسن التزام الذكر الذي أوصى به الرسول ﷺ الشيخ الكتاني في المنام ، فقد قال هذا الشيخ : (رأيت النبي ﷺ في المنام ، فقلت : أدع الله أن لا يُعميت قلبي ، قال : قلْ كُلَّ يَوْمٍ أربعين مرة : يا حيُّ يا قيُّوم لا إله إلا أنت . قال الشاطبي : فهذا كلام حسن لا إشكال في صحته) .

(150) أزهار الرياض : 7/2 .

(151) شجرة النور : 247 .

(152) محمد بن يوسف بن أبي القاسم الشهير بالمواق عالم غرناطة وآخر الأئمة بها ، له شرحان على مختصر خليل . وكتابه سنن المهتدين نحا فيه منحى ابن لب في طلب التأويل لكثير من المحدثات . ر. (النيل : 324 — 325) .

(153) سنن المهتدين : 12 ب ، مخطوط دار الكتب بتونس 7785 .

ويتجلى التناقض — في رأي المواق — في أن الشاطبي لا يعتدُّ باعتماد الرؤيا مصدرَ تشريع ، حيث قال : (أخطأ من يستدلُّ بالرؤيا على عمل من الأعمال ، إلّا. أن تعرضها على ما بأيدينا من الأحكام الشرعية ، فإن سوغتها عُمِل بمقتضاها .) (154) .

ولا شك أنه رأى للوصية النبوية المنامية السالفة مسوغاً اقتضى العمل بها وعدم إهمالها .

ومن ذلك أنه يستحسن التزام إنشاد :

(رمل)
نَفْسُ لَا كُنْتُ وَلَا كَانَ الْهَوَى رَاقِبِ الْمَوْلَى وَخَافِي وَآرَهَبِي (155)
ذُبِّرَ كل صلاة ، بينما لم يكن يوافق على دعاء الإمام للجماعة بعد الصلاة ، ويعتبر ذلك من البدع التي ليس لها أصل .

كما لاحظ المواق أن الشاطبي يذكر أنه أوصي في النوم أن لا يعترض على

(154) م ، ن : 45 ب .

(155) أورد المواق الحكاية التي استحسن بمناسبتها الشاطبي إنشاد البيت ، وهي (قال الشاطبي : إن قوما أتوا عمر بن الخطاب فقالوا له : يا أمير المؤمنين إن لنا إماما إذا فرغ من صلاته تغنى ، فقال له عمر : ويحك ! بلغني عنك أمر ساءني ، فقال له : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ فإني أعينك على نفسي . قال : بلغني أنك إذا صليت تغنيت ، قال : نعم يا أمير المؤمنين . قال : أو تتمجّن في عبادتك ؟ قال : لا يا أمير المؤمنين ، ولكنها عظة أعظ بها نفسي . قال عمر : فقلها ، فإن كان كلاما حسنا قلته معك ، وإن كان قبيحا نهيتك عنه ، فأنشده أبياتا منها : (رمل)
نفس لا كنت ولا كان الهوى راقب المولى وخافي وآرهبى
فقال عمر رضي الله عنه :

نفس لا كنت ولا كان الهوى راقب المولى وخافي وآرهبى

ثم رشح الشاطبي جواز هذا قائلا : فتأملوا قوله : (بلغني عنك أمر ساءني) مع قوله : (أو تتمجّن في عبادتك) فهي من أشد ما يكون في الإنكار ، حتى أعلمه أنه يردد على لسانه أبيات حكمة فيها عظة ، فحينئذ أقره وسلم له ، فما أحسن من هذا ؟ قال الشاطبي : وهم مع ذلك لم يقتصروا في التنشيط للنفس ولا للوعظ على مجرد الشعر بل وعظوا أنفسهم بكل موعظة) (سنن المهتدين : 4 ب ، 5 أ)

أحد⁽¹⁵⁵⁾ ، بينما تترى اعتراضاته على أمور من البدع ، استساغها ابن لب وبعض علماء غرناطة ، وأولوا حججا لقبولها ، واستبسل الشاطبي في معارضتها .

وقد أشار المواق إلى أن شيخه أبا القاسم بن سراج كان ينقد بعض مواقف الشاطبي المتناقضة وفتاويه المستنكرة لما رآه بدعا ، مستعملا عبارات نائية ، تحاشي المواق من إيرادها ، واكتفى بقوله عقب سرد المواق التي رأى فيها تناقضا عند الشاطبي : (كان لسيدي ابن سراج — رحمه الله — هنا كلام ، كأنه يقول : (فأين هذا من هذا كله؟) بعبارة أغلظ من هذا)⁽¹⁵⁷⁾ .

فالشاطبي — في نظرهما — لا يجذ الاعتراض على ما جرى به العمل وهو موافق لقول مرجوح ويذكر أنه أوصي بعدم الاعتراض على أحد ، ومع ذلك صدر منه اعتراض على كثير من الأمور التي جرت بها العادة في الأندلس مما سنراه ضمن الفتاوى⁽¹⁵⁸⁾ .

وقد ذكر المواق من تلك العادات ما كان يجذده اقتداء بالشيخ فرج بن لب مستنكرا عمل المغالين في المعارضة ، وأورد هذا النص من كلام ابن لب : (لم يزل الدعاء أدبار الصلوات المفروضة معمولا به في جميع أقطار الأرض أو جلها من غير نكير إلا ما قد سلف . قدم غرناطة رجل (سمّاه) واشتد في إنكار ذلك وتابعه شرذمة ممن كان يقرأ عليه ، فكان إذا فرغ مجلس كلامه بين يدي صلاة ، خرجوا مردحمين فرارا من الصلاة خلف الأئمة الذين يدعون دُبر الصلوات . وإن صلت أحدهم خلفهم قام بنفس ما يسلم الإمام مسرعا مدعورا ، كالحائف أن يمسّه الدعاء بنصب وعذاب ، أو ينتشب منه في ظفر أو ناب ، وأنكر الرجل مع ذلك أشياء مما درج الناس عليه في هذا القطر الأندلسي ، كتصحيح القبر سبعة أيام بعد دفن الميت⁽¹⁵⁹⁾ ، وكان أتباعه أشد إنكارا منه في ذلك حتى قال بعضهم لي وأنا راجع من تصحيح قبر إذ ذاك : أتفعل هذا وهو كفر ؟)

(156) الوصية تحدث عنها الشاطبي في (الإفادات والإنشادات : 98) .

(157) سنن المهتدين : 156 .

(158) لا شك أن الشاطبي يميز بين ما يحسن الاعتراض عليه وما لا ينبغي فيه الاعتراض .

(159) ر. الفتوى : 56 ، وقد ذهب فيها الشاطبي إلى أن تصحيح القبر من البدع .

وقد علّق المواق على ذلك بقوله : (انظر تسفيه هذا وإنكاره على شيخ الشيوخ ابن لب الذي نحن على فتاويه في الاعتقاد والحلال والحرام ، وعلى مذهبه في الأيمان اللازمة وغيرها من أحكام الدماء والأنكحة والطلاق)⁽¹⁶⁰⁾ .

ونستنتج من ذلك أن بعض المسائل التي اختلفت فيها أنظار العلماء قد أثارت جدلا بالأندلس ، وحركت تعصبا عند بعض العامة أدى إلى الاساءة إلى بعض العلماء .

وفي نظري أن الإمام الشاطبي بريء مما يصدر عن المتعصبين من العامة ، وأنه كان يقدر الفقهاء والأعلام من معاصريه ، ولا يرضى الإساءة لهم والخط من شأنهم ولو خالفوه في بعض المسائل التي تختلف فيها الأنظار .

يدلنا على ذلك أنه كان يُحلّي ابن لب بـ(الشيخ الأستاذ الكبير الشهير)⁽¹⁶¹⁾ و(شيخنا الأستاذ المشاور)⁽¹⁶²⁾ .

ومما أخذ به المواق أبا إسحاق الشاطبي أنه لم يثبت على مبدئه في إنكار الدعاء من الإمام للناس ، حيث حبّذه في بعض الحالات، فقد روي أن رجلا قال لأنس يوما : يا أبا حمزة لو دعوت لنا بدعوات ، فقال : اللهم آتنا في الدنيا حسنة ﴿ الآية ﴾⁽¹⁶³⁾ ... قال الشاطبي : فإذا كان الأمر على هذا فلا إنكار .⁽¹⁶⁴⁾ .

وإن المتأمل ليجد الشاطبي اعتمد بعض المقاصد الشرعية عندما استثنى الدعاء في هذه الحالة ، وعندما حبّذ ترديد أبيات حكمية تثير في النفس الاعتبار وتدعوها إلى الانزجار .

(160) سنن المهتدين : 13 ب — 14 أ .

(161) الإفادات والإنشادات : 93 .

(162) م ، ن : 152 .

(163) البقرة : 201 ونصّها : ﴿ ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة ، وقنا عذاب النار ﴾

(164) سنن المهتدين : 5 أ .

خاتمة

لم يتوقف العطاء العلمي للأندلس حتى في القرن الثامن الذي عرفت فيه الاضطراب والتدهور السياسي والاجتماعي .

وكان الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي أحد أعلام الحضرة الغرناطية في هذا القرن ، كبرع من مناهل المعرفة المتوفرة بهاء، وتخرج على شيوخها وعلى الوافدين عليها ، وزكى السند العلمي بها ، وتخرجت على يديه ثلثة من رجالها ، كان مدرسههم ورائد ما ينهضون به من إصلاح هادف إلى تجديد أمر الدين والذب عن السنة ، ومحاربة البدع المتسرّبة إلى المجتمع الأندلسي الذي أخذت عوامل الضعف والانحطاط تنهشه ، وتسوقه إلى مصير قاتم محتوم .

وقد زوّد الإمام أبو إسحاق الشاطبي المكتبة الإسلامية بمؤلفات هامة في مختلف الفنون ، ومنها أصول الفقه الذي مزج بحوثه بتحليل المقاصد الشرعية والأسرار الدينية ، مبيّنا أهميتها ، موضحاً بناء الفروع عليها ، وحاجة المجتهدين إليها ، وسمو الأحكام الفرعية بها ، متعمقا في فلسفتها .

وبذلك ينخرط في سلك طائفة قليلة من الأعلام المتفقهين الذين سبروا أغوار المقاصد الشرعية والمبادئ الكلية ، وأبرزوا القواعد الفقهية المجلية لروح الدين الحنيف .

وبذلك يضيف لبناتٍ قويّة إلى بناءٍ شيّده باحثو المقاصد أمثال عز الدين بن عبد السلام ت 660 صاحب « قواعد الأحكام في مصالح الأنام » وشهاب الدين القرافي ت 684 صاحب « الفروق » وابن قيم الجوزية ت 751 صاحب « إعلام الموقعين عن رب العالمين » ، والمقرئ الجد ت 759 صاحب « القواعد الفقهية » ، وهو من شيوخ الشاطبي المؤثرين في تكوين شخصيته المفجرين لنبع نبوغه .

وإن الشاطبي بتخصيصه كتابا لموضوع البدع ، وتعرضه لها في فتاويه يُتَوَجَّح جهود من سبقه إلى طرق هذا الموضوع في تأليفه : أمثال محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي ت 287 صاحب كتاب « البدع والنهي عنها » ، وأبي بكر

محمد الطُّرطوشي الأندلسي (توفي بين سنتي 520 — 525) صاحب كتاب « الحوادث والبدع » وشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية ت 728 صاحب التصانيف الجليلة التي يناوئ فيها المبتدعين ويكشف ضلالهم ، وأبي عبد الله محمد بن الحاج العبدري الفاسي نزيل القاهرة ت 737 ، صاحب كتاب « المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها » وأبي فارس عبد العزيز بن محمد القيرواني ت 750 صاحب الفتوى في التشنيع ببدع الذين تسموا بالفقراء (المعيار : 29/11 — 34) .

وما كان للشاطبي أن يسمو إلى مرتبة اجتهادية وأن يسهم في تقعيد القواعد إلا بعد اكتناه المصادر الشرعية واستيعاب الفروع الفقهية .

وقد أهله هذا المستوى أن ينقد مظاهر الانحراف عن الدين ، وأن يثري الزاد العلمي الذي تحتضنه الحياة الفكرية بالأندلس ، وأن يؤدي رسالة العالم الواعي المجدد الشاعر بالتبعة ، وأن يكون نجما لامعا في سماء حضارتنا الإسلامية الزاهية .

الفصل الثاني

الإفتاءُ والمفتون

- . تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً
- . الفرق بين فتوى المفتي وحكم الحاكم
- . مراتب المفتين وطبقاتهم
- . صفات المفتي
- . التدريب على الفتوى
- . أهمية الإفتاء وشرفه
- . التثبت والتروى عند الإفتاء
- . التأليف في الفتاوى
- . الفتاوى الأندلسية

تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً

إنَّ (الإِفْتَاءَ) مصدر الفعل (أَفْتَى) — يقال : أفْتَاهُ في الأمرِ ، أي أبانه له ، ويقال : اسْتَفْتَيْتُهُ فأَفْتَانِي إِفْتَاءً ، أي أجابني .

والْفَتْوَى والفُتَى : اسمان يوضعان موضع المصدر (الإِفْتَاءِ) .

وأهلُ التَّفَاتِي : أهل التحاكم وأهل الإِفْتَاءِ .

والْفُتْيَا : تبين المشكل من الأحكام .

والْفُتْيَا والفُتْوَى والفَتْوَى⁽¹⁾ : ما أفتى به الفقيه .

قال ابن سيدة : إنما قضينا على ألف (أفتى) بالياء لكثرة ف ت ي وقلة ف ت و .

ويقال : أفتيتُ فلاناً رؤياً رآها : إذا عبرتها له .

ومعنى تفاتوا إلى فلان : تحاكموا إليه⁽²⁾ .

ويقال : فأتيتُ فلاناً فيما تنازعنا فيه ، أي رَفَعْتُهُ إلى المُفْتِي .

ويُقال : تَفَاتَيْتَا بمعنى تدافعنا ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

فَبِتْ أَفَاتِيهَا فَلَا هِيَ تَرْعَمُ عِي . بجُودٍ ، ولا تُبْدي إِبَاءً فتَبْخَلَا

(1) قال في المحكم : فتح الفاء لأهل المدينة ، وهو الجاري على القياس . (مواهب الجليل

للحطاب : 32/1) .

(2) لسان العرب : فتي .

وأصل الواو في (فتوى) ياء كتنقوى ، وإن ضم أوله صحح فيقال : فتياً .
وجمع فتوى فتاوي وفتاوى ؛ وكونه منقوصا هو الأصل ، أما القصر فهو وارد
على سبيل التخفيف⁽³⁾ .

وقال عبد الحق⁽⁴⁾ بن عطية ، ت 541 ، في تفسير قوله تعالى :
﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾⁽⁵⁾ : أي يُبين لكم حكم ما
سألتم⁽⁶⁾ .

وفي الإصطلاح : الفتوى بمعنى الإفتاء ، وهو الإخبار بحكم الشرع لا على
وجه الإلزام .

فالمفتي ليس له حق إلزام المستفتي بالحكم الشرعي الذي أخبره به ؛ أما
القاضي فإن سلطته تخول له الإلزام .

ويرى القرافي أن حكمَ القاضي إنشاءً ، وعلى رأيه فلا حاجة لعبارة: (لا على
وجه الإلزام) لأنَّ القضاء لم يدخل في التعريف أصلاً⁽⁷⁾ .

وتُطلق الفتوى كذلك على الحكم الذي وقع الإفتاء به ، فيقال : فتوى مشهورة
أو ضعيفة⁽⁸⁾ .

على أنه يُلاحظ أنَّ الإفتاء يكون لسائل راغب في معرفة الحكم الشرعي لما نزل

(3) الهلاي على مختصر خليل : 108 .

(4) أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي القاضي المفسر
الفقيه الأديب . (بغية الملتبس : 376 ، طبقات المفسرين للدراوي : 260/1 ،
المرقبة العليا : 109 ، نفع الطيب : 526/2 ، وفيات ابن قنفذ : 263)

(5) النساء : 127 .

(6) المحرر الوجيز : 267/4 .

(7) الهلاي على مختصر خليل : 108 — مواهب الجليل للحطاب : 32/1 .

وقال الزرقاني في تعريف الفتوى : (الإخبار لفظاً أو كتباً بالحكم على غير وجه
الإلزام) (الزرقاني على مختصر خليل : 136/3) .

(8) الهلاي على مختصر خليل : 108 .

في واقعه وحدث له ، وهذا السائل يُسمى بالمستفتي ، ويكون غالبا من المقلدين⁽⁹⁾ .

وقد يكون المستفتي مجتهدا ، وذلك على مذهب من يجوز تجزؤ الاجتهاد ، بحيث يكون له أن يجتهد في أمور ويفتي غيره فيها ، ثم يستفتي ويسأل غيره في أمور أخرى .

قال التهانوي : (المفتي والمستفتي إنما يكونان متقابلين ممتعي الاجتماع عند اتحاد متعلقهما ، وأما إذا اعتبر كونه مفتيا في حكم مستفتيا في حكم آخر فلا)⁽¹⁰⁾ .

والمستفتي فيه : المسائل الاجتهادية دون المسائل العقلية ، على الصحيح⁽¹¹⁾ .
والمسائل الاجتهادية هي التي يكون للفقهاء النظر فيها في إطار الأدلة الشرعية ، وهي تشمل الأبواب الفقهية المعهودة من عبادات وأيمان وأنكحة وبيع وسائر المعاملات ، وغيرها من أمور الجنايات والإرث ، وما يتصل بفروع شريعتنا التي تتعلق بكل أفعال المكلفين ، وتدرجها جميعا تحت الأحكام الشرعية .

هذا وقد لوحظ في تعريف الفتوى في دائرة المعارف الإسلامية الصادرة باللغة الفرنسية⁽¹²⁾ أن لفظ الفتوى عند المسلمين يُستعمل في كل أمر مدني أو ديني .
وتنبني هذه الملاحظة على ما عُهد عند المسيحيين اليوم من فصل بين الدين

(9) جامع مسائل الأحكام للبرزي : 1/1 ب مخطوط دار الكتب بتونس : 4851 .
والبرزي يعرف التقليد بـ(العمل بقول غيرك من غير حجة)
ويعرف المفتي بـ(الفقيه العالم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال — ويذكر أن الناقل للفتوى حامل فقه وليس بمفت فلا يشترط فيه إلا العدالة والفهم) .

(10) كشف اصطلاحات الفنون : 1156 .

(11) جامع مسائل الأحكام : 1/1 ب .

(12) 886/2 الطبعة الجديدة .

والكاتب في تعريف الفتوى عند المسلمين هو الأستاذ : (أ. تيان) E. TYAN

والدولة ، واستقلال الأمور المدنية عن المجال الديني الذي ينحصر في طقوس كنسية .

أما في مفهومنا الإسلامي فلا مجال لهذا الفصل ، إذ تمتد الصبغة الدينية إلى تصرفات المسلم كلها ، ويجتهد الفقهاء في كل شؤون العبادات والمعاملات ، ويحكم الأمراء والقضاة بما أنزل الله ، ويعتمد المفتون على الحجج الشرعية ، ويجيبون عن كل الأسئلة المتعلقة بكل ما يحدث للمسلم في حياته ، ويتطلع إلى معرفة حكمه .

الفرق بين فتوى المفتي وحكم الحاكم

إذا أفتى المجتهد فإنه يكون معتمداً الأدلة الشرعية من القرآن والسنة ونحوهما ، لاستنباط الحكم الشرعي المسؤول عنه .

وإذا تولى القضاء وانتصب لفصل النزاع ، فإنه يتبع الحجاج ويسمع البيّنة والإقرار ، ويجتهد في تطبيق الحكم المناسب⁽¹³⁾ .

فهو في القضاء يُنشئ حكماً ، بعد أن فُوض إليه ذلك بمقتضى ما تبوأ من مكانة علمية ، وما ورث عن الرسول ﷺ مما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَن اخْكُم يَنَّهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾⁽¹⁴⁾ .

وهو في الفتوى مخبر بما فهم من حكم عن الله عز وجل الذي يسر له الأدلة الشرعية .

قال إمام القرافي : (إن الفرق بين الحالتين أنه في الفتيا يُخبر عن مقتضى الدليل الراجح عنده ، فهو كالمترجم عن الله تعالى فيما وجده في الأدلة ، كترجمان الحاكم يخبر الناس بما يجده في كلام الحاكم أو خطه ، وهو في الحكم

(13) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام : 30 - 31 .

(14) المائدة : 49 .

يُنشئ إلزاماً أو إطلاقاً للمحكوم عليه بحسب ما يظهر له من الدليل الراجح ،
والسبب الواقع في تلك القضية الواقعة) .⁽¹⁵⁾

ولئن كان ميدانُ الإفتاء واسعاً ، بحيث يُفتي الفقيه في مسائل العبادات
والمعاملات على الإطلاق ، فإن القاضي لا يشمل حكمه فروع العبادات⁽¹⁶⁾ .

ومن المقرر أن القاضي إذا لم يصل إلى رتبة الاجتهاد فإن عليه أن يُشاوِر المفتين
لمعرفة الحكم المناسب لفصل الخصومة . قال برهان الدين إبراهيم بن فرحون ،
ت 799 : (له أن يكتب بمشورة واحد من العلماء ، فإن فعل ذلك فالاختيار أن
يشاور أعلمهم ، فإن شاوِر من دونه في العلم ، وأخذ بقوله فذلك جائز إذا كان
من أهل النظر والاجتهاد)⁽¹⁷⁾ .

وقد كان من المعهود بالآندلس استشارة القاضي للمفتين ، حتى أصبح
المشاوِر ذا خطة قارة مرتبطة بالقضاء⁽¹⁸⁾ .

ولمّا حكم حاكم أندلسي دون استشارة مفت ، قال عنه أبو المطرف عبد
الرحمن الشعبي المالقي ، ت 497 : (قد كان ينبغي لهذا الحاكم أن لا يستبد
برأيه في أحكامه ، ويتبع سنن من مضى من حكام العدل)^(18 مكر) .

-
- (15) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام : 84 .
(16) ر. الفرق الرابع والعشرين والمائة بين قاعدة الفتوى وقاعدة الحكم من (فروق القراني :
48/4) والمعيار : 104/1 .
(17) تبصرة الحاكم : 57/1 .
(18) دائرة المعارف الإسلامية (بالفرنسية) 886/2 .
(18 مكر) الأحكام للشعبي : 41/1 رسالة دكتورا الحلقة الثالثة إعداد الصادق الحلوي
— بمكتبة الكلية الزيتونية ، تونس .

مراتب المفتين وطبقاتهم

تفاوت مراتب الفقهاء الذين يتصدّون للإفتاء باختلاف درجة تحصيلهم العلمي وثقافتهم الشرعية واللغوية ، وجمعهم لشروط الاجتهاد⁽¹⁹⁾ ، وهذه المراتب هي :

الأولى : مرتبة ذوي الاجتهاد المطلق ، لمن توفّرت لهم أدواته على أكمل وجه ، وجمعوا شروطه التي قررها الأصوليون .

الثانية : مرتبة ذوي الاجتهاد المقيّد بالمذهب ، لمن تبخروا في الاطلاع على النقول وتفقهوا فيها ، وعرفوا قواعد إمام المذهب ومداركه التي بنى عليها مذهبه ، وحذقوا العربية وأصول الفقه ، وملكوا القدرة على التصرف في المذهب .

الثالثة : مرتبة ذوي التبحر والتفقه والاستحضار ، لكن مع شيء من التخلف في إتقان معرفة القواعد والمدارك والمستندات .

ويُلحق بهم من لم يبلغ مثلهم مستوى الحفظ ، وإنما توفّرت لهم المعرفة بالفروع ، والفهم الثاقب .

(19) لخص ابن رشد هذه الشروط في قوله : (أن يكون عارفا بالكتاب ، والذي يجب عليه أن يعلم منه ما تعلق بذكر الأحكام من الحلال والحرام ؛ فيعرف مفصله ومجمله ومحكمه وناسخه ومنسوخه ، دون ما فيه القصص والأمثال والمواعظ والأخبار ، ويحفظ السنن المروية عن النبي ﷺ في بيان الأحكام وناسخها ومنسوخها ؛ ويعرف معاني الخطاب وموارد الكلام ومصادره من الحقيقة والمجاز والخاص والعام والمفصل والمجمل والمطلق والمقيّد والمنطوق والمفهوم ، ويعرف من اللسان ما يعرف به معاني الكلام ؛ ويعرف أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، وما اتفقوا عليه مما اختلفوا فيه ، ويعرف وجه النظر والاجتهاد والقياس ، ووضع الأدلة في مواضعها والترجيح والتعليل) (البيان والتحصيل : 2/5 ب مخطوط دار الكتب بتونس 12105) .

ومن الأصوليين الذين فصلوا الكلام على الشروط القرآني في (شرح تنقيح الفصول : 190/2) والشاطبي في (الموافقات : 105/4) والشنقيطي في (نشر البنود : 316/2) والخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه : 156/2) .

فأما أهل الطبقة الأولى فيجب عليهم الفتوى بما أداه إليه اجتهادهم واقتضته الأدلة دون تقليد لغيرهم .

وأما أهل الطبقة الثانية المعروفون بمجتهدى المذهب فتجب عليهم الفتوى بمقتضى نصوص المذهب ، فيما هو محل اتفاق وبالأرجح مما فيه اختلاف ؛ ولهم أن يختاروا ويرجحوا لأن آلات الترجيح متوفرة عندهم .

وأما المفتي من الطبقة الثالثة فله الفتوى بما حفظ (من نصوص المذهب مما هو مطابق لعين النازلة ، ولا بد أن يكون عنده من علم العربية ما يفهم به معاني الكلام أفرادا وتركيبا ، ومن الفهم ما يحسن به التطبيق ، ولا يقيس ما لا نص فيه على المنصوص ، ولا يُخَرِّج حكم مسألة على نظيرتها لفقد آلات القياس ، فقد يظن مسألة مساوية لأخرى وبينهما فرق أو أكثر، وقد يظن بينهما فرقا وهما متساويتان) .

ومن لم يصل من طلبة الفقه إلى هذه المرتبة الأخيرة من مراتب المفتين ، وإنما اقتصر على تحصيل بعض المختصرات الفقهية دون تمييز بين المشهور والضعيف من الأقوال ، فإنه تحرم عليه الفتوى ، إذ هو أقرب إلى العامي منه إلى الفقيه المحصل⁽²⁰⁾ .

صفات المفتي

إن العالم لا يلتحق بإحدى المراتب السالفة إلا إذا توفرت له شروط ، منها ما يتعلق بالجانب العلمي الذي أشرنا إليه ، ومنها ما يتعلق بالجانب الأخلاقي وحسن التصرف فيما اكتسب من الثقافة الشرعية .

قال ابن الصلاح⁽²¹⁾ : (أما شروطه وصفاته فهي أن يكون مكلفا مسلما ثقة

(20) الهلاي على مختصر خليل : 110 — 113 .

ر. الفرق الثامن والسبعين بين قاعدة من يجوز له أن يفتي وقاعدة من لا يجوز له أن يفتي من (فروق القرافي : 107/2) .

(21) أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح مفسر محدث فقيه . ولد بشرخان سنة 577 . ت 643 بدمشق (الأعلام : 369/4)

مأمونا منزها من أسباب الفسق وسقطات المروءة ؛ لأن من لم يكن كذلك فقله
غير صالح للاعتماد ، وإن كان من أهل الاجتهاد ، ويكون فقيه النفس سليم الذهن ،
رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط متيقظاً⁽²²⁾ .

وقد أرجع أبو العباس أحمد الهلالي الصفات المشترطة في المفتي إلى صفتين
أساسيتين : العدالة والمعرفة ، وفسر سير اشتراط الأولى بقوله : (أما شرط العدالة
فلئلا يرتكب ما لا تجوز الفتوى به قصداً أو تساهلاً ، فالقصد أن يعتمد ذلك
لغرض فاسد ، كقصد ضرر أحد الخصمين أو قصد نفع الآخر لعداوة أو
صداقة ، أو ليحصل له بذلك نفع من أجرة يأخذها ، فيدخل في قوله تعالى :
﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ... إلى : يَكْسِبُونَ ﴾⁽²³⁾ أو ليكتسب جاهاً عند سلطان
مثلاً بالترخيص له وما أشبه ذلك ، والتساهل أن لا يثبت فيفتي بلا إمعان نظر
في المسألة ...)

ثم فسّر سر اشتراط الثانية بقوله : (أما شرط المعرفة فلأن المطلوب من المفتي
تبين الحق الذي هو الحكم الشرعي في العبادة أو المعاملة ، والجاهل أعمى عنه
ضال عن طريقه ، والضال عن الطريق كيف يطلب منه أن يهدي الناس إليها ؟
وفي الحديث : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ
الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُنْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسًا جُهَالًا ، فَسَبُّوا
فَافْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا »⁽²⁴⁾ .

وأشار القاضي أبو الوليد بن رشد (الجد) ، ت 520 ، إلى ما يتطلبه التأهل

(22) أدب المفتي والمستفتي ، عند القول في شروط المفتي وصفاته وأحكامه وآدابه
— مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس : 19608 .

(23) البقرة : 79 .
ونصّها : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،
لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾

(24) الهلالي على مختصر خليل : 108 — 109 .
والحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأخرجه البخاري في كتاب العلم باب
كيف يقبض العلم (الصحيح : 36/1)

للفتوى من النور الذي يبعثه الله في قلوب العلماء ؛ إذ قال : (ليس العلم الذي هو الفقه في الدين بكثرة الرواية ، وإنما هو نور يضعه الله حيث شاء ؛ فمن ارتكن في نفسه أنه أهل للفتوى بما وضعه الله من ذلك النور المركب على الحفظ ، جازت له الفتوى ، إذا اعتقد الناس فيه كذلك ، كما قال ابن هرمز⁽²⁵⁾ : حتى يراه الناس أهلاً لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لها)⁽²⁶⁾ .

التدرب على الفتوى

قد يجمع الفقيه الشروط السالفة ، ومع ذلك يعسر عليه أن يُفتي الناس ، ويُعرفهم بأحكام ما ينزل بهم في حياتهم ، ذلك أن الفقيه يحيط بالأحكام الشرعية ، ثم تُعرض عليه جزئيات الواقع ، فلا يحسن تطبيق ما يناسب من تلك الأحكام على الجزئية المعروضة أحياناً .

وقد لاحظ ذلك أبو عبد الله بن عبد السلام⁽²⁷⁾ ، ت 749 ، فقال : (إنما الغربة في استعمال كليات علم الفقه وانطباقها على جزئيات الوقائع بين الناس ، وهو عسير على كثير من الناس ، فتجد الرجل يحفظ كثيراً من الفقه ويفهمه ويُعلِّمه غيره ، فإذا سُئل عن واقعةٍ لبعض العوام من مسائل الصلاة ، أو مسألة من الأعيان لا يُحسن الجواب ، بل ولا يفهم مراد السائل عنها إلا بعد عسر)⁽²⁸⁾.

(25) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني ، محدث عالم بالانساب والعريية .
ت 117 (إسعاف المبط : 19 ، تذكرة الحفاظ : 85/1 ، تهذيب التهذيب : 290/6 .)

(26) جامع مسائل الأحكام : 4/1 أ .

(27) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام التونسي الهواري ، قاضي الجماعة حافظ متبحر في العلوم العقلية والنقلية ، تولى التدريس والفتوى ، والقضاء . (برنامج المجاري : 142 ، شجرة النور : 210) .

(28) المعيار : 79/10 — 80 .

ولهذا تقرر أن الفتيا تقتضي تدريباً وحذاً ، بدونهما يعجز الفقيه عن النهوض بإفتاء العامة .

وهذا يوجب أن لا يكون خوضُ مجال الافتاء إلا بعد استعداد ، وبعد اجتياز مرحلة تدريب تكسب ملكة الافتاء والتصرف في الزاد الفقهي .

ومن علماء الأندلس من كان يوضح هذا المعنى ويقرره للطلبة ، حتى لا يتجاسر بعضهم على الفتوى قبل توفر الشروط والتدريب . ومنهم من كان ينصح بالمواظبة على حضور مجالس الحكم لسماع مداوات الشورى بين القضاة ومشاورتهم .

قال أبو الأصبع عيسى بن سهل⁽²⁹⁾ : (كثيراً ما سمعت شيخنا أبا عبد الله بن عتاب⁽³⁰⁾ ، رضي الله عنه ، يقول : الفتيا صنعة ، وقد قاله قبله أبو صالح أيوب ابن سليمان بن صالح⁽³¹⁾ ، رحمه الله ، قال : الفتيا درية ، وحضور الشورى في مجالس الحكام منفعة وتجربة . وقد أثبتيتُ بالفتيا فما دريت ما أقول في أول مجلس شاورني فيه سليمان بن أسود ، وأنا أحفظ « المدونة » و « المستخرجة » الحفظ المتقن ... والتجربة أصل في كل فن ومعنى مفتقر إليه »⁽³²⁾ .

وفي القيروان كانت النصيحة هذكرة العلماء للتدريب على الفتيا (سئل أبو الحسن القابسي القيرواني⁽³³⁾ عن يحفظ « المدونة » هل يسوغ له الفتيا ؟

(29) القاضي أبو الأصبع عيسى بن سهل الأسدي القرطبي ، فقيه مؤثق مشاور ، له كتاب « الأعلام بنوازل الأحكام » سيأتي الكلام عنه ، ت 486 (البغية: 390 شجرة النور : 122 ، المرقبة العليا : 96) .

(30) سيذكره الشاطبي ضمن الفتوى 36 ، وهناك نعرف به .

(31) أيوب بن سليمان المعافري القرطبي ، فقيه حافظ مفت دارت الشورى عليه ، سمع من العتبي وغيره . ت 301 (بغية الملتبس : 223 ، جذوة المقتبس : 161 ، الديباج : 303/1)

(32) المعيار : 79/10 — والنص منقول عن مقدمة أحكام ابن سهل .

(33) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي القيرواني فقيه محدث أصولي متكلم كان أعمى ومع ذلك كانت كتبه أصح الكتب وأجودها ضبطاً . ولد سنة 324 . ت 403 بالقيروان (شجرة النور : 97 ، المدارك : 92/7) .

فأجاب : إن ذاكر الشيوخ فيها وتفقه جاز ، وإن لم يذاكر فيها فلا يفعل .⁽³⁴⁾

أهمية الإفتاء وشرفه

يكتسي منصبُ المفتي أهمية بالغة ، ويصطبغ بصبغة الشرف ، وقد كان (أول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين عبد الله ورسوله وأمينه على وحيه ، وسفيره بينه وبين عباده ، فكان يُفتي عن الله بوحيه المبين ، وكان كما قال له أحكم الحاكمين : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾⁽³⁵⁾ فكانت فتاويه ﷺ جوامع الأحكام ، ومشتملة على فصل الخطاب)⁽³⁶⁾ :

ثم قام بهذا المنصب أعلام من الصحابة والتابعين⁽³⁷⁾ ومن بعدهم من الأئمة والفقهاء⁽³⁸⁾ عبر عصور تاريخنا الاسلامي .

وقد أثبت الإمام الشاطبي أن أصحاب هذا المنصب قائمون في الأمة مقام النبي ﷺ ، مُستدلاً على ذلك :

— بقوله تعالى في العلماء : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾⁽³⁹⁾ .
ويقوله ﷺ : « إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ . »⁽⁴⁰⁾ .

(34) جامع مسائل الأحكام : 1/1 ب .

(35) ص : 86 .

(36) إعلام الموقعين ، لابن القيم : 11/1 .

(37) ر . اعلام الموقعين : 12/1 وما بعدها .

(38) ر . مفتاح السعادة : 63/2 وما بعدها .

(39) التوبة : 122 .

(40) من حديث رواه أبو الدرداء ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، باب فضل العلماء

والحث على طلب العلم . (سنن ابن ماجه : 81/1 رقم الحديث 223)

— وَيَكُونُ الْمُفْتِي نَائِبًا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي تَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ ، لِقَوْلِهِ : « أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ . » (41)

— وَيَكُونُهُ مُبَلِّغًا مِنْ وَجْهِ حَيْثُ يَبْلُغُ مَنْقُولُ الشَّرِيعَةِ وَيَسْتَنْبِطُ مِنْهُ ، فَيَكُونُ فِي الْأَوَّلِ مَبْلَغًا وَفِي الثَّانِي قَائِمًا مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِنْشَاءِ الْأَحْكَامِ بِحَسَبِ نَظَرِهِ ، وَتِلْكَ هِيَ الْخَلَافَةُ عَلَى التَّحْقِيقِ (42).

وَإِنْ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَصُولِيِّينَ يَعْتَبِرُونَ الْفُتْيَا تَوْقِيعًا عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (43).

وَقَدْ أَحْسَنَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ التَّعْبِيرِ عَنْ أَهْمِيَّةِ دَوْرِ الْفُقَهَاءِ وَخَصِيصَةِ الْمُفْتِينَ الَّتِي فَاقُوا بِهَا سَائِرَ الْأُمَّةِ ، حَيْثُ قَالَ : (فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَمِنْ دَارَتِ الْفُتْيَا عَلَى أَقْوَالِهِمْ بَيْنَ الْأَنَامِ ، الَّذِينَ خُصُّوا بِاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ ، وَعُنُوا بِضَبْطِ قَوَاعِدِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، هُمْ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ ، بِهِمْ يَهْتَدِي الْخَيْرَانِ فِي الظُّلُمَاءِ ، وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِمْ أَعْظَمُ مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَطَاعَتُهُمْ أَفْضَلُ عَلَيْهِمْ مِنْ طَاعَةِ الْأُمَمَاءِ وَالْأَبَاءِ بِنَصْرِ الْكِتَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

(41) عَنْ مَعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه . الْمَقْدِمَةُ بَابُ مَنْ بَلَغَ عِلْمًا (سَنَنِ ابْنِ مَاجَه : 86/1 رَقْمُ الْحَدِيثِ : 234) .

وَلَهُ صِغَةُ أُخْرَى أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ .

(42) الْمَوَافَقَاتُ : 244/4 — 246 .

وَمَا قَالَ الشَّاطِئِيُّ : (الْمُفْتِي مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ كَالنَّبِيِّ ، وَمَوْقِعٌ لِلشَّرِيعَةِ عَلَى أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِحَسَبِ نَظَرِهِ كَالنَّبِيِّ ، وَنَافِذُ أَمْرِهِ فِي الْأُمَّةِ بِمَنْشُورِ الْخَلِيفَةِ كَالنَّبِيِّ ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْا أُولِي الْأَمْرِ ، وَقُرْنَتْ طَاعَتُهُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .)

(43) أَدَبُ الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتَى ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى شَرَفِ الْفَتْوَى . وَتَكَلَّمَ ابْنُ الْقَيْمِ أَيْضًا عَنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ : 10/1 وَمَا بَعْدَهَا) .

قَرَدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٤٤﴾ .

وقال سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي⁽⁴⁵⁾ ، ت 238 : (من أراد أن ينظر إلى مجالس الأنبياء عليهم السلام ، فليُنظر إلى مجالس العلماء)⁽⁴⁶⁾ .
وكيف لا يكون للمفتين هذه المكانة السامية ، وهم يُعرَّفون الناس بأحكام دينهم ، ويرشدونهم إلى منهج الصواب .

التَّثَبُّتُ وَالتَّرَوِّيُّ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ

ولما كان للإفتاء هذه الأهمية الجليلة ، فإن كثيرا من العلماء كانوا يوصون بتقدير هذا العمل ، ويكرهون العجلة في النهوض به ، وكانوا يفضلون طريقة السلف في تَهَيُّبِ الإقدام على الإفتاء والحذر من التسرّع في الجواب .

يُروى عن أبي المنهال قال : (سألت زَيْدَ بن أَرْقَمَ والبراء بن عازب عن الصرف ، فجعل كلما سألت أحدهما قال : سَلِّ الْآخِرَ ، فإنه خيرٌ مني وأعلم مني)⁽⁴⁷⁾ .

ويؤثر عن ابن عباس قوله : (من أجاب الناس في كل ما يسألونه عنه فهو مجنون)⁽⁴⁸⁾ .

(44) إعلام الموقعين : 9/1 — والآية من : النساء : 59 .

(45) أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس التُّسْتَرِي من أئمة الصوفية وعلمائهم من تأليفه تفسير وكتاب في الرقائق (الأعلام : 210/3 ، الحلية : 89/10)

(46) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ، عند الكلام على شرف الفتوى .

(47) جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر : 166/2 .

وقد تحدث ابن عبد البر عن جماعة من السلف كانوا لا يتجرأون على الفتيا ، ويكرهون المبادرة إليها . ر. (جامع بيان العلم : 177/1)

(48) الجامع ، لابن أبي زيد القيرواني : 151 .

ويُروى عن ابن مسعود ما يقارب هذا المعنى . (جامع بين العلم : 177/1)

وقال محمد بن المنكدر⁽⁴⁹⁾ : (إنَّ العالم بين الله وبين خلقه ، فليُنظر كيف يدخل بينهم .)⁽⁵⁰⁾ .

وكان أبو عبد الله مكحول الشامي⁽⁵¹⁾ أبصر أهل زمانه بالفتيا ، ومع ذلك لم يكن يُفتي في مسألة حتى يقول : (لا حول ولا قوة إلا بالله ، هذا رأيي ، والرأي يُخطئ ويصيب .)⁽⁵²⁾ .

وروى الإمام مالك أن شيخه ربيعة⁽⁵³⁾ ، ت 136 ، (بكي ، فقيل له : ما الذي أبكاك ؟ أمصية نزلت بك ؟ قال : لا ، ولكن أبكاك أنه استفتي من لا علم عنده . وقال : بعض من يفتي ها هنا أحق بالسجن من السارق .)⁽⁵⁴⁾ .

قال ابن رشد معلقا : (إنما بكى ربيعة من استفتاء من لا علم له لأن ذلك مصيبة في الدين ، وهي أعظم من المصيبة في المال . فلا يصح أن يُستفتى إلا من كان من العلماء الذين كملت لهم آلات الاجتهاد)⁽⁵⁵⁾ .

(49) محمد بن المنكدر بن الهدير التيمي ، حافظ من الأعلام ، ثقة صدوق . ت 130

(إسعاف المبطل: 26، تهذيب التهذيب: 474/9، مشاهير علماء الأمصار: 65)

(50) أدب المفتي والمستفتي ، عند الكلام على شرف الفتوى .

(51) أبو عبد الله مكحول بن عبد الله من علماء التابعين بالشام وصالحهم . ت 112

وقيل بعدها (طبقات الفقهاء للشيرازي : 75 ، مشاهير علماء الأمصار : 114)

(52) طبقات الفقهاء للشيرازي : 75 .

(53) سيذكره الشاطبي ضمن الفتوى 53 ، وهناك نعرف به .

(54) البيان والتحصيل : 2/5 ب — جامع مسائل الأحكام : 5/1 أ — ب .

والملاحظ أن القاضي أبا المطرف عبد الرحمن الشعبي تمثل بقول ربيعة المذكور أعلاه عندما استفتي في شأن عامي معترض على حاكم استحلف امرأة ذات فضل وصلاح ليلا ، وأيده في اعتراضه فقيه ذاهبا إلى أنها تحلف بالنهار . وكان الشعبي يقر عمل الحاكم ، ويقول : (أما الفقيه الذي صوّب قول العامي واستحسنه فهو أخص باسم الفسق منه باسم الفقه ، وينبغي أن يتقدم إليه في ذلك ، ويؤخر ولا تقبل منه فتوى ولا شهادة ، وتكون حرجة ثابتة فيه ، ويغض في الله عز وجل)

(الأحكام للشعبي : 40/1 رسالة دكتورا الحلقة الثالثة بمكتبة الكلية الزيتونية

للشريعة وأصول الدين — تونس)

(55) البيان والتحصيل : 2/5 ب .

وكان الإمام مالك يكره العجلة في الفتيا ، ويرد السائل أحيانا ، دون أن يجيبه ، ويقول : (جُنة العالم (لا أدري) ، فإذا أخطأها أصيبت مقاتله) ويقول : (من إدالة العالم أن يجيب كل من سأل .) ⁽⁵⁶⁾ .

وهو لم ينتصب للفتوى إلا بعد أن شهد له سبعون عالما أنه أهل لذلك . ⁽⁵⁷⁾ .
(وعن خلف بن عمرو قال : سمعت مالكا يقول : ما أجبت في الفتوى حتى سألت من هو أعلم مني : هل يراني أهلا لذلك ؟ سألت ربيعة ، وسألت يحيى ابن سعيد ، فأمراني بذلك . فقلت له : يا أبا عبد الله فلو نهوا ؟ قال : كنت أنتهي ، لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلا لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه) ⁽⁵⁸⁾ .

ونقل القرافي عن الإمام مالك قوله : (لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلا لذلك ، ويرى هو نفسه أهلا لذلك) وفسر كلامه فقال : (يريد تثبت أهليته عند العلماء ويكون هو ييقن مطلعا على ما قاله العلماء في حقه من الأهلية ، لأنه قد يظهر من الإنسان أمرٌ على ضد ما هو عليه ، فإذا كان مطلعا على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك .) ⁽⁵⁹⁾

وبذلك يطبق الإمام مالك وصية شيخه ابن هرمز : (إذا جعل الرجل قاضيا أو أميرا أو مفتيا ، فينبغي أن يسأل عن نفسه من يثق به ، فإن رآه أهلا لذلك دخل فيه ، وإلا لم يدخل .) ⁽⁶⁰⁾

(56) الجامع لابن أبي زيد : 150 — 151 .

ر. الدياج : 117/1 .

(57) كذا في : انتصار الفقير السالك ، للراعي : 167 نقلا عن (الحلية لأبي نعيم : 316/6)

وقال شهاب الدين القرافي : (ما أفنى مالك حتى أجازته أربعون محنكا ، لأن التحنك وهو اللثام بالعمائم تحت الحنك شعار العلماء) (الفروق : 110/2)

(58) انتصار الفقير السالك : 167 .

(59) الفرق : 110/2 .

(60) الجامع لابن أبي زيد : 151 .

فلشهادة العلماء العارفين في المترشح للفتوى أهميتها البالغة .

والثبت في الفتوى كان من شأن فقهاء صدر الإسلام ، وورثه عنهم الكثير من المفتين بعدهم : (كان ابن مسعود يُسأل عن المسألة فيتفكر فيها شهرا ، ثم يقول : اللهم إن كان صوابا فمن عندك ، وإن كان خطأ فمن ابن مسعود .

(وكان يُسأل عن الشيء بالعراق فيقول عنه ، ثم يقدم المدينة فيسأل فيجد الأمر على غير ما قال ، فإذا رجع لم يحط راحلته ولم يدخل بيته حتى يرجع إلى ذلك الرجل فيخبره بذلك)⁽⁶¹⁾ .

ويرجع الفضل فيما اشتهر به سلفنا الصالح من تثبت في الفتوى إلى التوجيه النبوي ، فقد كان صلى الله عليه وسلم يحذر من خوض مجال الافتاء دون استعداد كامل له ، ويقول : « أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار »⁽⁶²⁾ .

وكان للأصوليين كامل الإدراك لخطر منصب الإفتاء ، وتام التقدير لتبعة المفتي ، وكانوا يحثون على التثبت في الفتوى والتمسك بالحق ، يقول ابن قيم الجوزية : (حقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عُدَّتُه ، وأن يتأهَّب له أهْبَتُه ، وأن يعلم قدرَ المقام الذي أقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به ؛ فإن الله ناصر وهاديه ، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب ، فقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾⁽⁶³⁾ وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفا وجلالة ، إذ يقول في كتابه : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾⁽⁶⁴⁾ .

(61) البيان والتحصيل : 30/5 أ .

والملاحظ أن ابن مسعود فعل ذلك في حادثة معينة .

وقد استنتج ابن رشد من ذلك : التثبت في الفتوى ، وتقديم اجتهاد أهل المدينة . وأقول : يمكننا أن نستنتج كذلك العدول في الفتوى عن رأي إلى آخر ظهرت صحته وقوي دليله .

(62) أخرجه الدرر في سننه المقدمة : 20 .

(63) النساء : 127 .

(64) النساء : 176 .

وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه ، وليؤقن أنه مسؤول غدا ، وموقوف بين يدي الله⁽⁶⁵⁾ .

وقد سُمي الذي يعلم الناس الحيل الباطلة ولا يبالي بتحريم الحلال أو بالعكس ، سُمي بـ(المفتي الماجن)⁽⁶⁶⁾

وإن المفتي إذا وضع نصب عينيه أهمية خطته وشرفها ، واتخذ الإخلاص والتبّت شعاره ضمن النجاح في القيام بمسؤوليته الجسيمة .

أمّا المستفتي فـ(من الورع أن يختار للفتيا الأعلّم الأورع ، ولا يسأل عن دينه إلا من يثق بسعة علمه وورعه من التّهجم على الفتيا)⁽⁶⁷⁾ .

قال الإمام الشاطبي : (إذا تعين عليه السؤال فحقّ عليه أن لا يسأل إلا من هو من أهل ذلك المعنى الذي يسأل عنه)⁽⁶⁸⁾ .

التأليف في الفتاوى

كان الفقه أول العلوم الاسلامية نشأة ، وأسبق فنون المعرفة الدينية ظهورا في العهد النبوي ، وهو الذي يجد فيه المكلفون ضالّتهم لمعرفة الحلال والحرام ، حتى يسيروا في المنهج الذي يحقق لهم رضوان الله ويجلب لهم سعادة الدارين .

وقد تطوّر هذا العلم ، وأثراه الفقهاء المجتهدون بالفروع التي لا تُحصّر ، ودوّنوا فيه المدوّنات الكثيرة المتفاوتة حجما ، وآل بهم تنظيم مسائله وتبويبها إلى جعله متفرعا إلى فروع بلغ بها طاش كبري زادة إلى خمسة : الفرائض ، والشروط والسجّلات ، والقضاء ، وأحكام الشرائع ، والفتاوى .

(65) إعلام الموقعين : 11/1 .

(66) كشف اصطلاحات الفنون : 1156 — 1157 .

(67) جامع مسائل الأحكام : 7/1 ب .

(68) الموافقات : 262/4 .

وقال عن الفتاوى : (عَلِمْتُ تُرَوَّى فِيهِ الْأَحْكَامُ الصَّادِرَةُ عَنِ الْفُقَهَاءِ فِي الْوَقَائِعِ
الْجَزْئِيَّةِ لِيَسْهَلَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَاصِرِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ .) ⁽⁶⁹⁾

وقد أقبل كثير من العلماء في مختلف المذاهب على التصنيف في هذا العلم ،
وجمع شتات ما صدر عن الفقهاء من فتاوى ، سموها أحيانا بالأجوبة ، ووسّمت
مؤلفاتهم تارة بالفتاوى ، وتارة بالنوازل ، وتارة أخرى بالأحكام أو مسائل
الأحكام .

ومن المؤلفين من دَوَّنُوا فتاويهم التي صدرت عنهم خاصة في كتاب .

ومنهم من يجمع فتاوى عالم آخر ، كما فعل القاضي أبو إسحاق إبراهيم التسولي
التازي ⁽⁷⁰⁾ ، ت 749 ، الذي ضم في سفر أجوبة الشيخ أبي الحسن الصُّغَيْرِ
قاضي الجماعة بفاس ⁽⁷¹⁾ ، ت 719 .

ومنهم من يجمع النوازل والفتاوى الفقهية التي صدرت عن طائفة من الفقهاء ،
كما فعل أبو القاسم بن أحمد البُرْزُلي البلوي القيرواني ⁽⁷²⁾ ، ت 844 ، في مدوّنته
الكبرى الموسومة بـ «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين
والحكام» ⁽⁷³⁾ وكما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ت 914 ، في

(69) مفتاح السعادة : 428/2 .

(70) المرقبة العليا : 136 .

(71) ترجمته في (جذوة الاقتباس : 472/2 ، سلوة الأنفاس : 47/3)

(72) أحد أئمة المذهب نزيل تونس كان حافظا بجانا نظارا (البيستان : 50 ، توشيح

الدليلج للقرافي : 266 ، الضوء اللامع : 113/11 ، النيل : 225)

(73) من هذا الكتاب عدة نسخ خطية ، نذكر منها نسخة مكتبة الكلية الزيتونية 76

— 77 — ونسخ دار الكتب الوطنية بتونس : 4851 — 12792 — 12793

— 12794 — 5429 — 5430 — 5431 — 18577 — 18211 —

17727 — 6349 — 12796 — والملاحظ أن ثلاثة من الفقهاء توفروا على

اختصار هذا الكتاب ، وهم أحمد حلولو القيرواني والبوسعيدى البجائي ،

والونشريسي . (شجرة النور : 245)

موسوغته التي سمّاها « المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب »⁽⁷⁴⁾ .

ولمّا كانت إجابات المفتين مبنية على أسئلة المستفتين المتعلقة بالأحداث النازلة والأمور الطارئة ، فإنها تبتعد في الغالب عن الجانب النظري المحض من الفقه ، وتصور ألواناً من حياة المستفتين ومعاملاتهم وعاداتهم وظروف عيشهم وتقدم أحيانا أحداثاً أغفلها المؤرخون الذين ينصب اهتمامهم غالباً على الشؤون السياسية . وما يتصل بالحكام والأمراء .

ولهذا فقد انصرف اهتمام بعض المؤرخين إلى مصنفات الفتاوى لدراستها واستنباط ظواهر اجتماعية منها ، واستنتاج إفادات تاريخية ، ومن هؤلاء المستشرق الفرنسي « جاك بارك » الذي اعتنى بنوازل المازوني⁽⁷⁵⁾ ، ت 883 بتلمسان ، واستغلها لإبراز جوانب اجتماعية للمغرب في عصر هذه النوازل⁽⁷⁶⁾ .

الفتاوى الأندلسية

عُرف كثير من علماء الأندلس باهتمامهم بالنوازل إفتاءً وتأليفاً ، فكثيراً ما نجد في تراجمهم من يُوصَف بالنوازلي ، وكثيراً ما تُعزى لهم مصنفات الفتاوى ، وتزخر كتب الأحكام والنوازل بنصوص الفتاوى المنقولة عنهم .

(74) سيأتي الكلام عنه وعن كتابه عند وصف ما اعتمدنا لجمع فتاوى الشاطبي. هذا وقد جمع الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله عناوين بعض كتب النوازل في كتابه « معلمة الفقه المالكي » ص 18 — وعرض العلامة الشيخ محمد المنوني مجموعة من كتب النوازل المؤلفة في العهد العلوي بالمغرب وتتضمن معلومات تاريخية ، في كتابه (المصادر العربية لتاريخ المغرب : 103)

(75) أبو زكرياء يحيى بن موسى المقبلي المازوني ، نوازله جمع فيها فتاوى المتأخرين من علماء تونس وبجاية وتلمسان والجزائر وغيرهم ، كما قال مخلوف في (شجرة النور : 265) — وترجمة المازوني في (النيل : 359)

(76) نشر هذا المستشرق بحثه في مجلة Studia Islamica رقم 32 سنة 1970 ص 31

ومن أشهر الكتب التي سلمت من الاندثار والتلاشي ، وبقيت جامعة لفتاوى
أعلام الأندلس ، نذكر ما يلي :

— الإعلام بنوازل الأحكام⁽⁷⁷⁾ ، للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل الأسدي
القرطبي الحافظ المشاور ، ت 486 .

— الأحكام⁽⁷⁸⁾ ، للقاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشَّعْبِي
المالقي⁽⁷⁹⁾ ، ت 497 .

— نوازل أبي جعفر بن بشتغير⁽⁸⁰⁾ ، ت 516 .

— نوازل القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجدل⁽⁸¹⁾ ، ت 520 ،

(77) حقق الأستاذ أنس العلاني قسماً منها ، نال به دكتورا الحلقة الثالثة في الفقه
والسياسة الشرعية من الكلية الزيتونية للشرعية وأصول الدين ، تونس ، بإشراف الشيخ
محمد الشاذلي النيفر . سنة 1402 .
واشترك في تحقيق جزء من أحكام ابن سهل الدكتوران محمود علي مكّي وعبد
الوهاب خلاف .
وليحيى بن عمر القرطبي اختصار لهذه النوازل منه نسخة بدار الكتب الوطنية
بتونس: 9448 .

(78) حقق هذا الكتاب الأستاذ الصادق الحلوي ، ونال بذلك دكتورا الحلقة الثالثة في
الفقه والسياسة الشرعية من الكلية الزيتونية للشرعية وأصول الدين ، تونس ،
بإشراف الشيخ محمد الشاذلي النيفر سنة 1402 .

(79) ترجمته في (الأعلام : 97/4 ، فهرس ابن عطية : 96 ط 2 . كحالة : 156/5 ،
النيل : 162) ، ووفاته في الأعلام ، وكحالة سنة 499 ، ورجحنا ما أثبتناه أعلاه
لأنه وارد عن تلميذه عبد الحق بن عطية .

(80) أحمد بن سعيد بن خالد بن بشتغير اللخمي من أهل لورقة ، من شيوخ عياض ،
ترجمه في (الغنية : 66) وله ترجمة في (أعلام المغرب العربي : 202/3 ، رقم 896)
وفي الخزانة الملكية بالرباط نسخة جيدة من نوازله ، اطلعت عليها .

(81) تحتفظ دار الكتب الوطنية بتونس . بنسخة من هذه النوازل : 12397 .

وكان تحقيق هذه النوازل موضوع رسالة دبلوم بدار الحديث الحسنية (الرباط)
أعده محمد الحبيب التجكاني بإشراف الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله سنة 1978 .
ونشر الدكتور إحسان عباس ثلاثاً وثلاثين مسألة منها في مجلة « الأبحاث »
البيروتية ، السنة 22 ، الأجزاء 3 و4 ، كانون الأول 1969 .

زعيم فقهاء الأندلس والمغرب في وقته ، وتسمى كذلك بالمسائل .

وفي عصر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، عاشت طبقة من المفتين الأندلسيين كان الناس يفرعون إليهم لمعرفة الأحكام الشرعية في ما يجد في حياتهم ، أشهرهم أبو سعيد فرج بن لب شيخ الشاطبي .

وهناك كتب — مازالت مخطوطة — تجمع فتاويهم ، عرفنا منها ما يلي :
— أجوبة فقهاء غرناطة⁽⁸²⁾ ، جمعها مجهول ، تضم ثمان وأربعين فتوى ، أغلبها لابن لب .

— نوازل القاضي أبي الفضل بن طركاظ ، ت بعد سنة 854 .
— الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة .
— تقريب الأمل البعيد ، في نوازل الأستاذ أبي سعيد⁽⁸³⁾ .
هذا ولا تخلو كتب الفتاوى المغربية والجزائرية والتونسية من الفتاوى الأندلسية⁽⁸⁴⁾ .

(82) توجد منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع : د 1447 من ص 202 إلى ص 217 — جلبنا منها مصورة لتحقيقها .

(83) سيأتي الكلام عن هذه الكتب الثلاثة عند وصف ما اعتمدنا لجمع فتاوى الشاطبي .

(84) لعل أكثر هذه الكتب جمعا لفتاوى علماء الأندلس « المعيار العرب » لأبي العباس الونشريسي سالف الذكر .

الفضل الثالث

فتاوى الإمام الشاطبي

- . الشاطبي المفتي
- . من آرائه في الفتوى والمفتين
- . منهجه في الإفتاء
- . مصادره الفقهية
- . أسلوبه
- . موضوعات فتاويه
- . مستفتوه
- . أهمية فتاويه
- . الأصول المعتمدة لجمع فتاويه
- . عملي في الجمع والتحقيق

الشاطبي المفتي

كان الإمام أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي من طبقة العلماء الذين أنجبتهم غرناطة ، ليكونوا مصاييح الهدى لأهل الأندلس الذين توالى عليهم عوامل الضعف ، واستهدفوا لبعض بوادر الانحطاط .

وقد عمد إلى توضيح منهج الإفتاء ، وأوضح الكثير من أدب المفتي والمستفتي ، عندما ألف في الأصول والمقاصد كتابه الهام « الموافقات » .

ونهض بوظيفة الإفتاء ، فأجاب المستفتين ، وأثرت عنه مجموعة من الفتاوى ، أسهم بها في تلبية حاجة معاصريه الأندلسيين إلى معرفة أحكام الله فيما نزل بهم من الوقائع ، وأشار بعض مترجميه إليها ، فقال أحمد بابا : (له فتاوى كثيرة)⁽¹⁾ وقال محمد الحجوي : (له فتاوى مهمة مذكورة في المعيار وغيره)⁽²⁾ .

فهو لم تجمع في كتاب مستقل ، فيما نعلم .

من آرائه في الفتوى والمفتين

يرى الإمام الشاطبي أن الفتوى تحصل من المفتي من جهة القول والفعل والإقرار ، كما حصلت من المفتي الأول رسولنا الأكرم وأسوتنا الحسنة ﷺ ،

(1) النبيل : 49 .

(2) الفكر السامي : 82/4 .

ويقول : (حق على المفتي أن ينتصب للفتوى بفعله وقوله ، بمعنى أنه لا بد له من المحافظة على أفعاله حتى تجري على قانون الشرع ، ليتخذ فيها أسوة .⁽³⁾)

والإقرار يُعدُّ من جملة الأفعال .

وكل جهة من هذه الجهات خالفت مقتضى العلم وتنافت مع الدين لم يصح الاقتداء بها ولا جعلها أسوة .

ويؤكد الشاطبي على مطابقة قول المفتي لفعله ، لأن الشرع ذمُّ الفاعل بخلاف ما يقول ، فقد قال تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾⁽⁴⁾ . ولأن هذه المطابقة يُرجى معها حصول الانتفاع والاقتداء به ، فالشارع قد نصبه ليؤخذ بقوله وفعله ، لأنه وارث النبي ﷺ . (فإذا خالف فقد خالف مقتضى المرتبة وكذب الفعل القول)⁽⁵⁾ .

وهو يرى أن يحمل المفتي الناس على المعهود والوسط ، متجنباً بهم طرفي الشدة والانحلال ، ذلك (أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط ، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع ، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين .)⁽⁶⁾

ويوضح أن العنت والخرج يؤديان إلى بغض الدين ، والانقطاع عن سلوك طريق الآخرة ، وأن الانحلال مظنة اتباع الهوى والشهوة ، وذلك مهلك ؛ (فعلى هذا يكون الميل إلى الرخص في الفتيا بإطلاق مضاداً للمشي على التوسط ، كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً)⁽⁷⁾ .

وينصح المفتي الذي يُحمّل نفسه من التكليف ما هو فوق الوسط بأن يُخفي

(3) الموافقات : 251/4 .

(4) البقرة : 44 .

(5) الموافقات : 256/4 .

(6) م ، ن : 258/4 .

(7) م ، ن : 259/4 .

ما لعلّه يُقْتَدَى به فيه ، لأنه قد يقتدي به من لا طاقة له بذلك العمل فينقطع عنه ، وإذا صادف ظهورُ عمله للناس نَبَّهَ عليه ، كما كان يفعل الرسول ﷺ الذي فاق الناس عبادةً وخلقا⁽⁸⁾ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾⁽⁹⁾ .

ولم يكن يرضى عما يعمد إليه بعضُ المفتين من تتبع رخص المذاهب لغرض أو شهوة ، ومن إثارة الصديق والقريب بفتوى تعتمد قولاً ضعيفاً لغرض ذلك القريب والصديق وإرضائه⁽¹⁰⁾ .

ويرى (أنه ليس للمقلد أن يتخير في الخلاف) لأن (ذلك يُفضي إلى تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي ... وأيضاً فإنه مؤدّ إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها ... بخلاف ما إذا تقيّد بالترجيح فإنه متّبع للدليل ، فلا يكون متبعاً للهوى ولا مسقطاً للتكليف)⁽¹¹⁾ .

ومع هذا فقد سلف أن قدمنا رأيه في عدم الاعتراض على ما جرى عليه الناس من عمل بأقوال مرجوحة ، حتى لا يفتح باب التشويش على العامة ، وتندلع نار الخصام⁽¹²⁾ .

وكان يوصي باتباع الواضحات والإعراض عن المشكلات ، ويقول : (أما من تعسف وطلب المحتملات والغلبة بالمشكلات ، وأعرض عن الواضحات فيخاف عليه التشبه بمن ذمه الله في قوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾⁽¹³⁾ الآية)

وهذا ملحظ متعلّق بمنهج البحث وطريق الاجتهاد ، ينفع المفتين وغيرهم إذا ما راعوه .

(8) م ، ن : 260/4 .

(9) الحجرات : 7 .

(10) الموافقات : 135/4 .

(11) م ، ن : 134/4 .

(12) ر . ما سبق من نقد بعض آراء الشاطبي ضمن الفصل الأول .

(13) النبل : 50 . والآية من آل عمران : 7

منهجه في الإفتاء

كان الإمام الشاطبي يشعر بخطور الفتوى وعظيم تبعاتها ، وقد خاطب مرة مستفتيه بقوله : (هذا رأيي الذي أدين الله به وأسأله الاستقامة فيه ، وأما أن يُحتال على إخراج مال وارث بمثل ما أشرتُم إليه فلا أتقلّده ، إن شاء الله تعالى)⁽¹⁴⁾ .

وبناء على هذا الشعور المرهف الممزوج بعنصر التقوى والخشية من الله ، والحرص على حسن أداء الأمانة ، كان له منهج ممتاز في فتاويه ، وتتجلّى أهم سمات منهجه في ما يلي :

— اختيار المشهور من الأقوال دون غيره من الضعيف ، معتبراً أنه من المقلّدين الذين لا يسوغ لهم مراعاة دليل المخالف ، بل يكونون مقيدّين بما اشتهر في المذهب ، وكان يقول : (حسبنا فهم أقوال العلماء والفتوى بالمشهور ، وليتنا ننجو — مع ذلك — رأساً برأس ، لا لنا ولا علينا)⁽¹⁵⁾ .

ويقول : (العمل إنما يكون في المسائل الخلافية على ما هو المشهور كما تقرّر)⁽¹⁶⁾ .

فهو يلتزم المشهور ، وإن أشكل عليه الأمر أثر التوقف ، ويقول في هذا الصدد : (أنا لا أستحل — إن شاء الله — في دين الله وأمانته أن أجد قولين في المذهب فأفتي بأحدهما على التخيير مع أي مقلّد ، بل أتحرّى ما هو المشهور والمعمول به ، فهو الذي أذكره للمستفتي ، ولا أتعرّض له إلى القول الآخر ، فإن أشكل عليّ المشهور ، ولم أر لأحد من الشيوخ في أحد القولين ترجيحاً توقّف)⁽¹⁷⁾ .

(14) الفتوى : 40 .

(15) الفتوى : 1 .

(16) الفتوى : 7 .

(17) الفتوى : 40 .

ويصرح أن أسوته الحسنة في ذلك الإمام أبو عبد الله المازري الذي كان لا يترك الافتاء بالمشهور على إمامته في الفقه .

— الاعتماد على النص من القرآن والسنة ، وذكره ، إن توفر من النصوص ما يتعلق بالمسألة التي يبحثها ويفتي فيها .

— الاجتهاد المبني على النظر والتعليل والتوجيه فيما لا يجد فيه نصا من الوحي ، ولا نقلا عن الفقهاء . وقد خاطب مرة أحد المستفتين بقوله : (إن رضيت بهذا النظر من غير نص أستند إليه في المسألة ، وإلا فأنتم أعلم)⁽¹⁸⁾

وهنا كثيرا ما يصرح باعتماده على ما يعرف من أصول المذهب⁽¹⁹⁾ التي حذقها حذقا ، وكان الفارس المجلى في بحثها وتوضيحها، وقد يرى داعيا قائما لمخالفة أصل المذهب ، فيخالفه⁽²⁰⁾ .

كما يصرّح أحيانا باعتماده بعض المقاصد الشرعية المعبرة عن روح الشريعة السمحة وعن الاتجاه العام للدين الحنيف ، قال في إحدى فتاويه : (لا أذكر في هذه المسألة نصا عن أحد ، ولكن المقاصد أرواح الأعمال ... إن لم يقصد إلا ما هو جائز أن يقصد فيها فلا حرج)⁽²¹⁾ .

— عدم التشدد والحرص على درء المشقة وجلب التيسير ، ويتجلى ذلك خاصة في فتوى (الاشتراك في اللبن لاستخلاص جبنه وفي الطعام لأكله)⁽²²⁾ .

وهو بذلك ينفذ وصية شيخه أبي سعيد فرج بن لبّ الذي قال للشاطبي وبعض أصحابه ، بعد أن أطلعهم على مستنده في إحدى الفتاوى المتعلقة باليمن نزع فيها إلى التيسير ، قال : (أردت أن أنبهكم على قاعدة في الفتوى ، وهي نافعة

(18) الفتوى : 24 .

(19) الفتوى : 31 .

(20) الفتوى : 32 وفيها يذهب إلى أن القسمة تميز حق مخالفا أصل المذهب أنها بيع

(21) الفتوى : 60 .

(22) الفتوى : 31 .

جدا ومعلومة من سنن العلماء ، وهي أنهم ما كانوا يشددون على السائل في الواقع إذا جاء مستفتيًا .

قال الشاطبي بعد أن سمع الوصية : (كنت قبل هذا المجلس مترادف عليّ وجوه الإشكالات في أقوال مالك وأصحابه ، فلمّا كان بعد ذلك المجلس شرح الله بنور ذلك الكلام صدري ، فارتفعت ظلمات تلك الإشكالات دفعة واحدة ، لله الحمد على ذلك .)⁽²³⁾

— مراعاة أعراف المستفتين ، وقد بدا ذلك في الكثير من فتاويه ، مثل فتوى (تداعي الورثة والزوجة في الشوار)⁽²⁴⁾ .

— الثبات على ما رآه حقا وصوابا ، دون أن يرحّجه عنه تكرّر السؤال أو مناقشة المستفتي ولو كان من العلماء ، وقد ذيل إحدى فتاويه بقوله : (قد عرفتم مذهبي في هذه المحدثات فلا أعيده)⁽²⁵⁾ .

هذا وقد كان الشاطبي يميز في المسائل التي يُستفتى فيها بين ما يقتضي جوابا منه يُعرف بالحكم الشرعي ، وما يقتضي رفعا إلى الحاكم لينصف المدعي ، ويسند الحق إلى ذويه ؛ وهو في الحالة الأولى يُفتي ، وفي الثانية يُرشد إلى من يرجع له النظر في القضية⁽²⁶⁾ .

مصادره الفقهية

لم يلتزم الشاطبي ذكر مصدره الفقهي في كل مسألة أفنى فيها ، وإنما كان يذكر أحيانا المصدر من الكتب المعتمدة لدى المالكية ، وقد محدّوه إلى ذكرها دعمُ اتجاهه في الفتوى ، أو إحالة المستفتي عليها للتثبت أو لمزيد التوسع في فهم الجواب .

(23) الإفاذات والإنشادات : 153 — 154 .

(24) الفتوى : 17 — وفي الفتوى 20 مراعاة العرف أيضا .

(25) آخر الفتوى : 36 .

(26) آخر الفتوى : 37 .

وهذه المصادر التي صرح بها ، أو سمى مؤلفيها ، فوجدنا كلامهم منصوفاً عليه بها ، هي التالية :

- المدونة الكبرى لابن القاسم برواية الإمام سحنون عنه .
- العتبية لأبي عبد الله محمد القرطبي الأندلسي .
- المنتقى ، شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي .
- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمّهات مسائلها المشكلات ، وهو من تأليف الحافظ قاضي الجماعة أبي الوليد محمد بن رشد (الجد) .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي أبي الفضل عياض السبتي .
- شرح تلقين القاضي عبد الوهاب ، للشيخ الإمام أبي عبد الله المازري .
- الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي .
- أحكام القرآن ، لأبي بكر بن العربي المعافري الأندلسي .
- الفروق لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي الذي سمّاه بـ «أنوار البروق في أنواء الفروق» .

كما استشهد الشاطبي بأقوال كثير من أعلام المذهب مثل ابن القاسم وابن المواز وابن القصار وابن زرب وابن عتاب وابن العطار ... ولم يكن يلتفت إلى كتب متأخري الفقهاء الذين مالوا إلى الاختصار ولا إلى التقاييد التي جعلت أساساً للمبتدئين ، بل كان ينصح بعدم التعويل عليها ، كما أسلفنا .

أسلوبه

تنطلق فتاوى الشاطبي من أسئلة موجهة إليه ، يكون نصها قصيراً في الغالب ، ويطول أحياناً⁽²⁷⁾ ، وقد يكون ضعيف التعبير .

(27) أطول سؤال هو سؤال الفتوى : 28 .

وقد يكتسي الجواب صبغة الاختصار ، إلى أن يصل إلى درجة الاختلال كما في الفتوى السابعة والخمسين التي لم تتجاوز سطرين واكتفى فيها بالقول : (شرح ذلك يطول) وقد يكون سبب ذلك أن موضوعها (قراءة الكتاب للامة) كثر السؤال عنه وانتشر جوابه ، وعرف عندهم أنه لا يعد من مجالس الذكر ، فلا مبرر عنده لإطالة الجواب عنه . على أنه أطال النفس في الجواب عن كثير من الاستفتاءات بما جعله يعرض النقول ويورد الحجج ، ويحاول الإقناع (28).

وإذا كان موضوع الفتوى متعلقا ببدعة أخذت تنتشر فإنه يسلك مسلك التوجيه والإرشاد والتحذير ، كما في قوله مخاطبا المتصوفة المنحرفين : (اتقوا الله يا معشر الفقراء ، وخذوا بطريق من كان قبلكم)⁽²⁹⁾ .

وتبدو حدة طبع الشاطبي في مخاطبة بعض معارضيه كما في قوله : (إن كان فهم هذا المعترض مثل هذه المسائل ، فأحسن الله عزاءه في فهمه وعمله به .)⁽³⁰⁾ ومثل هذا نادر عنده ، ويدل على مدى تألمه لمواقف بعض الجاهلين بالدين والمتشبهين بالبدع .

ويدل استهلال الفتاوى وخواتمها أنها صيغت في قالب رسائل موجهة إلى المستفتين ، فهي في الغالب مذيبة بالدعاء والسلام؛ ولعل في ذلك ما يبرر عزوفه عن بسط البيان ، والتوسع في الاستدلال في أكثر الأحيان ، حيث يكون السائل من العامة ولا يقتضي الأمر حججا وبراهين وتوجيها للقول المفتى به .

وقد عمد في إحدى فتاويه إلى تذييلها بما يؤكد موافقته على ما جاء فيها⁽³¹⁾ ، وذلك ضرب من التوثيق ، قد يكون اعتاده دون أن تصلنا نصوص أخرى منه ، وقد يكون عمد إليه في خصوص تلك الفتوى لأنها لم تُكتب بخطه ، واستغنى عنه في غيرها لأنها مكتوبة بخطه ، وهو بمثابة الشاهد على النسبة إليه .

وهذه الفتوى انفردت بتذييلها بتاريخها ، وهو (أواخر ذي القعدة 786) ودلنا

(28) الفتاوى : 31-37-46-47

(29) الفتوى : 48 .

(30) الفتوى : 49 .

(31) الفتوى : 47 .

هذا التاريخ على مباشرته للإفتاء حتى في السنوات الأخيرة من عمره .
ولو أَرخ سائر فتاويه لأمكننا استنتاج أمور أخرى هامة .
كما أنه أشار إلى اعتلال صحته في إحدى فتاويه⁽³²⁾ ، فعرفنا من ذلك مبررا
آخر لميله إلى اختصار نص الفتوى .

موضوعات فتاويه

إن المسائل التي شغلت أذهان الأندلسيين ، وطرأت في حياتهم ، ودفعتهم إلى
الاستفتاء كان جلّها راجعا إلى الموضوعات الفقهية المعهودة في أبواب العبادات
من طهارة وصلاة وصيام وزكاة ... وأبواب النكاح والطلاق ، وأبواب المعاملات
التي تشعب مسائلها وتنوع .

وشملت بعض فتاويه منهجية الاجتهاد والتعليم إذ سئل عن أمور تتصل بذلك ،
كما شملت وصايا وتوجيها وإرشادا : إذ كتب إلى أصحابه شارحا بعض الأحاديث
النبوية في العبادة والبدعة ، فوجه إليهم بالنصائح الغالية وحثهم على التمسك بالحق
ومناصرتهم والثبات على ذلك ..

وكان للعبادات، الأندلسية والبدع المنتشرة حظ وافر حيث نالت ما يزيد عن
الربع من جملة تراجم فتاويه . وقد أظهر شدة في مقاومة البدع الفاسدة ، وعارض
لذين برروا بعضها وسوغوها ، وشنع عليهم ونفرهم منها ، قائلا : إنها (هلاك وهي
في الدين أعظم من السم في الأبدان)⁽³³⁾ .

مستفتوه

دلّتنا الأسئلة وجواباتها أن المستفتين كانوا من غرناطة العاصمة ، ومن مدن
أندلسية أخرى . وقد رأيناه ينصح بعض أهل الآفاق بالحُضور إلى غرناطة لعرض
أمره على سلطانها⁽³⁴⁾ .

(32) آخر الفتوى : 41

(33) الفتوى : 47 .

(34) الفتوى : 37 .

وكان بعض مستفتيه من رواد حركته الإصلاحية المتلقين لتوجيهه .
وتدلنا بعض فتاوى الأوقاف على أن من علماء غرناطة من كان يستفتيه
ويطمئن إلى رأيه⁽³⁵⁾ .

ومن المستفتين من يطالبه بمصدره في الفتوى ، ويريد أن يعرف هل كان مدركه
فيها النظر أو النقل⁽³⁶⁾ .

ومنهم من كان يراجعه ويحاوره ، للتثبت والتحري⁽³⁷⁾
ومنهم من كان يعترف له بالفضل ويعبر له عن الإعجاب⁽³⁸⁾ .

والخط الجامع بين هؤلاء المستفتين هو ما يشغلهم من الأمور التي يتطلعون إلى
أحكامها ، وبعضها مما نجم في حياتهم المضطربة ، التي يعانون فيها أوضاعا
جديدة حتمتها ظروف الفتن ومواجهة العدو الغادر المترص بالمسلمين
الأندلسيين .

أهمية فتاويه

تعرفنا فتاوى الشاطبي بأحكام كثير من المسائل الفقهية ، وآرائه في شؤون
الفتوى والإصلاح والتجديد الديني ، وباتجاهه في معالجة بعض قضايا معاصرة
نجمت في المملكة الغرناطية .

وبالإضافة إلى ذلك فهي تكشف النقاب عن ملامح للحياة الاجتماعية
والاقتصادية التي عاصرها الشاطبي : فمن ذلك أنها عرفتنا على نظام الحبس ، وما
ينال القائمون على المساجد من دخله وعرفتنا ببعض المظاهر الفلاحية⁽⁴⁰⁾ وصور

(35) الفتوى : 36 .

(36) الفتوى : 21 .

(37) الفتوى : 20 .

(38) الفتوى : 32 .

(39) فتاوى محور الوقت .

(40) الفتاوى : 26 — 29 — 30 — 34 .

من التعامل في الصناعة والتجارة⁽⁴¹⁾ وحتى العلاقات التجارية مع العدو المحارب ألقى الضوء على جانب منها⁽⁴²⁾ .

وهكذا يجد المتطلع إلى أحكام الشرع بغيته في فتاوى الشاطبي بالنسبة إلى الموضوعات التي طرقها ، كما يجد الباحث في التاريخ والاجتماع والحضارة الأندلسية بعض ما ينشد من إفادات ومعطيات تفيد في تكوين صورة عن حياة غرناطة في القرن الثامن .

وقد أقبل بعض المؤلفين على نقل نصوص من فتاوى الشاطبي ضمنوها مؤلفاتهم ، نذكر منهم أبا عبد الله محمد بن الأزرقي الأندلسي في كتابه « روضة الأعلام » وأبا عبد الله محمد المواق في كتابه « سنن المهتدين » وأحمد بابا التنبكتي في « نيل الابتهاج » ، والحسن بن رحال في « حاشيته على شرح تحفة ابن عاصم لميارة » .

الأصول المعتمدة لجمع فتاويه

إن فتاوى الإمام الشاطبي منقولة في بعض كتب الفتاوى ، ولم يخصص لها كتاب مستقل . وقد عمدت إلى جمعها من مصادر هامة ، ألفت بعد عهد الشاطبي ، واهتمت بما أثر عن الفقهاء الأندلسيين من الأجوبة الفقهية عن النوازل الطارئة . وهي « الحديقة المستقلة النضرة » ، و« فتاوى ابن طركاظ » ، و« المعيار المغرب » ، و« المعيار الجديد » وقد تتبعتها باحثاً عما نُسب إلى الشاطبي فيها من أجوبة ، لجمعها وتبويبها ، كما وجدت بطريق الصدفة جوابين له في كتاب « روضة الأعلام » عندما كنت بصدد مطالعته .

فلنعرف — بإيجاز — بهذه الأصول التي اعتمدتها واستقيت منها أجوبة المفتي أبي إسحاق الشاطبي .

— « الحديقة المستقلة النضرة » ، في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة »

(41) الفتوى : 24 .

(42) الفتوى : 21 .

(غرناطة) — مخطوط مكتبة دير الأسكوريال بمدريد ، أول مجموع رقمه: 1096 .

يشمل فتاوى كثير من فقهاء الأندلس ، ومنهم الإمام الشاطبي ، ولم يذكر في المخطوط اسم جامع الفتاوى .

تشغل « الحديقة المستقلة النظرة » تسعا وأربعين ورقة .

وثاني المجموع « تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد » والمقصود أبو سعيد فرج بن لبّ التغلبي الغرناطي ، ت 782 .

يشغل « تقريب الأمل البعيد » من الورقة 50 إلى نهاية المجموع : الورقة

171 .

وفي أول المجموع نص تملكه التالي :

(ملكه بالشراء الصحيح كاتب هذه الحروف بخط يده الفانية عبید الله وأقل عبیده محمد بن عبد الله بن الحاج عثمان الشهير بمعين الغالي تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ، اشتراه من الشيخ الفقيه القاضي سيدي محمد الفخار الأندلسي ، رزقنا الله نعمه ، وذلك في أوائل ذي حجة عام خمسة وتسعين وثمانمائة ، عرفنا الله خيره عنه .)

وبأسفله إمضاء المالك المذكور ، ونص تملك آخر ، وهو :

(مالكه موسى بن أبي بكر بن محمد بن عبد العزيز .)

وجاء في مقدمة جامع هذه الفتاوى ما يلي :

(بسم الله الرحمن الرحيم ، صَلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا .

الحمد لله الذي هدى وأرشد وعلم ، وجعل النجاة منوطة باتباع الأوامر الشرعية فيما أحلّ وحرّم ، والصلاة التامة على سيدنا محمد أكرم الخلق عليه من كل من تأخّر وتقدّم ، المبعوث إلى الخليقة بالهداية ، وهي منقادة لسلطان الغواية : فكان على استفادها أحرص من الأم على نجاة ولدها وأشفق عليها وأرحم ، صَلَّى الله عليه وعلى آله الأعلين ، وصحابته الأرضين وسلّم .

أما بعد فإني لما قصدت أن أجمع في هذا التقييد المبارك ما أقف عليه من النوازل الفقهية والفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة العلية ، بذلت في طلبها جهدي ، وصرفت للفحص عنها- بكل مكان وليت تسديد أحكامه- قصدي ، فاجتمع لي من هذا الفن ما راقى غره ، وانتظمت في تلك المعارف درره ، وجاء مجموعته- بتوفيق الله- حديقة يانعة ، وروضة لعيون مسائل الفقه جامعة ، ولذلك وسمته بـ « الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة » والله ينفع به بحسن النية ، ويحملنا- من الاقتداء بالكتاب والسنة- على المناهج السوية .

ولم يراع في عرض هذه الفتاوى ترتيب بحسب موضوعاتها ولا بحسب أصحابها ، فكانت فتاوى الشاطبي موزعة متناثرة في هذه « الحديقة المستقلة النضرة » وبلغ عددها اثنتين وأربعين فتوى .

الخط مغربي بقلم رقيق واضح في الجملة ، مع تكبير نسبي لعبارة (سُئِلَ) ومد قليل لحرف الباء من عبارة (فأجاب)

والمسطرة : 25 .

وذلك في كامل المجموع .

جلبت دار الكتب الوطنية بتونس نسخة مكرو فلمية من هذا المجموع الذي تحتفظ به مكتبة الأسكوريال .

ومن هذه النسخة استخرجت مصورة على الورق ، هي التي اعتمدها في عملي ، ورمزت لها بالحرف « أ » .

— فتاوى ابن طركاظ .

وهي لفقهاء أندلسيين ، جمعها القاضي الأندلسي الأديب أبو القاسم (يكنى بأبي الفضل أيضا) بن محمد بن طركاظ العكّي ، كان متوليا لقضاء مدينة المرية سنة 854 وفيها ألف اختصاره لوفيات الأعيان لابن خلكان الذي توجد منه نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط رقمها : د 959 وتاريخها سنة 998 — ولا يعرف تاريخ وفاته⁽⁴³⁾ .

(43) ترجمه الزركلي في (الأعلام : 182/5 ، ط 4)

وكان أبو العباس المقرئ أشار إلى أنه ممن جمع فتاوى أبي سعيد فرج بن لب⁽⁴⁴⁾ ، وساق رسالة من إنشاء الرئيس أبي يحيى بن عاصم المقدم للنظر في أمور الفقهاء والقضاة موجهة إليه بصفته قاضيا ، ومما جاء فيها من التنويه به قوله : (... أنت أحلّك الله تعالى على سعة اطلاعك ، وشدة ساعد قيامك بالطريقة واضطلاعك ... لك في الطريقة القاضوية التبريز ...)⁽⁴⁵⁾ وتاريخها أوائل ذي الحجة سنة 845 .

ومما يوثق فتاوى ابن طركاظ أن المواق ت 897 نقل منها⁽⁴⁶⁾ .

حصلت في إحدى رحلاتي المغربية على مصورة من نسخة هذه الفتاوى يعرضها السيد محمد أحنانا صاحب مكتبة الثقافة بتطوان للبيع .

تقع هذه النسخة في 64 صفحة خصصت الأربع الأخيرة منها للفهرس .
خطها مغربي رقيق يقرأ بصعوبة ومدادها باهت .

ومسطرها : 34 .

وأوراقها مترهلة قديمة وقد أثرت فيها الرطوبة كثيرا .

ناسخها أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي الحاج سنة 1155 هـ .
وقد شرعت في استخراج فتاوى الشاطبي منها متجشما صعوبة قراءتها ، لما اتسمت به من رداءة ، وما انتشر بها من طمس ، حتى كانت النجدة من الصديق العزيز الشيخ محمد أبي خبزة التطواني الذي وافاني بنسخة جيدة بخطه ، استفدت منها كثيرا .

واستهلت هذه الفتاوى بالمقدمة التالية :

(44) نفح الطيب : 514/5 .

(45) م ، ن : 153/6 — 155 .

(46) سنن المهتدين : 56 أ

وعبارة المواق : (نقلت من خط صاحبنا ابن طركاظ رحمه الله ، فتيا للشاطبي) وهذا يدل على أن المواق أدرك ابن طركاظ .

(بسم الله الرحمن الرحيم — صَلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً .

هذا تقييد بعض النوازل التي جمعها الفقيه القاضي أبو الفضل بن طركاظ رحمه الله تعالى من كلام علماء الحضرة العلية غرناطة حرسها الله تعالى بمنه آمين ، وهم : الأستاذ أبو سعيد بن لبّ رحمه الله ، والشيخ أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله ، وقاضي الجماعة أبو عبد الله بن علاّق ، والشيخ أبو عبد الله الحفار رحمه الله ، وقاضي الجماعة أبو القاسم بن سراج رحمه الله ، والشيخ أبو عبد الله المِنتوري رحمه الله ، والشيخ أبو عثمان الأياري رحمه الله ، والشيخ أبو عبد الله الصنّاع ، والشيخ أبو عبد الله بن فتوح رحمه الله ، والشيخ أبو عبد الله السرقسطي رحمه الله . وفيها مسألة من كلام أبي العباس القباب رحمه الله ، ومسألة من كلام العبد وسي مفتي فاس رحمه الله ، وقدمت في أول هذا التقييد ما اخترت من نوازل الأستاذ أبي سعيد بن لبّ رحمه الله إذ هو شيخ الشيوخ ، ومسائله أكثر من مسائل غيره .)

وهكذا جمع ابن طركاظ فتاوى أندلسيين ممن عاصر الشاطبي ومن عاش بعده في القرن التاسع ، ولم يضيف إليها من فتاوى المغاربة إلا واحدة للقباب وأخرى للعبدوسي .

وبلغت مسائل ابن لبّ التي استهل بها 134 مسألة ، أورد بعدها مسائل سائر الفقهاء دون ترتيب ، وكانت فتاوى الشاطبي متفرقة ضمنها — وأعطيت هذه المسائل أرقاما متصاعدة . انتهت فتاوى ابن لبّ عند 134 ، وانتهت بقية الفتاوى عند 266 .

وبلغت فتاوى الشاطبي ضمن مجموعة ابن طركاظ تسع عشرة فتوى .

ورمزت لما أخذت من هذه المجموعة بالحرف (ط)

— « المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب » تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد الونشريسي المولود بجبال ونشريس في غرب الجزائر حوالي سنة 834 ، وكانت نشأته بتلمسان

حيث أخذ عن شيوخها ، ثم انتقل إلى فاس حيث درّس كتباً فقهية وتخرّج على يديه كثير من علماء المغرب ، وله مؤلفات عديدة هامة⁽⁴⁷⁾ . ت 914 .

وكان طبع « المعيار العرب » أول مرة بفاس على الحجر في اثني عشر جزء . ونفدت هذه الطبعة وأصبحت نادرة .

ثم نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ودار الغرب الاسلامي ببيروت ، بتحقيق ثمانية من الفقهاء المغاربة ، بإشراف أحدهم هو الدكتور محمد حجي — في 13 جزء — (1 — 12 سنة 1401 و 13 سنة 1403) والأخير منها مخصص لفهارس هامة تيسر الاستفادة من هذه الموسوعة الفقهية .

ونصيب هذا الكتاب من فتاوى الشاطبي أوفر من نصيب سائر المصادر ، إذ بلغت فيه ستاً وأربعين ، تكرر البعض منها في موطنين ونبت على ذلك عند التعليق .

ولم ألفت إلى ما ورد في الكتاب من نقول عن الشاطبي استشهد بها الونشريسي وغيره ، لانتفاء صبغة الفتوى عنها .

وقد درجت على الإشارة إلى هذا المصدر بعبارة « المعيار » أو بحرف (م) واعتمدت أصالة على الطبعة الجديدة البيروتية ، ولكن بعض المواطن التي لم تستقم فيها العبارة اضطررتني إلى الرجوع إلى الطبعة الحجرية الفاسية ، وأشارت إلى ذلك بالهامش .

— « المعيار الجديد العرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب » المطبوع بفاس على الحجر ، وهو لأبي عيسى المهدي بن محمد بن الخضر الوزاني الحسني العمراني الفقيه المفتي المدرس المشارك . ت 1342 ودفن بالقباب من فاس⁽⁴⁸⁾ . وكتابه المذكور يشتمل على أحد عشر مجلداً .

(47) ترجمته في (البيستان : 53 ، جذوة الاقتباس : 156/1 ، درة الحجال : 91/1 ، سلوة الأنفاس : 253/1 ، شجرة النور : 274 ، الفكر السامي : 99/4 ، النيل : 87 .)

(48) ترجمه عبد الحي الكتاني في (فهرس الفهارس : 113/2 ط 2)

ولم نظفر فيه إلا بثلاث فتاوى .

وكَلَّمَا أحلت عليه استعملت عبارة (المعيار الجديد) أو (نوازل الوزاني) .

— « روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الاسلام » لأبي عبد الله محمد بن علي بن محمد ، الشهير بابن الأزرق الغرناطي ، من أعلام الأندلس المهاجرين إلى المشرق ، صاحب مؤلفات جليلة . تولى القضاء بالقدس ، ثم توفي بها سنة 896⁽⁴⁹⁾ .

وكتابه « روضة الأعلام » توجد منه نسخ خطية، اطلعت منها على نسخة الخزنة الملكية بالرباط : 2567 ، ثم أمدني صديقي الدكتور سعد غراب — مشكوراً — بنسخة مرقونة منه ، ظفرت عند قراءتها بفتويين للشاطبي ، لم توجدا في غيره من كتب الفتاوى الأندلسية التي وقعت بين يدي .

وقد كانت جملة الفتاوى التي جمعتها ستين فتوى انفردت ببعضها بعض الأصول المعتمدة ، وتكرر البعض الآخر في أكثر من أصل .

ويوضح الجدول التالي مصدر كل فتوى .

(49) ترجمته في (أزهار الرياض : 317/3 — 319 ، الأنس الجليل ، لأبي اليمن عبد الرحمن : 255/2 ، الضوء اللامع : 21/9)

الجلجلان والفجل على حدته، مراعاةً لقول من يميز التفاضل في ذلك من أهل العلم . قال : وهذا من نحو إجازتهم للناس خلط أذهابهم في الضرب بعد تصفيتها ومعرفة وزنها ، فإذا خرجت من الضرب أخذ كل⁽⁹³⁾ منهم على حساب ذهبه ، وأعطى الضراب أجرته . انتهى كلامه .

فهذا كله مما يدل على صحة ما ظهر لي في اللبن والله أعلم .
والظاهر جوازه عملاً بهذا الأصل المقرر في المذهب .

والمقدمات . ت سنة 520 هـ .

(أزهار الرياض : 59/1 — 60 ، بغية الملتمس : 40 الديباج : 248/2 ، شجرة

النور : 129 ، الصلة : 546/2 ، الغنية : 122 ، المرقبة العليا : 98)

(93) في أ : بياض مكان : أخذ كل .

وأصل ثان : وهو أن مياه الفلوات — وفي معناه مياه الأودية — لا تُستحق ملكا بمجرد الانتفاع [بها]⁽⁹⁷⁾ دون استحقاق أصلها ، قالوا : وقد تردّ الماشية مياه غير أهلها فيريد أهل الماشية أن يستحقوا ذلك بورودهم ماشيتهم عليها ورعيها فيها فلا يكون لهم ذلك [فإن]⁽⁹⁸⁾ مجرد الانتفاع بالماء غير المملوك الأصل مدة الحيازة أو أقل أو أكثر لا يكون سببا في التملك .

وأصل ثالث : وهو أن من استخرج في أرضه المملوكة له ماءً أو نبع له فيها من غير اكتساب فهو له ملك ، لأنه حادث في ملكه فيكون حكمه ما تقدم ، فإن حدث ذلك في بطن واد فحكمه حكم مياه الأودية .

هذا مقتضى المذهب عندي ، فإذا ثبتت هذه الأصول سهل — إن شاء الله — المخرج من النازلة .

(97) في الأصل : بما — وما أثبتناه يناسب السياق .

(98) في الأصل : فإذا — وما اقترحناه يناسب السياق .

[أخذ الإمام من الحبس]

38 — التاسعة : الاقتصار على المعيشة للإمام من هذه الأوقاف⁽¹¹²⁾ دون تكسب باليد هل يحل بالمرءة⁽¹¹³⁾ أم لا ؟

[جوابه] :

وعن التاسعة : أن المعيشة من الأعباس لمن كان من أهلها وقام بوظائفها المشروطة فيها جائزة فلا تبعة فيه .

وردت في أضمن عشر مسائل وزعتها حسب موضوعاتها . ووردت هذه المسألة في

(م : 102/7 نوازل الأعباس) ولم ترد في ط .

(112) م : من الأعباس .

(113) أ : هل يخلص ذلك .

في مسائل اللّوث النظر إلى كون ذلك الوجه مفيدا لظن أو لا ، وهذا راجع إلى الناظر في القضية .

ولذلك يختلف شيوخ المذهب في مسائل لم يقع نظيرها لملك وأصحابه ، فيلحقها قوم بما نصّوا عليه ، ولا يلحقها آخرون ، والنازلة المسؤول عنها من ذلك .

هذا ما عندي من القضية في الجملة ، وأما التفصيل فيتسع النظر فيها ، ومن أمثلة ذلك السماع الفاشي المشار إليه ، وفرار المدّعى عليه ، واعتبار الشاهد المجهول الحال دون الظاهر الفسق ، من جهة الخلاف فيه .

الإرث

[إرث المرتد بعد رجوعه إلى الإسلام]

40 — وسئل* الشيخ أبو إسحاق الشاطبي — رحمه الله — عن مسألة تظهر من لفظ جوابه للمسألة ، ونص كتبه المتضمن للسؤال والجواب .

الحمد لله يا أخي — وصل الله سعادتك ، وبلغكم في الدارين إرادتكم — يسلم عليكم فلان لطف الله به ، ويعرفكم بوصول كتابكم تذكرون فيه مسألة المرتد الذي أخبر أنه إن صح له إرثه في أبيه المتوفى بعد ارتداده فإنه يراجع الإسلام ، وأن أهل موضعه راغبون في إسلامه خوفا من عاديته على بلده إن بقي على ارتداده ، فرغتم من محكم الجواب بما يقتضيه الحكم الشرعي في المسألة ، وهل يصح ميراثه إن رجع إلى الإسلام أم لا ؟

ويظهر من مجموع ما حكيتكم في كتابكم أن المقصود وجود قول بجواز ميراث ذلك المرتد إن أسلم ، وإن كان شاذاً في المذهب أو في غير المذهب .

والجواب وبالله التوفيق :

إن قاعدة مذهب مالك أن سبب انتقال ملك الموروث إلى الوارث الموت لا قسمة التركة ، فإذا مات الموروث انتقل الملك بأثر حصول الموت إلى من كان وارثاً شرعياً قسمت التركة أم لا ، وعلى هذا المعنى تضافرت نصوص مالك وابن القاسم

* المعيار : 227/9 — 229 ، نوازل الهبات والصدقات والعتق . لم ترد في أ، ط .

يتفق في مذهب غير مالك وإن كان إماما في مذهب مالك .

اللهم إلا أن يرضى الورثة أن يعطوه من حظوظهم بقدر حظه من التركة لو كان مستحقا ، هبة منهم له ، وتفضلا عليه واستيلافا له ليرجع إلى دين الحق ، فذلك لهم إن كانوا رشداً ممن يجوز فعلهم في أقوالهم ، فهم أحق الناس بهذه الفضيلة ، فإن شحوا بأموالهم وأبوا من إعطائه واستيلافه أو كانوا ممن يحجر عليهم ويضرب على أيديهم ، فيندب أهل موضعه إلى اصطناعه ، فهم فقهاء في ذلك لما يخافونه منه إن تمادى على ارتداده كما ذكرتم ، فإن لم يفعلوا فالزكاة المالية كافية يُعطى منها بقدر ما كان يرث أو أقل أو أكثر ، لأن من مصارفها المؤلفة قلوبهم ، أو من بيت المال .

هذا رأيي الذي أدين الله به وأسأله الاستقامة فيه ، وأما أن يُحتال على إخراج مال من يد وارثه بمثل ما أشرتم إليه فلا أتقلده ، إن شاء الله تعالى .

الوصايا والتوجيه

[الدعوة إلى الحق وأمانة نشره]

43 - وكتب الأستاذ أبو إسحاق لبعض أصحابه :

أما سائر ما كتبته به في الكتاب ، من طوارق عَرَضَتْ ، وامتحاناتٍ تَوَاتَرَتْ ، واعتراضاتٍ أُورِدَتْ ، فحاصله راجعٌ إلى ضرب واحد ، وهو أن طالب الحق في زماننا غريب⁽¹²⁴⁾ ، والقائل به مهتضمٌ الجانب ، وهذا لم يزل موجوداً فيما بعد زمان التابعين إلى اليوم⁽¹²⁵⁾ ، فلنا في سلفنا الصالح أسوة ، غير أنه يجب علينا أن نتأدب بما أدب الله به نبيه ﷺ . وذلك أن ثُبَّتَ الحَقُّ إذا تعين عينا ، وليس علينا أن نأخذ بمجامع الخلق إليه . إذ ليس ذلك إلينا ، بل الله وحده هو الهادي والمضل .

وقد قال ربنا سبحانه : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾⁽¹²⁶⁾ .

المعيار : 139/11 نوازل الجامع ، ولم ترد في أوط .

(124) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول ﷺ قال : (بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً،

فصوبى للغريباء). (سنن ابن ماجه : 1320.2 رقم 3986 ، كتاب الفتن . باب بدأ الإسلام

غريباً) . ر . (البدع والنهي عنها : 65) .

(125) تحدث الإمام الشافعي عن غربة الإسلام عبر عصور تاريخه باستفاضة في مقدمة

كتابه (الاعتصام : 17/1) .

(126) هود : 12 .

— جزيل ، وربُّ العزة بحِفْظِ الخوْزة كفيل ، فلا عليكم ، فإن الله مَعَكُمْ ما قصدتم وجه الله بأعمالكم وثابرتُم على اتِّباع الحقِّ والمشى على طريق الصواب ، ورضى المخلوق لا يُغني من الله شيئاً . والله سبحانه يتولَّى وإياكم بما تولَّى به عباده الصالحين .

وما ذُكرتم من حال صنفنا في هذه المقامات ، فاصبرُ لها فإنَّ العاقبة للمتقين .

— من شرِّ قد اقترَب فتنا كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً يبيع قوم دينهم بعرض من الدنيا قليل ، المتمسك يومئذ بدينه كالقابس على الجمر) أحمد في (مسنده : 391/2)

المخراج

[فرض المخرج على الرعية]

45 — كان* الشيخ أبو إسحاق الشاطبي — رحمه الله — ممن يرى رأي من يجيز ضرب المخرج على الناس عند ضعفهم وحاجتهم ، لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس⁽¹³⁹⁾ ...

قال بعضهم : كنت في صغري في كفالة أبي — أعظم الله أجره ورزقني به — وكان يتعيش من صناعة البناء ، وكان قد تولى سنين عديدة ، وكان أجره عليه من وظيف وظف على أهل البلد لبناء سورهم ، فلما عقلتُ وجالست الفقهاء رأيت أن هذا خارج عن نمط الشرع ، فسألت عنه إمام الوقت في الفتيا في الأقطار الأندلسية الأستاذ الكبير الشهير أبا سعيد بن لب⁽¹⁴⁰⁾ — رحمه الله —

انفرد بهذه المسألة المعيار : 11 131 ، نوازل الجامع . وأشار إليها أحمد بابا التنبكتي عند الترجمة للشاطبي في (نيل الابتهاج : 49) .

(139) اختلف العلماء في هذه المسألة ، ومن أجاز ضرب المخرج على الرعية عند ضعف بيت المال القاضي أبو عمر بن منظور ضابطا لذلك شروطا . انظر (المعيار : 127/11 — 129) .

(140) أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي التغلبي ، فقيه غرناطة ومفتيها وشاعرها ، ألف في الفقه والنحو وجمعت له فتاوى كثيرة . ولد سنة 701 ونشأ بغرناطة . ت سنة 782 .

(الاحاطة : 253/4 ، الأعلام : 140/5 ، برنامج المجاري : 91 ، درة الحجال : 265/3 ، شذرات الذهب : 280/6 ، كحالة : 58/8 ، نفع الطيب : 509/5 ، النيل : 219)

فأجابني : بأن ذلك لا يجوز ولا يسوغ .

فلم يسعني — إذ ذاك والحالة هذه — إلا أن كلّمت والدي في ذلك بجواب الأستاذ ، فعمل على ذلك ، واحتال على التخلّص من ذلك .

ثم سألتُ شيخنا الجليل أبا إسحاق فسوغه ، وكان معتمده في ذلك النظر قيام المصلحة التي إن لم يقم بها الناس يعطونها من أموالهم [ضاعت]⁽¹⁴¹⁾ مستندا في ذلك إلى المصلحة المرسلّة⁽¹⁴²⁾ .

(141) في الأصل : ساعة وهو تصحيف واضح .

(142) المصلحة المرسلّة : هي التي لم يشهد لها الشرع بالاعتبار ولا بالالغاء .

والمصالح أنواع : فمنها ما اعتبره الشارع ، ومنها ما ألغاه ، ومنها المرسلّة . (شرح تنقيح الفصول : 401)

البدع والعادات

[انتحال طريقة إباحية في الأندلس]

46 — وسئل الإمام أبو إسحاق الشاطبي — رحمه الله — عن رجل أشهد عليه بالسماع الفاشي أنه ينتحل الطريقة الفقية التي اشتهر بها أهل الإباحة وتحليل ما حرم الله ، وأنه مُتَّهَمٌ بطريقة أهل الزندقة الذين يُظهرون الإسلام ويستترون بالكفر ، وثبت ذلك عند الحاكم .

وشهد عليه أيضا شهود بأمور تقتضي حكما زائدا على الحكم فيما ذكر .
شهد عليه أحدهم بأنه فسر قوله تعالى ﴿ الْحَيِّ الْقَيُّومُ ﴾⁽¹⁴³⁾ بأن الحي حيا المرأة يعني فرج المرأة ، وأن القيوم ذكر الرجل ، تعالى الله عن أقوال المفتريين .
وشهد عليه آخر أنه قال : العبادَةُ ثلاثة أقسام : مجازية وهي ما عليه هؤلاء الناس وأشار برأسه يمينًا وشمالا ، وعبادة حق ، وحقيقة .

وشهد عليه آخر أنه قال في الختان المشروع الذي هو من خصال فطرة الإسلام : الأصل في ذلك أنه لما خلق آدم خلق بزيادة فيه ، فقالوا : من أين تُزال هذه الزيادة ؟ إن أُزيلت من أنفه ظهرت ومن كذا ظهرت ، فأزيلت من ذلك الموضع الخفي .

المعيار : 511/2 — 513 ، نوازل الدماء والحدود والتعزيرات . لم ترد في غيره .
(143) البقرة : 253 ونصها : (الله لا إله إلا هو الحي القيوم)

فقال له الشاهد : من أين تنقل هذا ؟ ومن ذكره ؟ فقال : الفقير لا ينظر في كتاب ولا أسطار، إنما يقول ما حصل في صدره .

وشهد رابع وخامس برؤيته مع رجال ونساء على حالة اختلاط ومعاطاة الخمر فيما بينهم .

وثبت هذا العقد عند الحاكم أيضا ، فوقع النظر في هذه الشهادات مع اختلافها في ظاهر الأمر ، وهل تقتضي حكماً أم لا ؟ فإن كل واحد من الشهود الثلاثة شهد بمعنى غير ما شهد به صاحبه ، فربما سبق إلى بادي الرأي حين لم يتواردوا على معنى واحد بعينه أن العقد غير مستقل لأنه لم يشهد بمعنى من تلك المعاني إلا شاهد واحد ، والشاهد الواحد لا يبنّي عليه بانفراده حكم .

فأجاب : الذي يُقال — وبالله التوفيق — إن الشهود الثلاثة قد اتفقوا على معنى واحد يقتضي الحكم بقتله من غير استتابته . أما عدم استتابته فلاستتاره بتلك المقالات ، وأما قتله فلأن شهادتهم اجتمعت على أنه كافر بشريعة محمد ﷺ . فإن (الحي القيوم) في أسماء الله ثابت في الشريعة قرآنا وسنة على معناه المفهوم الخاص والعام ، فتحريفه إلى ذلك المعنى الخسيس كفرٌ يصحبه من الاستهزاء ما لا يخفي .

وكل من كفر بشيء من الشريعة فهو كافر بجميعها حسبما هو منقول عن السلف الصالح ، ونصّ عليه أصبغ بن الفرج⁽¹⁴⁴⁾ بعبارة أخرى فقال : من كذب ببعض القرآن فقد كذب به كله ، ومن كذب به كله فقد كفر به كله ، ومن كفر به كله فقد كفر بالله .

فالتفسير لهذين الاسمين العظيمين بما ذكر تكذيب من المفسر بما أتى فيهما في الشريعة .

(144) أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري ، نظار ماهر في الفقه من

أجل أصحاب ابن وهب وابن القاسم وأشهب . ولد بعد سنة 150 . ت سنة

255 (تهذيب التهذيب: 361/1 ، حسن المحاضرة : 308/1 ، الديباج :

299/1 ، شجرة النور : 66 ، المدارك : 17/4)

مثل ذلك قوله في العبادة التي يتوجّه بها الخلق لربهم : إنها مجاز ، فالذي هو مفهوم العموم من لفظ المجاز في هذا المساق أنه باطل ، وأن العبادة التي ينتحلها المسلمون باطل لا حقيقة لها ولا حاصل تحتها ، فهو أيضا كفر بكل ما جاء به محمد ﷺ من الأمر بعبادة الله والتوجه إليه بها مع استهزاء وسخرية .

ومثله قوله : الفقير لا ينظر في كتاب ولا أسطار إنما يقول ما حصل في صدره ، فإنه يقتضي الكفر بنقل الشريعة ، إذ معناه أن الفقير غير محتاج إلى المنقولات بإطلاق لاستغنائه بما يُلقى إليه ، فهو نبذٌ للشريعة بجملتها .

هذا وإن كان لم يقل : (أنا لا أنظر في كتاب) ، ولكنه قال : (الفقير لا ينظر) فلم ينسب ذلك إلى نفسه ، فيحتمل أن يدخل نفسه فيهم ، وإلا فلا يلزم بذلك القول شيء ! فإن قرينة الحال تبين معنى لفظ الفقير وأنه يعني نفسه ، مع ما ثبت من تصديده إلى طريقة الفقراء الذين نسب إليهم ما نسب .

فقد اجتمع الشهود إذا على معنى واحد ، وهو كفر المشهود بما عُلم من دين الأمة ضرورةً ، بحيث لا يُعذر فيه أحد بدعوى جهالة ، فيجب قتله حتى يريح الله منه العباد والبلاد .

ثم إنّ نأتي بطريق آخر يبين ما تقدم ، من ذلك أن الشهود اجتمعوا على معنى واحد وهو أن الشريعة إنما المراد بها غير مقتضى لفظها من أن وراء الظاهر معنى آخر غير ما تفهم الناس منه ، ومن فهمه وصل عندهم إلى المرتبة العليا . وقد حكى عياض⁽¹⁴⁵⁾ الإجماع على كفر هؤلاء .

أما بيان ذلك في الحي القوم فظاهر ، وأما في كون العبادة مجازا فكذلك أيضا ، لأن مذهب الباطنية أن الفرائض أسماء رجال أمروا بولايتهم ، والخبائث

(145) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي القاضي ، عالم محدث تصانيفه كثيرة في الفقه والحديث والسيرة والتراجم . ولد سنة 476 . ت سنة 544 بمراكش .
(أنهار الرياض : 23/1 ، الأعلام : 282/5 ، بغية الملتبس 425 ، الديباج : 46/2 ، شجرة النور : 140 ، مفتاح السعادة : 19/2 ، المرقبة العليا : 101)

والمحارم أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم ، إلى أشباه ذلك من خطابهم الخبيث . وأما في قوله : الفقير لا ينظر في كتاب ، هو معنى ما يذهب الزنادقة والإباحية إليه من أن هذه التكاليف إنما هي للعوام ، وأما الخواص — وهم الفقراء عند هؤلاء — فلا حاجة بهم إلى التكليف ولا إلى العبادة . إذ قد ترقوا من تلك الدرجة بزعمهم ، حسبما نقله العلماء كأبي حامد⁽¹⁴⁶⁾ رحمه الله .

فإذا تقرّر هذا فلا يرتاب مؤمن في قتل صاحب هذا القول .. قال عياض : وكذلك أجمع على تكفير من قال من الخوارج : إن الصلاة طرفي النهار ، وعلى تكفير الباطنية في قولهم : إن الفرائض أسماء رجال أمروا بولائهم والخبائث والمحارم أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم ، وقول بعض المتصوّفة : إن العبادة وطول المجاهدة إذا صفت أنفسهم ، أفضت بهم إلى إسقاطها وأباحت كل شيء لهم ورفع عهد الشرائع عنهم ، فقد حملوا الأمر بعبادة الله على التقييد بتلك الحالة لا على ظاهرها من الإطلاق ، مع أن قوله : الفقير إنما يقول ما حصل في صدره ، ليشبه قول من يقول : إنه يوحى إليه ، وإن لم يدّع النبوة ، وهو عند عياض أيضا كافر بهذه الدعوى .

فقد اجتمع الشهود بهذه الطريقة على الشهادة بحمل الشريعة على خلاف ما يفهم الجمهور من ظاهرها ، وهو معنى منتهض في الحكم على المشهود عليه بالكفر .

(146) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي حجة الاسلام الإمام الشهير صاحب التصانيف في الفقه والأصول والتصوّف . ولد سنة 450 . ت سنة 505 .
(الأعلام : 247/7 ، شذرات الذهب : 10/4 ، طبقات الشافعية للسبكي :
101/4 ، معجم المطبوعات : 1408 ، مفتاح السعادة : 191/2)

فقال مالك : أصبيان هم ؟

قال : لا

قال : أجمانين هم ؟

قال : لا . قوم مشايخ ، وغير ذلك ، عقلاء .

فقال مالك : ما سمعت أن أحدا من أهل الإسلام يفعل هذا⁽¹⁶¹⁾ .

انظر كيف أنكر مالك — وهو إمام السنة — أن يكون في أهل السنة من يفعل هذا⁽¹⁶²⁾ ، إلا أن يكون مجنوناً أو صبياً ، فهذا يبين أنه ليس من شأن أهل الإسلام .

ثم يقال : ولو فعلوه على جهة اللعب ، كما يفعله الصبي ، لكان أخف عليهم ، مع ما فيه من إسقاط الحشمة وإذهاب المروءة وترك هدي أهل الإسلام وأرباب العقول ، لكنهم يفعلونه على جهة التقرب إلى الله والتعبد به ، وأن فاعله أفضل من تاركه . وهذا أدهى وأمر حيث يعتقدون أن الله واللعب عبادة ، وذلك من أعظم البدع المحرمات الموقعة في الضلالة المؤدية إلى النار ، والعياذ بالله .

وأما ما ذكرتم من شأن الفقهاء الإماميين فليسا بفقهاء إذا كانا يحضران شيئاً من ذلك ، وحضورهما ذلك على الانتصاب إلى المشيخة قادح في عدالتهما ، فلا يصلى خلف واحد منهما ، حتى يتوبا إلى الله من ذلك ، ويظهر عليهما أثر التوبة . فإنه لا تجوز الصلاة خلف أهل البدع . نص على ذلك العلماء .

وعلى الجملة فواجب على كل من كان قادراً على تغيير ذلك المنكر الفاحش القيام بتغييره وإخماد نار الفتنة به⁽¹⁶³⁾ ، فإن البدع في الدين هلاك ، وهي في الدين أعظم من السم في الأبدان ، والله الوافي بفضله .

— منها مدينة على شاطئ الفرات ، وأشهرها مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، بينها وبين سنجار تسعة فراسخ ، عليها سور بناه أنو شروان ، عندما فتحها (ياقوت : نصب)

(161) النص منقول عن (المدارك : 53/2 — 54) .

(162) انظر ... هذا : ساقط من أ .

(163) به : سقطت من م .

والسلام على من يقف على هذا . من كاتبه إبراهيم الشاطبي ورحمة الله وبركاته . انتهى⁽¹⁶⁴⁾ .

[قراءة « الكهف » بعد عصر الجمعة]

48 — الثالثة* : قراءة سورة الكهف يوم الجمعة سُئل عنها فقال :

الحمد لله : سأل سائل عن حكم قراءة سورة الكهف بعد صلاة العصر من يوم الجمعة يقرأها الناس على صوت واجد كهيفة قراءة الحزب في المساجد الجامعة ، وهل هو مكروه أو جائز أو مستحب ؟

والقول في ذلك — والله المستعان — أن⁽¹⁶⁵⁾ قراءة القرآن على الجملة إما تذكر الحفظه ، أو للتفقه في معانيه ، أو للاعتبار في آياته ، أو لتعلمه وتحفظه ، مطلوبه ، وجاء في فضل ذلك كثير من القرآن والسنة . والأجر في قراءته على هذا الوجه معلوم من دين الإسلام ، ولا إشكال فيه على الخاص والعام . وعلى هذا الوجه كان الصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم يقرؤونه ويُقرئونه .

وأما قراءته بالإدارة⁽¹⁶⁶⁾ وفي وقت معلوم على ما نصّ في السؤال وما أشبهه ، فأمر مخترع وفعل مبتدع ، لم يجر مثله قط في زمان رسول الله ﷺ ولا في زمان

(164) في م ذيل الفتوى بما يلي :

وتقييد بعقبه بخط المجيب رحمه الله ما نصّه : ما كتب فوق هذا ويمتعه صحيح عني حسبا كتب ، فليروه عني من شاء على حسب ما وقع هنا . والله الموفق للصواب . وكتب بذلك خطّه العبد الفقير إلى رحمة ربّه : إبراهيم الشاطبي المذكور في العشر الأخير لذي قعدة عام ستة وثمانين وسبع مائة .

* إحدى الفتاوى الواردة في أ، ط تتقدمها عبارة : (سُئل عن جملة مسائل) .

(165) من هنا يبدأ نص الفتوى في المعيار : 115/11 ، ورتبتها فيه السابعة .

(166) م : الادارة ، وعلق المحققون بقولهم : (المراد جماعة كما يفهم من سياق الكلام بعده) وذكر الطرطوشي أن قراءة القوم المجتمعين مثل عمل أهل الاسكندرية تسمى القراءة بالادارة (الحوادث والبدع : 87) .

الصحابه رضي الله عنهم حتى نشأ بعد ذلك أقوام خالفوا عمل الأولين ، وعملوا في المساجد بالقراءة به على ذلك الوجه الاجتماعي الذي لم يكن قبلهم ، فقام عليهم العلماء بالإنكار وأفتوا بكراهيته ، وأن العمل به كذلك مخالفه لمحمد رسول الله ﷺ وأصحابه ، وذلك أن قراءة القرآن عبادة إذا قرأه⁽¹⁶⁷⁾ الإنسان على الوجه الذي كان الأولون يقرؤون ، فإذا قرأ على غيره كان قد غيرها عن وجهها ، فلم يكن القارئ متعبداً لله بما شرع له ، لأن رسول الله ﷺ قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »⁽¹⁶⁸⁾ معناه : مردود على صاحبه غير مقبول منه .

ونقل عن حذيفة⁽¹⁶⁹⁾ رضي الله عنه أنه قال : كل عبادة لم يتعبد بها⁽¹⁷⁰⁾ أصحاب رسول الله ﷺ فلا تتعبدوها ، فإن الأول لم يدع للآخر مقالا ، فاتقوا الله يا معشر القراء ، وخذوا بطريق من كان⁽¹⁷¹⁾ قبلكم .

وقال الزبير بن بكار⁽¹⁷²⁾ : سمعت مالك بن أنس ، وأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله من أين أحرم ؟ قال : من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله ﷺ . فقال : إني أريد أن أحرم من المسجد ، يعني مسجد رسول الله ﷺ ، فقال : لا تفعل . قال : إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر . قال⁽¹⁷³⁾ : لا تفعل ، فأني أخشى عليك⁽¹⁷⁴⁾ الفتنة . قال : وأي فتنة في هذا ؟ إنما هي أميال أزيدها .

(167) أ : قرأ .

(168) تقدم تخريج رواية أخرى . ر . هامش 150 وهامش 151 .

(169) أبو عبد الله حذيفة بن اليمان العنسي صاحب سر الرسول ﷺ في المنافقين أحد الفقهاء أهل الفتوى ، له مقامات محمودة في الجهاد ، وروى عدة أحاديث . ت . بالمداين سنة 36 (الإصابة : 361/1 — الرياض المستطابة : 49 — 50)

(170) أ : لم يتعبدوها .

(171) كان : سقطت من م .

(172) أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب من سلالة الزبير بن العوام ، من أهل المدينة عالم بالفقه والحديث والأدب والأخبار ، من تآليفه جمهرة أنساب قریش . تولى قضاء مكة ، وتوفي بها سنة 256 . (تذكرة الحفاظ : 528/1 ، الديباج : 371/1 ، العقد الثمين : 427/4 ، المدارك : 352/3)

(173) لا تفعل .. قال : سقط من م .

(174) م : عليكم .

قال : وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ ! إني سمعتُ الله يقول : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذابٌ أليمٌ .. الآية ﴾⁽¹⁷⁵⁾ .

فهكذا يُقال لمن التزم قراءة الحزب دائما في تلك القراءة على ذلك الوجه : أفعَلها⁽¹⁷⁶⁾ رسول الله ﷺ ؟ فلا بدّ له أن يقول : لم يفعلها، فيقال له : فلا تفعل ما لم يفعله خيرُ الخلق ، لأنه يُخشى عليك الفتنة في الدنيا والعذابُ الأليم في الآخرة ، لأنك تزعم أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسولُ الله ﷺ .⁽¹⁷⁷⁾

قال مالك : لا يجتمع القوم يقرؤون في سورة واحدة كما يفعل أهل الإسكندرية ، هذا مكروه ولا يعجبني⁽¹⁷⁸⁾

وقال أيضا : لم يكن من عمل الناس⁽¹⁷⁹⁾ يعني من عمل السلف الصالح والصحابة ومن تبعهم بإحسان .

وقال في مثله أيضا : ذلك مكروه منكر⁽¹⁸⁰⁾ .

قال الباجي⁽¹⁸¹⁾ : إنما كرهه مالك للمباراة في حفظه والمباهاة بالتقدم

(175) النور : 61 .

يذكر القاضي عياض أن سفيان بن عيينة قال : سألت مالكا عن أحرم من المدينة وراء الميقات ؟ ... ويورد جواب الإمام مالك المذكور أعلاه مع اختلاف يسير .
(المدارك : 40/2)

(176) أ : فعلها .

(177) قراءتهم هذه تسمى القراءة بالادارة (المنتقى : 345/1)

(178) أ : ولا يعجبنا .

(179) م : ما لم يكن من العمل القاري

(180) منكر : سقطت من م .

(181) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي الباجي المالكي من أعلام الأندلس وقضاته في عهد ملوك الطوائف ، له رحلة علمية مشرقية ، مؤلفاته كثيرة هامة خاصة في الفقه والحديث مولد سنة 403 بمدينة بطليوس . ت سنة 474 .
(الأعلام : 186/3 ، البداية والنهاية . 122/12 ، بغية الملتبس : 289 ،

وقال الطرطوشي⁽¹⁸³⁾ : ومن البدع قراءة القارئ يوم الجمعة عشرا من القرآن عند خروج السلطان . قال : وكذلك الدعاء بعد الصلاة وقراءة الحزب في جماعة وقراءة سورة الكهف بعد العصر في المسجد في جماعة⁽¹⁸⁴⁾ . انتهى .

فهذه القراءة من الأمور المحدثه . وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال : « كلَّ محدثة بدعة وكلَّ بدعة ضلالة⁽¹⁸⁵⁾ » — انتهى .

[صفة تكبير العيدين]

49 — وسئل* — رحمه الله — عن أهل موضع بُهوا على أن السنة في تكبير العيدين أن يكبر كلُّ إنسان في خاصّة نفسه ، بحيث يُسمع نفسه ومن يليه في طريقه وفي مصلاه، من غير أن يكونوا على صوت واحد ، ففعل ذلك منهم الفضلاء المهتمون بأمر دينهم، وبقي منهم الأقل لا يكبر في الطريق ولا في المصلّى ، فجعل ذلك بعض الناس ، وقال : هذا يؤدي إلى تعطيل شعائر الإسلام ، لأن تكبيرهم على صوت واحد فيه الأجر، لأنه من بدع الخير التي شهد الشرع باعتبار

← الذخيرة لابن بسام : 38/2 ، الصلة لابن بشكوال : 200/1 ، العبر للذهبي : 137/5 ، وفيات الأعيان : 408/2

(182) قول مالك وقول الباجي في (المنتقى : 345/1) مع اختلاف يسير في العبارة .

(183) أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد الطرطوشي الفهري المعروف بابن رندقة الأندلسي نزيل مصر اشتهر بعلمه وولعه بمسائل الخلاف ودفاعه عن السنة وورعه . ومن مؤلفاته : سراج الملوك وشرح الرسالة . ت بين سنة 520 وسنة 525 .

(أزهار الرياض : 162/3 ، بغية الملتبس : رقم 295 ، حسن المحاضرة :

192/1 ، شذرات الذهب : 62/4 ، نفع الطيب : 85/2 ، وفيات الأعيان :

262/4 .

(184) كلام الطرطوشي في كتابه (الحوادث والبدع : 142) .

(185) تقدم تخريج هذا الحديث . ر . التعليق السالف رقم : 119 .

لم ترد في م ، ط .

